صفحات من تاريخ
العلاقات السعودية الأمريكيه
في عهد الملك عبدالعزيز بن
عبدالرحمن الفيصل آل سعود

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٤م

دار الصحوة للنشر

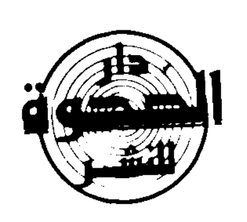
دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة

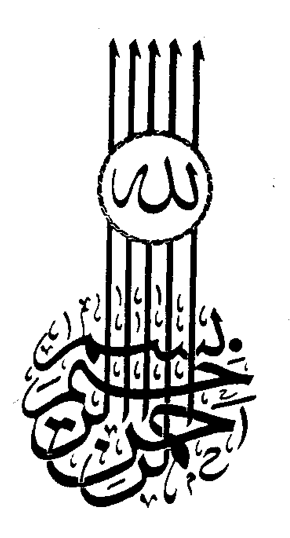
الإدارة : ٧ ش السراى - أول المنيل ت . فاكس : ٩٨٧٩٢٤

الفرع : حدائق حلوان - بجوار عمارات المهندسين ت ٣٧٠٠٧١

صفحات من تاريخ العلاقات السعودية الأمريكية في عهد الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

تأليف
دكتور/ رافت غنيمى الشيخ
أستاذ التاريخ المعاصر
وعميد كلية الآداب / جامعة الزقازيق



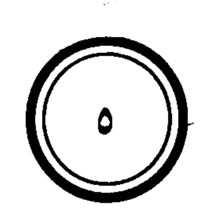

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تميزت العلاقات الأمريكية السعودية على امتدادها بالاستقرار ولم تتعرض لأى تيارات متقلبة وذلك بسبب حرص كل طرف على دوام الاتصال بالطرف الآخر لتجاوز أى اختلافات فى وجهات النظر قبل أن تتحول تلك الاختلافات إلى أزمات فى العلاقات بين الدولتين.

ومن الإنصاف القول إن العلاقة بين الدولتين بدأت متأخرة قبيل الحرب العالمية الثانية ، وذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة كانت تتخذ وحتى الحرب العالمية الثانية سياسة العزلة السياسية ، كما أن المملكة العربية السعودية استغرقت حوالى ثلاثين سنة من ١٩٠٢ إلى ١٩٣٢م تحت زعامة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ، منشغلة بالبناء الداخلى وتصفية القوى المعارضة لمشروعات الدولة السعودية الثالثة حتى تم إعلان المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م.

ومن الإنصاف للحقيقة كذلك أن نشير إلى بعض الخدمات والاتصالات التى قام بها أمريكيون فى شبه الجزيرة العربية ، ومع الأسرة السعودية ، والتى سبقت منح امتيازات البترول فى المملكة العربية السعودية إلى الشركات الأمريكية ، تلك الخدمات التى تمثلت فيما عرف بالإرسالية العربية ARABIAN MISSION التى اتخذت من البحرين ومسقط والبصرة مراكز لها لتقديم خدمات دينية وتعليمية وطبية ، وقد تعلم رجالها اللغات العربية كما أدركوا أسلوب التعامل مع حكام ومشايخ المنطقة ، وهو الأسلوب غير



المباشر والتدريجى لاجتياز الفجوة الحضارية بين الشرق والغرب(١).

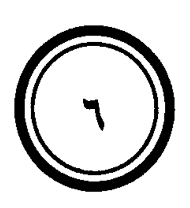
وكان النشاط الطبى للإرسالية العربية أكثر خدماتها تأثيرا فى المواطنين العرب وأكثر جذبا لهم ، بل لقد استطاع أطباء وممرضو الإرسالية أن ينالوا قدرا كبيرا من تقدير العرب وإعجابهم(٢).

وقد استطاعت الإرسالية العربية عن طريق خدماتها الطبية أن تقيم علاقات طيبة مع عاهل السعودية عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ومع غيره من أمراء شبه الجزيرة العربية ، وقد ذكر رجال الإرسالية صراحة بأنهم كانوا يمارسون تقديم الخدمات الطبية الإنسانية لكسب قلوب ومحبة العرب المسلمين ، وبذلك هيأ هؤلاء الرجال جوا أفضل أمام رجال النفط الأمريكيين الذين تبعوهم فيما بعد(٣).

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى ولا حتى بعدها أهداف سياسية بالنسبة للمنطقة العربية عامة وشبه الجزيرة العربية خاصة ، وذلك لسببين : الأول سياسة العزلة التى فرضتها الولايات المتحدة على نفسها منذ تصريح الرئيس منرو عام ١٨٢٣م تلك العزلة التى تمسكت بها الولايات المتحدة لتتفرغ للبناء الداخلى اقتصاديا وسياسيا وتقدما حضاريا ، ولتنفرد بالنفوذ على دول أمريكا اللاتينية ، والسبب الثانى أن

---

(1) The American Assembly, Columia University : The United States and The Middle East, P.2.
(2) The American Assembly, P.15 1.
(3) De Nova J.A. : American intersts and policies in the Middle East, P. 356-357.



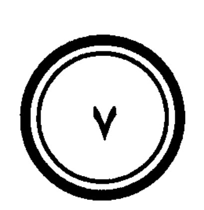
المنطقة العربية وخاصة سواحل شبه الجزيرة العربية كانت مجالا للنفوذ البريطانى ، ولا ترغب الولايات المتحدة الدخول فى منافسة مع بريطانيا في هذه المنطقة.

وانطلاقا من هذه الحقائق اتخذت الولايات المتحدة على المستوى الرسمى سياسة ودية غير معقدة مع العرب(٤) الذين بدا لهم فى بعض الأوقات - خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ومن خلال نقاط الرئيس ويدرو ويلسون الأربع عشرة ومنها النقطة الثانية عشرة الخاصة بحق تقرير المصير للشعوب التى كانت خاضعة للحكم التركى - أقول بدا للعرب أن حكومة الولايات المتحدة تتخذ مواقف عادلة فى سياستها الخارجية وأقرب إلى تحقيق الأمانى العربية.

كان للولايات المتحدة عند العرب إذن بريق ، دولة كبرى ناصرت الحلفاء فى الحرب حتى كتب لهم النصر ، ونادى رئيسها بما فسره العرب تأييدا لحقوقهم ، دولة ليس لها أطماع استعمارية واضحة أمام العرب ، بعكس الانجليز والفرنسيين الذين مارسوا سياسات القوة وفرض النفوذ على الأقطار العربية. فكانت خبرة العرب الأليمة مع انجلترا وفرنسا ، وعدم وجود مثل هذه الخبرة بالنسبة للولايات المتحدة مايفسر لنا مثلا اتجاه العرب نحو الولايات المتحدة للحصول على تأييدها السياسى بل والسماح للمصالح الاقتصادية الأمريكية أن تتزايد فى نشاطها بالأقطار العربية دون حساسيات

---

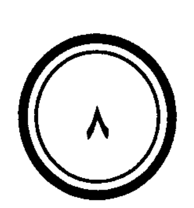
(4) The American Assemly, p. 152.



أو خشية من انقلاب هذه المصالح إلى احتلال عسكرى ونفوذ سياسى كالذى تم على يد الانجليز والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين.

نستطيع أن نفهم إذن لماذا اتجهت الدولة السعودية فى العشرينات من القرن العشرين إلى شركات البترول الأمريكية وأعطتها امتيازات التنقيب واستغلال البترول فى أراضيها ، بينما الشركات الانجليزية والفرنسية قد حصلت على مثل هذه الامتيازات فى أقطار عربية أخرى إلى جانب إيران وتركيا ، كما يمكن لنا أن نرجع خطوة السعودية هذه إلى إطار تحركها السياسى منذ إنشاء الدولة الحديثة على يد الملك عبدالعزيز آل سعود ذلك الإطار الذى يتجنب الدخول فى مغامرات عدائية ضد القوى الأجنبية الموجودة فى المنطقة مثل انجلترا ، وفي الوقت نفسه يتجنب الارتباط معها بروابط قوية تقيد من حركة السعودية فى السيطرة الكاملة على أراضيها ، وبتعبير آخر اتباع أسلوب الاعتدال فى العلاقاتالدولية وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا لغير مصلحة السعودية والعرب عامة.

كما يمكن الإشارة أيضا إلى نشاط الخبراء الأمريكيين فى مجال البحث عن المياه وفى الزراعة ، ذلك أن السلطان عبدالعزيز استمع فى أواخر العشرينات من القرن العشرين إلى نصيحة مستشاريه باستدعاء خبراء مياه أمريكيين ، وجاء المهندسون الأمريكيون للمياه من الولايات المتحدة يستكشفون البلاد ويؤكدون صحة حدس البدو البديهى وعثروا على كميات



غـزيرة من الميـاه(٥) كمـا اسـتخـدم السلطان عبـدالعزيز مـجمـوعـة من الجـيـولوجيين الأمـريكيين منذ عـام ١٩٣١م في عـمل مـسح لأراضـى نجـد للبحث عن المعادن ولأراضى الحجاز للبحث عن المياه ، وكان مستر تويتشل Twitchell من هؤلاء الخبراء الذى سجل فى تقرير قدمه للسلطان عبدالعزيز قلة كميات المياه المتوقعة ، وأكد وجود معادن وخاصة الذهب فى منجم «مهد الذهـب» Mahas Dahab فى عالية نجد ، وأن البتـرول من المحتمل توفره بكميـات كبيرة وقد نجح تويتـشل عام ١٩٣٤م فى تكوين شركـة انجليزية أمريكية هـى (S.A.M) Saudi Arabian Mining syndicate للعمـل فى منجم مهد الذهب(٦).

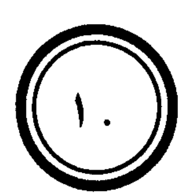
كمـا استقدم السلطان عبدالعزيز بعد ذلك ونتيجة لثبوت توفر المياه ولحفر الكثـير من الآبار فى مناطق الاحسـاء ونجـد والحـجاز عددا من المهندسين الزراعيين من الولايات المتـحـدة وطلب منهـم تقـريرا شـامـلاً عن إمكانيـات الزراعة فى البلاد ، وقد قرر هؤلاء المهندسون أنه ليس هناك فـى الواقـع حدود للإمكانات الزراعية فى شبه الجزيرة العربية(٧).

---

(٥) بنو اميشان ، ترجمة عبدالفتاح ياسين : عبدالعزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة ، ص ٢١٧.
(6) Y. De Nova, American intersts .. P. 360
(٧) بنو اميشان : نفس المرجع ص ٢٢٠

هذه صفحات من العلاقات السعودية الأمـريكية فى النصف الأول من القرن العشرين ، حيث حكم الملك عبدالعزيز عبدالرحمن الفيصل آل سعود فى المدة من ١٩٠٢ إلى ١٩٥٣م ٠ وهى صفحات وإن بدت متعددة إلا أنها شاملة احتوت على أهم جوانب العلاقات بين الطرفين ، أرجو أن أكون قد وفقت فى عرضها٠

*****



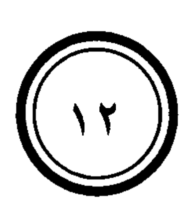
الفصل الأول

البتــرول

ترجع قصة العلاقات الأمريكية السعودية فى مجال البترول إلى نشاط رجلين هما الماجور النيوزيلاندى المولد البريطانى الجنسية فرانك هولمز Prank Holmes والمهندس الأمريكى ك.س. تويتشل Twitechell وكان الأول قد حصل عام ١٩٢٥م من شيخ البحرين على امتياز للتنقيب عن البترول فى جزر البحرين ثم ذهب إلى لندن وعرض الامتياز على عدد من شركات النفط ولكن الشركات البريطانية وجدت أن القضية غير جديدة بأن تثير اهتمامها ، لأن لدى بريطانيا مايكفى من نفط إيران والعراق فلا داعى للبحث عن موارد جديدة (١) فاضطر هولمز إلى بيع امتيازه هذا فى البحرين إلى شركة بترول أمريكية هى شركة شرق الخليج للنفط .Eastern Gulf oil co فى خريف عام ١٩٢٧م.

وكان هولمز منذ عام ١٩٢٠م يتجول حول شبه الجزيرة العربية بدعوى البحث عن المعادن . وحدث عام ١٩٢٢م أن أرسل «سيربيرسى كوكس» Percy Cox الكولونيل ديكسون Diskson الذى شغل قبل ذلك منصب الوكيل السياسى فى البحرين ، فى مهمة خاصة لإقناع السلطان عبدالعزيز آل سعود للقدوم إلى العقير والاشتراك فى مؤتمر يبحث مشكلات الحدود بين نجد والكويت والعراق وكان «ديكسون» يشك فى معرفة «هولمز» بوجود احتمالات بترولية فى المناطق القريبة من القطيف ، وأنه سيحاول الحصول على امتياز للتعدين أو البحث عن البترول من السلطان عبدالعزيز وعلى أية حال فقد استدعى الملك عبدالعزيز «الماجور هولمز» الذى وصل فعلا وشارك

(١) بنو إميشان : المرجع السابق ص ٢٢٤



فى المؤتمر وعند اختتام أعمال المؤتمر أخبر السلطان عبدالعزيز «سيربيرس كوكس» بأنه يفضل منح «الماجور هولمز» امتياز التنقيب عن البترول فى الاحساء ، وسأله إن كان لدى بريطانيا اعتراض على ذلك ، فاضطر «كوكس» إلى الرد قائلا : واصل مسيرتك ، ولكننى أنبهك إلى أن الرابطة العامة Eastern and General Syndicate ليست شركة بترول . وسوف تبيع للآخرين الامتياز(٢).

وقد أثار منح السلطان عبدالعزيز امتياز الأحساء للرابطة الشرقية والعامة ثائرة المسئولين البريطانيين فى الخليج ، وثائرة مديرى شركة بترول إيران ، وجاءت هذه الثورة لارتباط هولمز بجماعة من المهندسين الأمريكيين الذين كانوا يترددون معه على الرياض ويقابلون السلطان عبدالعزيز ، كما حاولت السلطات الانجليزية فى الخليج وفى شركة بترول إيران توضيح الأحقية والأفضلية لشركة بترول الاحساء استنادا إلى اتفاقية عام ١٩١٣م ، بين بريطانيا وتركيا وحيث إن الاحساء صارت من ممتلكات السلطان عبدالعزيز آل سعود ، فقد رأى أن عرض «هولمز» كان أكثر إغراء مما عرضته شركة بترول إيران. وأنه يرتبط بالمصالح الأمريكية التى كانت فى رأى السلطان لا تمثل خطورة سياسية .

(2) Hamilton Ch. : Americans oil in the Middle East, P, 117-118.



ويعتبر امتياز الأحساء الذى تحصل عليه هولمز فى عام ١٩٢٣ أول امتياز منح للتنقيب عن النفط فى منطقة الخليج العربى ، وقد تحدد أجل الامتياز بسبعين عاما عند انتهائها تصبح جميع الإنشاءات ملكا للسلطان ، ونــــص الامتياز على أن تدفع الشركة مبلغ ألفى جنيه مقدما وألفى جنيه سنويا إلى جانب ٢٠٪ من الأرباح إلى أن يتم التوصل إلى استخراج النفط بكميات تجارية . وقد تجدد هذا الامتاز مرتين إلى أن ألغى نهائيا فى عام ١٩٢٨م(٣).

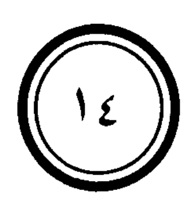
كما يعتبر هذا الامتياز اتجاها سياسيا للسلطان بعيدا عن النفوذ البريطانى السائد فى المنطقة ومنطقة الشرق الأوسط ، وقد أكد اتجاهه بقوله: إن الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال كبير إزاء حكومتها ، كما أن الولايات المتحدة بعيدة عن البلاد العربية ، وليست لها كالدول الأوروبية أهداف سياسية فيها ، ثم إن بعض المواطنين الأمريكيين أدوا لى حتى الآن خدمات لا تقدر ، وآمل أن يفعل هؤلاء مثل ذلك (٤).

ومن هذه الزاوية تبدو الرؤية البعيدة للملك عبدالعزيز ، والتى تمثلت فى حرصه على أن ينأى بدولته عن التورط فى شباك السياسة البريطانية والتى اشتهرت فى المنطقة بصبغتها الاستعمارية.

---

(٣) د. جمال زكريا : الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥ ص ٩٥٤ - ٩٦٠.

(٤) بنو اميشان : المرجع السابق ص ٢٢٦



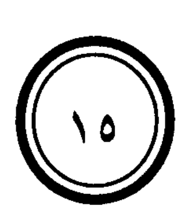
وفى ٦ مايو ١٩٢٣م وافق السلطان عبدالعزيز على منح الرابطة - التى يمثلها هولمز امتياز البحث عن المعادن فى الاحساء مقابل إيجار سنوى قدره (٢٠٠٠) ألفا جنيه ، كما أن «هولمز» تعهد بعدم بيع هذا الامتياز للشركة الإيرانية أو لأى شركة داخلة معها مجتمعة أو منفردة ، ولن تبيع أى امتيار تحصل عليه للبحث عن المعادن أو البترول.

وفى ١٧ مايو ١٩٢٤م منحها السلطان عبدالعزيز امتياز البحث عن البترول فى نصيب السعودية من المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ، وفى نوفمبر ١٩٢٧م بيعت حقوق الرابطة فى الاحساء وفى المنطقة المحايدة مع الكويت إلى شركة شرق الخليج للنفط (٥) ، إلى جانب امتياز الرابطة فى البحرين ، وفى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨م دخلت شركة كاليفورنيا - استاندارد الأمريكية فى مفاوضات مع شركة نفط الخليج حول امتياز النفط فى الاحساء والمنطقة المحايدة مع الكويت.

أما لماذا دخلت شركة نفط Standard Oil of California عام ١٩٢٨م مجال المنافسة حول نفط الاحساء فذلك له قصة أخرى. ذلك أن الشركة الشرقية والعامة قد أعلنت فى ذلك العام تنازلها عن الامتياز نتيجة فشلها فى العثور على النفط وخسارتها السنوية منذ أن حصلت على الاتفاق قبل خمس سنوات ، عندئذ تقدمت شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا لتحل محل الشركة العامة والشرقية وشركة شرق الخليج للنفط فى امتياز البحث عــــن

---

(٥) هى فرع من شركة نفط الخليج الأمريكية.



النفط فى الاحساء وفى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، بعد أن شجعتها نتائج التنقيب عن البترول فى البحرين ، ونجحت الشركة فى الحصول على امتياز البحث عن البترول فى الاحساء عام ١٩٣٣م . عن طريق المهندس الأمريكى K. S. Twitchell وكان تويتشيل أحد المهندسين الأمريكيين الذين استخدمهم السلطان عبدالعزيز آل سعود منذ عام ١٩٣٠م فى البحث عن آبار المياه على طول طريق الحج إلى مكة ، ودراسة إمكانية إعادة استغلال مناجم الذهب القديمة [٦] . وكلفه الملك بالتفاوض مع رؤوس الأموال الأمريكية من أجل توظيفها فى تنمية واستغلال المناجم والبترول وبناء الطرق فى المملكة.

ويرد توتشيل أنه عندما قابل السلطان عبالعزيز فى ١٠ يناير ١٩٣٢م بالهفوف أوضح للملك أن رؤوس الأموال سوف تحجم عن البحث عن البترول إلى أن يتم إنتاج البترول بكميات تجارية من البئر رقم ١ بالبحرين وأن هذا الإنتاج سيؤكد الاعتقاد بامتداد البترول إلى الاحساء ، ومن المنطقى أن يوجد البترول بكميات تجارية فى منطقة الاحساء إذا وجدت الكميات نفسها فى البحرين ، بل ستكون كميات البترول فى الاحساء أكثر بسبب امتداد الأرض الامتداد الأكبر . ومن الطبيعى أن رأس المال الأمريكى سوف يجد

---

(6) Hamilton op. cit., P. 144.

طريقه لإنفاق أموال كثيرة للتنقيب عن البترول فى الاحساء فى ظل شروط مفيدة تماما للسعودية وأن الملك وافق على رأيه بعد عدة مناقشات واستفسارات (٧).

وعندما أثبتت البئر رقم ١ بالبحرين وجود كميات كبيرة من البترول هناك، استدعى الملك عبدالعزيز تويشيل مرة أخرى وطلب منه السفر إلى الولايات المتحدة لتشجيع رأس المال الأمريكى فى مجال البترول للتنقيب عن البترول فى بلاده ، وقد اشترط توشيل أن يستثير رئيسه مستر «شارلس كرين» Charles R. Crane وأن يكلفه الملك رسميا بخطاب يعهد فيه إليه بما يريده ، وعندما تحققت شروط توشيل عاد إلى الولايات المتحدة وبدأ اتصالاته مع رؤوس الأموال الأمريكية فى مجالات المناجم التى اعتذرت عن الذهاب إلى السعودية والمخاطرة بأموالها ، ومع شركات البترول فاعتذرت شركات تكساس بينما قبلت شركة ستاندارد أويل المخاطرة وكلفه أحد مسئوليها وهو المستر «لومباردى» M.E Lombardi بأن يعمل باسم ولصالح شركته فى شؤون المملكة العربية السعودية(٨).

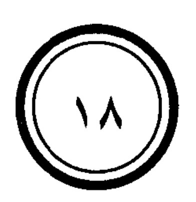
ويصف توتشيل النتائج التى توصل إليها مع مستر «لومباردى» فى اجتماعهما بلندن في ١٣يناير ١٩٣٣م حيث حضر اللقاء المستر «لويد

(7) Twitchell, K.s. : Saudi Arabia, Princeton University Press, 2 nd Edition, P. 145.
(8) Hamilton Op. cit., P. 145.

هاميلتون» Lioyd Hamilton الذى كتب بنود الاتفاق البترولى وراعى جميع المواصفات الفنية والقانونية ، بينما كان دورى توضيح رأى السعودية والظروف المحلية . وقد جاء هذا التنظيم مرضيا للغاية ، ومن حقي تمثيل شركات البترول ، بينما مثل السعودية وزير ماليتها الشيخ عبدالله سليمان الحمدان الذى وقع نيابة عن حكومته وجاء هذا الاتفاق بسيطا وميسرا جدا(٩) ، وتم التوقيع فى جدة فى ٢٩ مايو ١٩٣٢م.

أما لماذا قبلت شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا المخاطرة فى الأحساء فذلك يرجع إلى أنها فيما بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢٨م لم تكن قادرة على استخراج وتنمية برميل واحد من الإنتاج التجارى الأجنبى ، وتوقفت عند صرف مبلغ خمسين مليون دولار فى مجال التنقيب والاستغلال فى الخارج . أما داخل الولايات المتحدة فقد كانت شركة قوية ونشطة حيث تملك احتياطيا كبيرا ، ونظمت فى الوقت نفسه عملية التسويق بنجاح تحت رعاية مستر «هارى كولير» Harry D. collier نائب الرئيس ، الذى صار رئيسا ثم مديرا عاما ، حتى أصبح لها الزعامة على كل الشركات العاملة فى الساحل الغربى للولايات المتحدة. وفى عام ١٩٢٨م كانت علامات أحد امتيازات الشركة فى فنزويلا مشجعة ، وفى ذلك الوقت وسعت الشركة

(9) Twitchell : Op. cit., P. 150 - 151.



مناطق استغلالها الخارجية لتشمل أراضى فى كل من كولومبيا ، ومكسيكو وفنزويلا كما كانت استثمارات التنقيب عن النفط للشركة فى جزر الهند الشرقية الهولندية التى بلغت ٧٥ ألف دولار قد صرفت فى مجالات البحث حتى نهاية عام ١٩٢٨م. وكانت شركة «استاندرد أويل أوف كاليفورنيا» فى حاجة إلى احتياطيات بترولية لكى توسع أسواقها الخارجية ، ولتجنب استنزاف احتياطياتها فى كاليفورنيا ، ولتأمين نفقات تشغيل ناقلات النفط العامة عبر الباسفيكى (١٠) (المحيط الهادى) وكانت نتيجة كل ذلك دخـــول شـــركة ستاندرد» فى مجال استثمار بترول الخليج بالحصول على امتياز البحث عن البترول فى البحرين من شركة نفط الخليج فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨م.

وكانت تلك خطوة أقنعته بالترحيب بالحصول على امتياز البحث عن البترول فى منطقة الأحساء انطلاقا من الدراسات التى أجريت فى المنطقة وأثبتت امتداد الطبقات التى تحمل البترول من البحرين إلى الأحساء.

ونتساءل عن موقف السلطات البريطانية من حصول شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية على امتياز البحث عن البترول فى منطقة الاحساء السعودية واستغلاله ، ذلك أنه أثناء التفاوض بين الحكومة السعودية وشركة «ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية ظهرت محاولات منافسة قام بها كل من «ستيفن لونجرج» ممثل شركة بترول العراق «والماجور فرانك

---

(10) Hanilton Op. cit., P. 142

هولمز» Stephen H. Longrigg Major Frank Homes ممثل الشركة الشرقية والعامة ، وهما فى الوقت نفسه يمثلان الجانب البريطانى فى القضية وتقدم كل طرف - الأمريكى والبريطانى - بعروضه للملك عبدالعزيز ، الذى أعلن أن اختياره سيتوقف على طبيعة العرض من الناحية الاقتصادية دون التأثير بالعلاقات السياسية ، وهو يشير بذلك إلى المركز الخاص الذى كان يتمتع به الانجليز فى الخليج العربى ، وقد كان الانجليز يساندون بلا شك عرض شركة نفط العراق التى يمتلكون نحو ٤٠٪ من أسهمها(١١).

ولم يكن الملك عبدالعزيز براغب فى معاداة الانجليز ولذلك لم يتفق مع الشركات الأمريكية قبل أن يتلقى عروض الشركات الانجليزية ويقارنها بعروض الشركات الأمريكية وجاءت العروض الانجليزية لا تحقق مطالب الملك ومن ثم استقبل «لونجرج» ، وهولمز» دون أن يظفرا منه بشىء بسبب عدم استطاعتهما إقناع شركاتهما لدفع مقدم نقدى فورى بالذهب كما عرضت الشركات الأمريكية ، إلى جانب دفع ٤ شلنات ذهب (أو قيمتها مقدرة بالدولار أو الاسترلينى) عن كل طن بترول يتم استخراجه (١٢) ، وبهذا فازت شركة ستاندرد الأمريكية بالامتياز بعد أن أغراها اكتشاف النفط فى البحرين واعتقدت أن الأمل سيكون كبيرا فى الأحساء ، وقد تمكنت هذه الشركة من التغلب على منافسة شركة نفط العراق ، كما أرغمت شركة نفط

---

(١١) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص ٥٧٠

(12) Hamiltion , Op: cit., P. 146.

البحر الأحمر وهى فرع من شركة النفط المصرية الانجليزية إلى الانسحاب من مجال المنافسة ، وهكذا استأثرت بمفردها بنفط السعودية(١٣).

ويتضح لنا من خلال المرحلة السابقة من المفاوضات إحدى السمات المميزة لسياسة الملك عبدالعزيز ، تلك هى إيثار مصلحة بلاده ، ووضعها فى مكان الأولوية قبل أى اعتبار آخر ، يتبين أيضا مدى قدرته على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الانجليز وذلك على الرغم من أنه آثر العرض الذى تقدمت به الشركة الأمريكية.

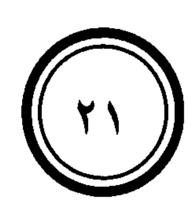
وكانت شركة نفط الخليج قد خضعت للضغط البريطانى ولم تستطع المقاومة بسبب ضعف إمكانياتها فاضطرت إلى بيع امتيازها فى الاحساء إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بمبلغ خمسين ألف دولار (١٤). ولكن شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا صمدت لأى ضغوط أو منافسات فتعهدت ببدء العمل فورا ، ورغم أن التنقيب لم يؤد فى البداية إلى ظهور البترول بكميات كبيرة تجارية ، فقد أظهرت الشركة شعورا طيبا بتقديم مبلغ ٣٠ ألف جنيه استرلينى إلى الملك عبدالعزيز بن سعود (١٥) ، إلى جانب خمسة آلاف جنيه سنويا إلى أن يتم الإنتاج فتقدم الشركة قرضا للملك بمبلغ مائة ألف جنيه ، وأن يشمل الامتياز جميع أراضى الاحساء الواقعة

---

(١٣) د. جمال زكريا : المرجع السابق ص ٤٧٦.

(١٤) بنو اميشان : المرجع السابق ص ٢٣٠.

(15) Polk, W. : The U.S. and the Arab world, P. 313



شرق صحراء الدهناء حتى الخليج ، وأن يكون للشركة الأفضلية فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت وبذلك بلغت مساحة الامتياز ٣٦٠ ألف ميل مربع مما جعله واحدا من أكبر امتيازات البترول فى العالم ، ثم زاد عام ١٩٣٩ إلى ٤٤٠ ألف ميل مربع (١٦).

بدأت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا عمليات التنقيب عن النفط فى منطقة الامتياز ، وانطلقت بعيدا عن قيود الانجليز على الشركات الأمريكية المساهمة فى شركة نفط العراق ولم تخضع لتحركات المسيطرين على شـــركتى نفط العراق وإيران فكانت لها المبادرة فى حفـر آبـــار جديدة فى الاحساء وتطوير هذه الآبار والسعى لإيجاد أسواق لتصريف إنتاجها فى الشرق الأقصى (١٧). وبدأ الحفر فى الدمام عام ١٩٣٤م بالقرب من حقل الظهران الحالى وعثر على البترول فى البئر رقم ١ بالدمام فى ٣٠ أبريل ١٩٣٥م ولكن إنتاجه لم يكن تجاريا ، ولم يكن سوى البئر الدمام ٧ هو الذى أنتج بكميات تجارية فى مارس ١٩٣٨م وأصبح يمثل أكبر بئر بترولى منتج فى المنطقة العربية ، وبهذا يعتبر أول إنتاج بترولى كبير فى الأرض العربية قد تم بعد حوالى خمس سنوات منذ التوقيع على عقد الامتياز (١٨).

ومنذ عام ١٩٣٦م دخلت شركة تكساس Texas للبترول فى مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا من أجل المشـــاركة فى الامتيـــــاز

(16) Hamiltion :Op cit. P. 148.

(١٧) بنو إميشان : المرجع السابق ص ٢٣١

(18) Hamilton : Op. cit., P. 148.

بالاحساء ، وقد تم الاتفاق بين الشركتين في ديسمبر من العام نفسه دفعت شركة تكساس بمقتضاه للشركة المالكة للامتياز (ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا) عمولة نقدية قدرها ٣ مليون دولار وتعهدت بدفع مبلغ إضافى قدره ١٨ مليون دولار من نصيبها من بترول العربية السعودية وذلك من أجل أن يصبح لها نصف أسهم امتياز بترول المملكة العربية السعودية (١٩).

وكانت مشاركة شركة تكساس فى امتياز بترول السعودية لمصلحة الشركتين الأمريكيتين ذلك أن شركة تكساس تعتبر إحدى الشركات الخمس التى تحتكر تقريبا صناعة النفط العالمية (٢٠) ، كما أنها تمتلك أسواقا واسعة لتصريف البترول (٢١) ، وبانضمام تكساس إلى ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تغير اسم الشركة إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) (Arabian , American Oil company (Aramco) ، وباشرت الشركة بتشكيلها الجديد نشاطها بجدية فاستوردت الأجهزة والآلات والخبراء الأجانب وبنت الطرق والموانى ومعامل التكرير ، واجتذبت شباب القبائل إلى مراكز التدريب والعمل (٢٢).

وعندما تم العثور على النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨م مدت الشركة خط أنابيب لنقل البترول من الدمام إلى ميناء الخبر لشحن النفط منه إلى البحرين حيث يتم تكريره هناك كما أنشىء فى رأس التنورة عام ١٩٣٩م

---

(19) Ibid, P. 149

(٢٠) د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ص ٥٧١

(21) Polk : Op., cit., P. 238.

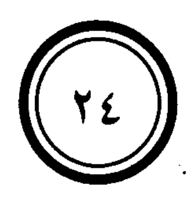
(22) Ibid, : P. 314

ميناء احتفل بافتتاحه فى أول مايو من هذا العام بحضور الملك عبدالعزيز وبعض أمراء أسرته إلى جانب ممثلى شركة النفط ، وكان ذلك فرصة لكى تصل شركة أرامكو مع الحكومة السعودية إلى اتفاقية ملحقة بالامتياز الأول الذى حصلت عليه شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا . وفى الاتفاقية الملحقة التى عقدت عام ١٩٣٥م وسعت الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى حيث شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقا بالتساوى مع العراق والكويت (٢٣) . كما تم تمديد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى فأصبح سبعين سنة مقابل ١٤٠ألف جنيه إلى جانب ٢٠ألف جنيه إيجارا سنويا حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فى المناطق الحديثة التى ضمت إلى الامتياز (٢٤) .

وأثار العثور على النفط فى السعودية شهية شركات البترول العالمية ومراعاتها للحصول على امتيازات فى أراضى السعودية بعيدا عن امتياز الشركة الأمريكية ، فقد تلقى الملك عبدالعزيز عرضاً من الشركات اليابانية عام ١٩٣٧م أكثر إغراء ، ولكنه رفض العرض لاعتبارات سياسية لها تقديرها فى نظره ، كما أنه فى العام نفسه زار دكتور «فريتز جروبا» Fritz Grobba الوزير المفوض الألمانى فى العراق والسعودية الذى كان يتخذ من بغداد مركزا له ، زار جدة وعرض على الملك رغبة شركات البترول الألمانية

(٢٣) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢٤) د. جمال زكريا : المرجع السابق ص ٤٨١



فى البحث عن البترول فى أراضى المملكة ، ولكن هذا العرض كان نصيبه الرفض أيضا من الملك الذى فضل الاستمرار فى تعاقداته مع الشركات الأمريكية ، وتجنب الصراعات السياسية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية لبلاده (٢٥).

وهنا برزت إحدى خصائص السياسة التى كان ينتهجها الملك عبدالعزيز ، لا فى قضية البترول وحدها ، بل فى جميع القضايا الأساسية ذات العلاقة بدولته ، تلك هى سياسته فى الابتعاد ببلاده عن التورط فى دوامة الصراعات الدولية ، إذ أن مثل هذا التورط كان سينعكس سلبيا على تنمية بلاده اقتصادياواجتماعيا.

لقد وصل إلى رأس التنورة فى نهاية عام ١٩٤٠م حوالى ٣آلاف برميل من النفط والجازولين ، ولكن بعد قليل جداً تعطلت عمليات ضخ البترول إلى الميناء بسبب معارك الحرب العالمية الثانية (٢٦) ، ولأنه تعذر على شركة أرامكو نقل النفط عبر البحار التى تجوب فيها الغواصات الألمانية ، ولأن منطقة الظهران تعرضت لغارات الطائرات الإيطالية ، ومع ذلك صار العمل فى عدة مشروعات بترولية أثناء فترة الحرب مثل البدء فى بناء معمل لتكرير البترول فى رأس التنورة ، واستئناف عمليات التنقيب عن النفط فى «أبقيق» ، والعثور على النفط فى آبار القطيف والغوار ، إلى جانب إنشاء خطوط أنابيب تحت مياه الخليج لضخ النفط إلى جزيرة البحرين لتكريره هناك ، وجعـــــل

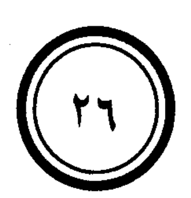
(25) Lenczowski, : The Middle East in World Affairs, P.549.
(26) Hamilton : Op., cit., P. 150

القطيف مركز خطوط أنابيب النفط القادمة من حقول النفط المنتجة حيث ينقل إلى رأس التنورة [٢٧].

وتعرضت العلاقات بين السعودية من ناحية وشركة أرامكو والحكومة الأمريكية من ناحية أخرى لأزمة أثناء الحرب ، ورغم توقف عمليات ضخ النفط من السعودية بسبب الحرب لكن استنادا إلى ماأثبتته عمليات التنقيب من وجود كميات هائلة من النفط فى الأرض السعودية فقد طلب الملك عبدالعزيز من شركة أرامكو ومن الحكومتين الأمريكية والبريطانية قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار يتم سداده على خمسة أقساط سنوية ، وعندما تأخر الرد على مطلبه هدد بإلغاء امتياز الشركة إذا فشل فى الحصول على الأموال المطلوبة ، وأعلن أنه رفض إغراءات الشركات اليابانية والألمانية وحكومتها .

ولما لم يكن باستطاعة شركة أرامكو الاستجابة لطلب الملك ، خاصة وأنه قد سبق لها أن منحته عام ١٩٣٣م قرضا قيمته ٣٠ ألف جنيه فقد طلبت من حكومة الولايات المتحدة التقدم بالمبالغ المطلوبة للملك ، وقابل المستر «جيمس موفيت James A. Moffett ممثل شركة أرامكو الرئيس روزفلت "RooseveltS" فى أبريل ١٩٤١م محاولا الحصول على موافقته لتقديم قرض حكومى للملك بضمان إنتاج الشركة من البترول . وكان الموقف الدولى فى غير صالح الحلفاء فقد كان مركز المحور قويا جدا حيث كانت ألمانيا قد

(٢٧) د. جمال زكريا : المرجع السابق ص ٨٤٢



أكملت احتلالها ليوغسلافيا واليونان وعلى وشك الوصول إلى جزيرة كريت ، وكانت الثورة المعادية لبريطانيا قد انفجرت فى العراق ، وقوات المحور فى أفريقيا تأخذ طريقا سريعاً إلى مصر واليابان تنظر بشغف إلى البترول المتدفق من الخليج العربى ، ومازالت الولايات المتحدة تتمسك بحيادها وروسيا لم تدخل بعد فى حرب ضد ألمانيا ، وتواجه انجلترا أخطر الأزمات فى تاريخها ، ويرى المعارضون بأنها فى صالح المحور.

وانطلاقا من هذه الحقائق حثت الولايات المتحدة بريطانيا على أن تسدد المبلغ الذى حل موعد سداده من القرض الأمريكى وتقدمه مباشرة إلى المملكة العربية السعودية ، أى تقديم القرض للملك عبدالعزيز بطريق المقاصة أو الطريق غير المباشر وبلغ هذا المبلغ ٤٢٥ مليون دولار ، وقد مكن هذا المبلغ السعودية من سد حاجتها وأدى إلى تقوية العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة التى مالبثت أن قدمت للسعودية معونات اقتصادية فى إبريل ١٩٤٣ (٢٨). وقد أرسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود يبلغه أن القرض الذى ستقدمه بريطانيا ليس مصدره كرم لندن وسخائها ، وأن الولايات المتحدة يهمها تقوية علاقتها مع السعودية بحيث يتاح للولايات المتحدة أن تقدم للسعودية المعدات وتقرضها الأموال دون وسيط (٢٩) ، وذلك بعد أن حاولت بريطانيا أن تربط تقديم القرض للسعودية بشـــــروط سياسية

---

(28) Lenczowski, : Op., cit., P. 551.

(٢٩) بنو اميشان : المرجع السابق ص ٢٥٤.

رفضها الملك عبدالعزيز ، ويتضح من رفض الملك عبدالعزيز لربط القرض بأى شروط سياسية أن جلالته بقى متمسكا بسياسته الأساسية التى ترتكز على عدم تقييد دولته بأى شروط سياسية حتى مع ظروف الأزمة الاقتصادية الحادة التى كانت تمر بها بلاده.

على أى حال ، فإن موقف الملك عبدالعزيز المتمثل فى رفضه للقرض البريطانى وشروطه قد انعكس إيجابيا على العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية وقد تدعم هذا التطور الإيجابى بلقاء الرئيس روزفلت بالملك عبدالعزيز فى البحيرات المرة الكبرى بقناة السويس عام ١٩٤٥م.

وانطلاقا من حقيقة وجود احتياطات بترولية كبيرة فى السعودية فقد سعت المصالح البترولية الأمريكية إلى التفكير فى نقل مايستخرج من حقول السعودية إلى البحر المتوسط خاصة وأن هذه المصالح رأت أثناء الحرب العالمية الثانية خطورة الاعتماد كلية على نقل البترول الأمريكى من القارة الأمريكية ذاتها إلى ميادين القتال فى أوروبا وأفريقيا والشرق الأقصى ، كما أدركت خطورة نقل بترول الخليج العربى عن طريق ناقلات النفط عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط [٣٠] ، ومن ثم بدأت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٤٣م فى التفكير فى كيفية نقل بترول الخليج العربى إلى البحر المتوسط دون تعريضه لهجمات معادية تصيب ناقلاته.

---

(30) Hamilton : Op. cit., P. 150.

ففى فبراير ١٩٤٤م تم التوصل إلى اتفاق بين المسئولين الحكوميين فى الولايات المتحدة ورؤساء شركتى استاندرد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس للبترول (مالكتا شركة الزيت العربية الأميريكية) تتبنى فيه الحكومة الأمريكية بناء وامتلاك وإدارة نظام خطوط أنابيب لتسهيل نقل البترول الخام من نقطة بالقرب من الحقول البترولية التى تم اكتشافها آنذاك فى المملكة العربية السعودية والكويت ، إلى ميناء على نهاية الساحل الشرقى للبحر المتوسط . وأن مثل هذا المشروع سوف يعطى للولايات المتحدة مركزا ممتازا فى الشرق الأوسط [٣١].

وخلال معارك الحرب العالمية الثانية زادت بطبيعة الحال كميات البترول المستهلكة يوميا ، وبالتالى أصبحت الدول المتحاربة تشعر بالقلق من ناحية استمرار الإمدادات البترولية لاحتياجاتها العسكرية واحتياجاتها المدنية سواء بسواء ، بل وضمان المحافظة على احتياطى البترول التى تنتجه الشركات المختلفة التابعة لكل دولة من حقولها فى الدولة التى هى من رعاياها أو حقولها فى دول أخرى.

ومن هذا المنطلق فإن رؤساء هيئة أركان حرب القوات الأمريكية المسلحة عبروا للرئيس الأمريكى روزفلت عن القلق بسبب عدم كفاية الإمدادات البترولية لمواجهة الاحتياجات العسكرية للقوات المسلحة الأمريكية ، إلى

(31) Ibid, P. 151.

جانب الاحتياجات المدنية. وأن الهيئة ترى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة من أجل تأمين وضمان استمرار التحكم فى الاحتياطات البترولية الكافية لمواجهة الاحتياجات الأمريكية العسكرية والمدنية ، وأنه يجب أن تبدأ خطوات الحكومة الأمريكية فى هذا السبيل بالنسبة لامتيازات البترول السعودى(٣٢).

وبناء على هذا فقد كلف الرئيس الأمريكى روزفلت رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى ليتخذ شخصيا مع وزارة الخارجية الإجراءات اللازمة لوضع توصيات هيئة الأركان موضع التنفيذ بخصوص ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى حقول النفط فى المملكة العربية السعودية. وقد اقترح الرئيس أن يقوم الوزير المفوض الأمريكى فى السعودية مع خبراء البترول الأمريكيين بالحصول على اتفاقيات بترولية مع المملكة العربية السعودية من أجل ضمان تموين سفن الأسطول الأمريكى بالبترول السعودى ، على أن تدفع الحكومة الأمريكية ثمن البترول الذى تحصل عليه (٣٣).

وكان على الحكومة الأمريكية البحث عن صيغة يمكن الوصول إليها مع حكومة المملكة العربية السعودية لضمان استمرار تموين سفن الأسطول الأمريكى بانتظام مع المحافظة على احتياطى البترول فى أراضى المملكة ،

---

(32) Memorandum from the joint chief of staff to President Roosevelt, Washington, 8 June, 1943.

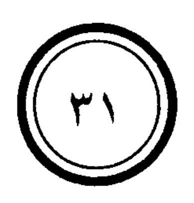
(33) Memorandum by Admiral Wiliam D. Leahy, Chief of Staff to the Commander in Chief of the Army and Ndvy, Washington, 11 June, 1943.

ومن ثم فقد تعددت المذكرات والمقترحات ، منها مذكرة المستر «هل» وزير الخارجية الأمريكية إلى الرئيس روزفلت فى ١٤يونيو [٣٤] ، ومذكرة أخرى بمرفقاتها مقدمة من كل من وزير الخارجية «هل» ووزير الحربية المستر «هنرى ستمسون» Stimson والقائم بعمل وزير الأسطول «جيمس فوريسال Forrestal ، ووزير الداخلية المستر «هارولد إيكس» Ickes إلى الرئيس روزفلت فى ٢٦ يونيو ١٩٤٣م ، جاء فيها :

عقد اجتماع ضم ممثلين عن وزارات الخارجية والأسطول والحرب والداخلية فى المدة من ١٧ إلى ٢٤ يونيو بمكتب وكيل وزارة الحرب لبحث النقص الواضح فى احتياطيات البترول داخل الولايات المتحدة ، والحاجة الماسة لضمان إمدادات بترولية من الخارج ، وأفضل الوسائل التى تتبع لتحقيق ذلك ، وقد توجهت أنظار المجتمعين إلى المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وانتهى الاجتماع بوضع تقرير يرفع إلى الرئيس وأهم مافيه توصية بإنشاء مؤسسة لاحتياطيات البترول التى يرجون قيامها قبل أول يوليو ١٩٤٣م.

وجاء فى الملحق مقدمة عن المذكرات السابق الإشارة إليها والتى تثير اهتمام جميع المسئولين بالنسبة للاحتياطيات البترولية الضرورية للاستخدامات الأمريكية فى الاستهلاك الداخلى وفى إدارة آلات الحرب بالمعارك العسكرية ، وأن ممثلى الوزارات المختلفة المجتمعين قد توصلوا إلى

(34) Memorandum by the Secretary of State to President Roosevelt, Washington, June 14, 1943.



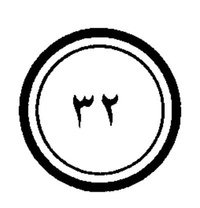
التوصيات الآتية:

١- إنشاء مؤسسة تدعى «منظمة احتياطيات البترول» تكون مسئوليتها تحقيق المصالح والممتلكات الأمريكية لاحتياطى البترول خارج القارة الأمريكية.

٢- ان مجلس إدارة مؤسسة احتياطيات البترول المشار إليها يتكون من ممثلين عن وزارات الخارجية والحربية والأسطول والداخلية.

٣- حيث إن نشاط المؤسسة يتصل بالسياسة الخارجية كان لابد من موافقة وزارة الخارجية على هذا النشاط ، بل والاشتراك فى أى مفاوضات تجريها المؤسسة مع أية دولة خارجية.

٤- أن تحقيق المصالح الأمريكية فى احتياطيات البترول بالمملكة العربية السعودية يتمثل فى امتلاك ١٠٠٪ من مخزون المؤسسة التى تملك الآن امتيازات البترول . إن المؤسسة التى تمتلك الآن امتيازات البترول هى شركة كاليفورنيا ستاندارد العربية للبترول California Arabian Standard Oil Company0 وهى مؤسسة مسجلة بولاية ديلوير Deleware وان مخزونها مقسم إلى ٥٠٪ مملوكة لشركة كاليفورنيا ستاندارد و٥٠٪ مملوكة لمؤسسة تكساس Texas Coropration على أن تدفع أثمان أى كميات بترولية يتم الحصول عليها من حقول السعودية أو أية حقول أخرى. وأن على مؤسسة احتياطيات البترول «أن تدخل فى تعاقد لعمليات وإدارة واستخراج البترول تغطى كل جزء من حقول البترول السعودية أو أجزاء منها.



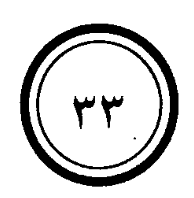
٥- أن الأمور المتعلقة بإنشاء معمل تكرير البترول المستخرج من حقول المملكة العربية السعودية من المسائل الأولية بالنسبة للسياسة العسكرية ، وأنها سوف تتقرر بواسطة هيئة امداد الجيش والأسطول بالبترول.

٦- عندما يتم اتخاذ القرارات النهائية بالنسبة للبرنامج الذى سيتم اتباعه فالمقترح أن يتولى المستر «بيرنز» Byrnes مدير التعبئة الحربية إعلام أعضاء معينين فى الكونجرس عن هذا البرنامج.

٧- بالإضافة إلى ذلك ، فأنه فى وقت مبكر وبأسلوب عملى ، يجب أن تبدأ المفاوضات مع رئيس شركة كاليفورنيا ستاندارد للبترول ورئيس مؤسسة تكساس من أجل الوصول إلى اتفاقيات محددة مع خطوط التوصيات التى تم التوصل إليها.

٨- وبعد استطلاع الرأى بالنسبة للموضوع مع الشركتين الأمريكيتين المشار إليهما ، يجب أن يرسل مسئول من حكومة الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية للتفاهم مع المستر «كيرك» الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة ، والمستر «موس» الوزير الأمريكى المقيم فى جدة حول الترتيبات المقترحة لعقد المؤتمرات أو مباحثات مع الملك عبدالعزيز آل سعود.

٩- لتحقيق المصالح الأمريكية فى احتياطيات البترول بالمملكة العربية السعودية يجب على «مؤسسة احتياطيات البترول» المقترح إنشاؤها كمؤسسة أمريكية دفع مبالغ مالية إلى المملكة العربية السعودية ، وأن عليها اكتشاف واستخراج كميات البترول الضرورية فقط وفى الأوقات المطلوبة وبالأنواع اللازمة.



١٠ - هناك بدائل مطروحة حول الكيفية التى يتم بها الاتفاق على حماية الاحتياطيات من الهجمات الداخلية ودور الشركات الخاصة فى مجال البترول وحول كيفية دفع الخزانة الأمريكية لأثمان البترول ، كما أنه على الحكومة الأمريكية ذاتها ، وليست الشركات الخاصة أن تقوم بإدارة عملية التنمية والإنتاج والتوزيع للبترول المنتج فى الأسواق العالمية (٣٥).

هذا وقد تأسست بالفعل «مؤسسة احتياطيات البترول» فى ٣٠ يونيو ١٩٤٣م ، مما دفع المستر هل وزير الخارجية الأمريكية إلى تقديم مذكرة للرئيس روزفلت فى ٦ يوليو يوضح فيها كيفية قيام هذه المؤسسة بضمان احتياطيات البترول لمصلحة الحكومة الأمريكية فى أراضى المملكة العربية السعودية ، واستندت هذه المذكرة إلى المناقشات التى دارت مرة ثانية بين ممثلى وزارات الخارجية والحربية والأسطول والداخلية فى اجتماعهم الثانى الذى عقد عقب تأسيس هذه الهيئة وحددت المذكرة عدة مقترحات كانت على النحو التالى :

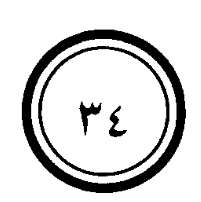
١- أن مجلس إدارة المؤسسة يتكون من وزراء الخارجية والحربية والأسطول والداخلية الأمريكية ، وقد أضيف إليهم وزير التجارة.

٢- اختيار ممثل عن الحكومة الأمريكية يبدأ المفاوضات مع الحكومة السعودية مراعيا الموقف فى المملكة العربية السعودية.

٣- على هذا الممثل أن يقوم فورا بإجراء مفاوضات مع ممثلى الشركات الأمريكية العاملة بالسعودية.

---

(35) Letter to President Roosevelt, Washington, June 26, 1943.



٤- أن تتولى مؤسسة إعادة التعمير المالية مد مؤسسة احتياطيات البترول بالأموال اللازمة كقرض أو كجزء من رأس المال.

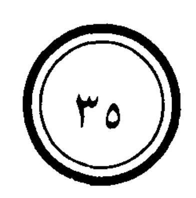
٥- أن يتم إرسال ممثل خاص للرئيس إلى المنطقة للتباحث مع الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة والممثل الأمريكى المقيم بالسعودية حول كيفية عرض الموضوع على الملك عبدالعزيز آل سعود.

٦- عند عرض الموضوع على الملك عبدالعزيز آل سعود يجب أن يكون واضحا أن الحكومة الأمريكية كمالكة للامتياز سوف تحترم تماما بنوده، وسوف تراعى بكل الطرق استقلال المملكة العربية السعودية.

والمقترح الأخير يدل على أن الولايات المتحدة كانت تدرك جيدا أن الملك عبدالعزيز من الدهاة الذين يحسب لهم ألف حساب - كما يقال - كما تدرك أيضا .. مدى حساسيته تجاه أى تصرف أو موقف قد يلحظ أو يشتم منه نوع من المساس باستقلال المملكة، وقد جاء هذا الإدراك بطبيعة الحال نتيجة لما أكده الملك عبدالعزيز فى العديد من المناسبات السابقة.

ومهما يكن من أمر فإنه بالإضافة إلى ماتقدم وفى ضوء رغبة الحكومة الأمريكية فى تنمية مصادر البترول فى المملكة العربية السعودية والتى سوف تخدم تنمية الأقتصاد الداخلى للمملكة، أكدت أنها ستقف إلى جانب تقديم التسهيلات الضرورية من أجل تنمية البترول السعودى طوال مدة الامتياز[٣٦].

(36) The Secretary of State to President Roosevelt, Washington, July 6, 1943.



واتساقا مع جهود الحكومة الأمريكية فى تحقيق مطالبها من احتياطيات البترول بالمملكة العربية السعودية ، وحيث إن البترول السعودى يتم تكريره فى البحرين بسبب عدم وجود معمل للتكرير فى السعودية ، فإن الحكومة الأمريكية من أجل ضمان توفير البترول المصفى بكل مشتقاته بالنسبة للعمليات الحربية التى يقوم بها الأسطول الأمريكى فى الشرق الأقصى ، قررت إنشاء معمل ضخم لتكرير البترول فى منطقة الشرق الأوسط ، وستكون المملكة العربية السعودية هى المكان الذى سينشأ فيه هذا المعمل، وسوف يتقرر هذا بعد انتهاء المفاوضات الدائرة فى واشنطن خلال شهر أكتوبر ١٩٤٣ بين الحكومة الأمريكية وممثلى شركة استاندارد كاليفورنيا العربيةللبترول.

وقد طلب المستر «هل» وزير الخارجية الأمريكية من المستر «موسى» الوزير الأمريكى المقيم فى جدة أن يقوم الأخير بانتهاز أول فرصة مناسبة ويفاتح الملك عبدالعزيز آل سعود بأهمية هذا المشروع الضخم الذى سوف تستفيد منه المملكة وأن الحكومة سوف تسهم بأكبر نصيب فى نفقات إنشاء هذا المعمل ، وأن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية قد شرحت أهمية هذا المشروع للأميرين فيصل وخالد لدى زيارتهما لواشنطن خلال الشهور الماضية (٣٧).

(37) The Secretary of State to The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, October 9, 1943.



هذا ، وعند مفاتحة الملك عبدالعزيز آل سعود بالأمر من قبل ممثلى الحكومة الأمريكية وممثلى شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول ،

أبدى الملك ثقته الكاملة فى حكومة الولايات المتحدة وفى سلامة الإجراءات التى سوف تقوم بها من أجل إقامة مثل هذا المعمل الضخم لتكرير البترول فى بلاده ، وأنه يوافق تماما على إقامة هذا الصرح الكبير. كما أنه أبدى سعادته بأن تتولى الحكومة الأمريكية المساهمة بأكبر نصيب فى نفقات إقامة المعمل الذى سوف يكون مفيدا لكل من السعودية والولايات المتحدة(٣٨).

وفى الوقت الذي كانت تبحث فيه الحكومة الأمريكية مسألة المساهمة مع شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية فى إقامة معمل لتكرير البترول فى شرق المملكة العربية السعودية ، تقدمت الشركة بمذكرة إلى الحكومة الأمريكية تطلب مساعدة الحكومة فى إقامة خط أنابيب لنقل البترول السعودى إلى أحد موانى البحر المتوسط ، نظرا لأن دول حوض البحر المتوسط إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة إلى هذا البترول بعيدا عن الوقائع فى الشرق الأقصى (٣٩).

(38) The Ministedr Resdent in Saudi Arabia (Moose) to the Secrtary of State, Jedda, November 3, 1943.

(39) The President of the California Arabian Oil Company (Davies) to the Advisor on Political Relations (Murray), san Francisco, December 27, 1943.



وفى الوقت نفسه كانت «مؤسسة احتياطيات البترول» تتفاوض مع شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول حول مسألة المشاركة الحكومية المباشرة فى إدارة ممتلكات الشركة البترولية فى العربية السعودية ، وأن هذه المفاوضات تستند إلى حقيقة أن على الحكومة الأمريكية أن تشارك فى امتلاك مصادر البترول الخارجية من أجل حماية المصالح الأمريكية فى هذه المصادر وضمان الإمدادات البترولية للولايات المتحدة أثناء الأزمات(٤٠).

ورغم موافقة وزير الخارجية على مشاركة الحكومة الأمريكية فى امتلاك المصادر البترولية بالسعودية مع الشركات العاملة هناك وهى شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية وشركة الخليج فأن وزير الداخلية الأمريكى اعترض وطلب نقل الموضوع للرئيس روزفلت ، أو عقد اجتماع لمجلس إدارة مؤسسة احتياطيات البترول.

وفى الوقت نفسه فإن الحكومة الأمريكية وافقت من حيث المبدأ على فكرة مد خط أنابيب لنقل البترول السعودى إلى البحر المتوسط ، ووعدت بتقديم المساعدة للشركة فى اتصالاتها مع الحكومات المعنية فى المنطقة العربية والتى سيمر الخط فى أراضيها ، خاصة فيما يتعلق بتأمين حقوق الشركة وحماية الخط. وكل ماطلبته الحكومة الأمريكية من الشركة هو مراعاة ظروف الحرب بالنسبة للمعدات والأجهزة اللازمة للخط ، وأن تحاط الحكومة علما بخطوات تنفيذ هذا المشروع(٤١).

---

(40) The Secretary of State to the Secretary of the Interior (Ickes), Washington, January 5, 1944.

(41) The Acting Petroleum Advisor (Rayner) to the President of (CASOC) Davies, Washington, January 7, 1944.

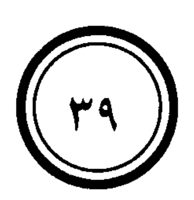


وبالنسبة لمشاركة الحكومة الأمريكية فى امتلاك المصادر البترولية بالسعودية ، فقد بعث الرئيس روزفلت بمذكرة إلى كل من وزير الخارجية ووزير الداخلية ، محاولا إنهاء الخلاف بين الرجلين بسبب موقفهما المتعارض ، موضحا أنه يجب التفاوض مع شركات البترول الأمريكية. كما يجب أن يكون واضحا أن الوقت الحالى مهم جدا ، حيث أن الولايات المتحدة ستكون بعد الحرب أكثر ضعفا من الوقت الحالى أى أول عام ١٩٤٤م ، وتساءل قائلا : ألا يمكن لنا الاتفاق على سياسة وعلى طريقة يمكن وضعها موضع التنفيذ؟[٤٢].

وهكذا صارت مسألة ضمان وصول الإمدادات البترولية إلى الولايات المتحدة ، مثار مناقشات واقتراحات شارك فيها المسئولون عن تزويد الأسطول الأمريكى بالبترول ، وأدميرال الأسطول ، ومستشار شئون البترول، ووزير الخارجية وانتهى الأمر بقرار بأن تكون ملكية خط أنابيب نقل البترول السعودى إلى الحوض الشرقى للبحر المتوسط للحكومة الأمريكية ، وعندما تنتهى الحرب يعاد النظر فى ملكية الحكومة الأمريكية لخط الأنابيب[٤٣].

(42) Memorandum by President Roosevit,, Washington, January 10, 1944.

(43) Memorandum by the Petroleum Advisor (Rayner) to the secretary of State, Washington, January 30, 1944.



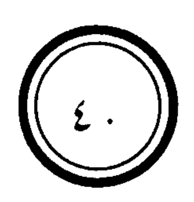
وقد تم إخطار المفوضية الأمريكية بالقاهرة ببيان وزير الداخلية الأمريكى بعقد اتفاق بين الحكومة الأمريكية وشركتى العربية الأمريكية للبترول والخليج للاستكشاف ، بشأن بناء خط أنابيب لنقل البترول من المملكة العربية السعودية إلى الحوض الشرقى للبحر المتوسط (٤٤).

وبالنسبة لاتخاذ خطوات جديدة بالنسبة لخطوط أنابيب نقل البترول عبر أراضى المملكة العربية السعودية ، فقد أخطر وزير الخارجية الأمريكية المستر «هل» الوزير الأمريكى المقيم فى المملكة العربية السعودية المستر «موسى» فى ٢٧ يونيو ١٩٤٤ بأن هناك تفهما واضحا لدى الحكومة الأمريكية بأنه لن يتم اتخاذ خطوات أخرى بالنسبة لخط الأنابيب بالمملكة العربية السعودية باعتباره مشروعا حكوميا قبل انتهاء المشاورات على المستوى الوزارى مع البريطانيين ومع جماعات الرأى العام وخاصة لجنة البترول الخاصة بمجلس الشيوخ(٤٥).

وظل موضوع إنشاء خط أنابيب نقل البترول عبر الأراضى السعودية مثار مناقشات بين الحكومة الأمريكية وشركة «أرامكو» وشارك فيها الوزير المفوض الأمريكى فى جدة ، فقد بعث وزير الخارجية الأمريكية إلى الوزير

(44) The Acting secretary of state to the minster in Egypt (kirk), Washington, March 3, 1944.

(45) The Secretary of Stater to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, June 27, 1944.



المفوض بجدة يخبره بأن شركة «أرامكو» أخطرت مندوبها فى جدة أن يبلغك بكل جديد حول خط الأنابيب ، ليس من الضرورى أن يقوم الوزير المفوض بأى إجراء ، وإذا رغب الملك عبدالعزيز أو المسئولون السعوديون تأييد ورعاية من جانب الوزير المفوض لمشروع خط الأنابيب فيجب عليه أن يوضح أن هذا أمر يهم شركة «أرامكو» وليس للحكومة الأمريكية أى ارتباط به وإن كانت على علم كامل بالمشروع وبخطط الشركة وأنها لا تعترض على تلك الخطط. وفى حالة إذا مابدا أن هناك حاجة لاتخاذ أية إجراءات إيجابية لمساعدة الشركة فى تنفيذ المشروع فيجب أن يكون لدى وزارة الخارجية الأمريكية المعلومات الكافية لتقدم التعليمات اللازمة[٤٦].

وعندما بدأت المفاوضات بين المسئولين فى شركة أرامكو والملك عبدالعزيز والمسئولين فى حكومته حول اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ مشروع مد خط أنابيب نقل البترول السعودى من حقول الشركة بالمنطقة الشرقية إلى ساحل البحر المتوسط أظهر الملك موافقته على قيام الطائرات التابعة للشركة بعمل مسح جوى للمناطق التى يمر الخط فيها ، واقترح على الشركة أن يبدأ خط الأنابيب من «أبقيق» إلى «أبوحدرية» كما أظهر تعاطفا وديا مع تنفيذ خط الأنابيب على قدم المساواة مع تعاطفه بالنسبة لعملية المسح الجوى. وقد ترك ذلك أثرا طيبا لدى المسئولين بشركة أرامكو.[٤٧]

---

(46) The Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy) Washington, October 16, 19440

(47) The Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of shute, Jidda, November 10, 1944.

وكان تعليق المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية - كما جاء بمذكرة المستر موراى مدير شئون الشرق الأدنى وأفريقيا - أن موقف الملك عبدالعزيز المشجع يعتبر خبرا سارا وأن الملك ألقى بالكرة فى ملعبنا حتى بالنسبة لتطوير امتيازات البترول الأمريكية الكبيرة العاملة فى بلاده باعتبار أن خط الأنابيب سوف يسهم فى تنمية هذه الامتيازات(٤٨).

وهذه الجزئية تبرز مقدرة الملك عبدالعزيز التفاوضية ، والتى تمثلت فى إمساكه بعنصر المبادرة فى الحوار ، طالما كان ذلك فى مصلحة بلاده.

وبينما كانت المفاوضات تسير مضنية بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية أخذت شركة أرامكو تبحث إمكانية اتخاذ إجراءات وترتيبات محلية لإنشاء خط للأنابيب لمسافة ألف ميل تقريبا يمتد من الظهران عبر شبه الجزيرة العربية وشرق الأردن إلى موقع على البحر المتوسط سواء فى فلسطين أو لبنان وقد دفع الشركة إلى التفكير الجدى فى هذا المشروع تزايد الإنتاج البترولى وعدم كفاءة خطوط الأنابيب الممتدة من القطيف إلى البحرين بينما أصبحت ثلاثة حقول بترولية فى شبه الجزيرة العربية منتجة وهى حقول الدمام ، وأبقيق ، والقطيف. وتزايد إنتاجها اليومى سنة بعد أخرى فقد أنتجت عام ١٩٤٥م ٥٨ ألف برميل فى اليوم وارتفع إنتاجها إلى ١٦٤ ألف برميل يوميا عام ١٩٤٦م ، ثم ارتفع إلى ٢٥٦ ألف برميل يوميا فى العام التالى ١٩٤٧م.

(48) Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern and Afrioan Affairs (Murray) to the under Secretary of state (Stettinius), Warhington, November 23, 1944.



وفى ديسمبر ١٩٤٦م تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط أنابيب سعة ٣٠و٣١ بوصة إلى البحر المتوسط بتمويل من شركات البترول الأمريكية الأربع : ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وشركة تكساس أويل ، وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسى ، وشركة سوكونى موبيل.

وأيدت الحكومة الأمريكية هذا المشروع تأييدا ماديا ورسميا فى نوفمبر ١٩٤٧م ومن ثم بدأت عملية الإنشاء بكل ماتتطلبه من إمكانيات وإنشاءات وانتهت عملية الإنشاء فى سبتمبر ١٩٥٠م ، وكانت بداية الخط من حقول أبقيق فى السعودية إلى ميناء صيدا فى لبنان عبر مسافة تمتد ١٫٠٦٨ ميلا(٤٩).

وبدأ شحن أول ناقلة بترول من نفط الأنابيب عند نهايته بمدينة صيدا بلبنان فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠م، وتكونت شركة باسم المشروع عرفت بشركة التابلاين Trans Arabian Pipeline Company (T.A.P.Line) ويعتبر هذا الخط أضخم وأطول خط لأنابيب البترول فى العالم(٥٠)، وقد سهلت هذه الخطوط نقل البترول من المملكة على الخليج العربى إلى البحر المتوسط ودفعت الشركات الأمريكية إلى محاولة توسعة امتيازها فى أراضى المملكة بالمنطقة الشرقية وجرت الشركات وراءها تأييد الحكومة الأمريكية.

---

(٤٩) د. أحمد عبدالرحيم : الولايات المتحدة والمشرق العربى ص ٥٠

(٥٠) محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود ص ١٨٧.

الفصل الثانى

المساعدات الاقتصادية

نتيجة لاشتعال الحرب العالمية الثانية وتأثر إنتاج البترول فى حقول المملكة العربية السعودية ، تعرضت مشروعاتها فى مجال الإنتاج والخدمات إلى التوقف ، ومن ثم سعى الملك عبدالعزيز آل سعود إلى البحث عن قرض بضمان وجود البترول الكبير داخل أراضى المملكة ، وجاء سعيه عن طريق شركات البترول الأمريكية لتتقدم نيابة عنه إلى الحكومة الأمريكية ولتضمن هذه الشركات حقائق وجود البترول بكميات كبيرة فى حقول المملكة العربية السعودية.

ولما كانت شركات البترول الأمريكية غير مستعدة بسبب توقف ضخ البترول من حقوله بالمملكة لتقديم القرض الذى طلبه الملك عبدالعزيز ، فقد تقدم المستر James A. Moffett رئيس هيئة مديرى شركة بترول البحرين المحدودة (مسجلة فى كندا) ، والشركة التابعة لها شركة كاليفورنيا تكساس للبترول المحددة (المسجلة فى جزر البهاما) . وكان المستر موفيت يعمل آنذاك ممثلا لمصالح شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول California Arabian Standard Oil (المسجلة فى ديلوير (Delaware والتى كانت قد حصلت على امتياز استثمار البترول فى المملكة العربية السعودية. ومما يجب ملاحظته أن كل هذه الشركات المشار إليها قد صارت ملكيتها مجتمعة فى يد شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Oil Company of Cali-fornia وشركة تكساس كوربوريشن Texas Corporation التى صار اسمها الرسمى Texas Company منذ عام ١٩٤١م.

أقول تقدم المستر موفيت برسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٦ أبريل ١٩٤١م بعد التقائهما في التاسع من الشهر نفسه يؤكد فيها أن ممثلي شركات البترول الأمريكية تناقشوا في اجتماعات عدة مع الملك عبدالعزيز حول الموقف المالي الحرج في المملكة. وأن الحكومة البريطانية قدمت للملك أربعمائة ألف جنيه وهو يسعى لجعل هذا المبلغ يرتفع إلى تسعمائة ألف جنيه . وأن احتياجات ميزانية المملكة يمكن تقديرها إجماليا بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

وأضاف مستر موفيت في رسالته للرئيس روزفلت بأنه إذا أبدت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على تقديم مساعدة مالية لملك المملكة العربية السعودية في حدود ٦ ملايين دولار. سنويا مدة السنوات الخمس التالية ، فإن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول .Calarabian Standard Oil (١) سوف تلتزم بأن تسلم لحكومة الولايات المتحدة من حصة الملك كميات البترول التالية :

١- ١ر٨٠٠ر٠٠٠ برميل من الجازولين
٢- ٢ر٦٦٠ر٠٠٠ برميل من زيت الديزل
٣- ٣ر٤٠٠ر٠٠٠ برميل من بترول الاحتراق Fuel

وجملة هذه الكميات تبلغ قيمتها ستة ملايين دولار من إنتاج البترول سنويا .

(1) Abbreviation for the California Arabian Standard Oil Company.

وأوضح مستر موفيت أيضاً أن إيرادات الملك عبدالعزيز الاعتيادية من الجمارك منخفضة تماما ، ومصروفاته زادت زيادة ملحوظة ، ليس فقط بسبب الحرب ولكن أيضاً بسبب انحباس المطر والجفاف فى العام الماضى ، ومن ثم كان عليه إطعام مائتين أو ثلثمائة ألف (٢٠٠ - ٣٠٠ ألف) من أتباعه ، ولذلك فإنى - مستر موفيت - أعتقد مخلصا بضرورة التوصل إلى حل يؤدى إلى تأمين مساعدة مالية للمملكة العربية السعودية.

ونحن نعتقد أنه إذا لم يتم ذلك وبسرعة فإن هذه المملكة المستقلة - وربما معها كل العالم العربى ، ستتعرض للاضطراب والفوضى(٢).

وألحق مستر موفيت رسالته للرئيس روزفلت بمذكرة تفصيلية عن القضية التى يعرضها ونصب نفسه مدافعا عنها وهى قضية تقديم مساعدة مالية للمملكة العربية السعودية بضمان بترولها ولكى تتمكن المملكة من اجتياز الصعوبات التى ألمت بها نتيجة اشتعال الحرب وتوقف ضخ البترول من حقول السعودية وضعف إيرادات الجمارك ، وفى هذه المذكرة أكد موفيت للرئيس روزفلت أن الملك عبدالعزيز قد عبر باخلاص عن تأييده للحلفاء ونحن نثق به تماما. وأنه ليس هناك رجل آخر فى الأقطار العربية ولا فى الأقطار الإسلامية يحظى بمكانة مرموقة وأن المساعدة المالية تساعده جوهريا فى تلبية ضروريات شعبه ، ومن أجل إطعام وحكم شعبه ، وذلك حيوى للمحافظة على مكانته الواضحة فى العالم العربى ومن أجل إعداد وتسليح - ولـــــو

---

(2) Foreign Relations of the U.S. Diplomatic Papers 1941 Vol. 111. No. 890 F. 51, 48 1/2.

بإمكانيات متواضعة - جنوده تحت الخدمة فإنه يقدر أن مايحتاجه لكل ذلك ١٠ ملايين دولار سنويا حتى تنتهى الأزمة. وطبقا لمعلوماتنا التى لا يرقى إليها الشك والتى حصلنا عليها ، فإن رأينا بأن تقدير الملك لاحتياجاته هذا العام (١٩٤١م) بعشرة ملايين دولار تقدير متواضع وهو رقم يمثل الحد الأدنى لاحتياجات الصرف الأساسية.

وأوضح موفيت فى مذكرته أن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول Arabian Standard Oil California تمتلك امتيازات بترولية فى شبه الجزيرة العربية تمتد لتشمل ١٦٢ مليون فدان ، وتغطى جميع المناطق التى بها احتمالات بترولية فى البلاد. وهذه المساحة توازى تقريبا مساحة ولايتى كاليفورنيا وأوريجون. وأن الامتياز الأول - الأصلى - تم الوصول إليه عام ١٩٣١م ويستمر حتى عام ١٩٩٣م ، والمساحة الباقية تم الاتفاق عليها عام ١٩٣٩م ويستمر امتيازها حتى عام ١٩٩٩م. وأن الشركة جنسيتها أمريكية و٥٠٪ من ملكيتها تعود إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا و٥٠٪ تمتلكها شركة تكساس كوربوريشن . وهاتان الشركتان معا لديهما ١٦٠ ألف مساهم أمريكى.

وأضاف موفيت أن العمل فى منطقة الامتياز بدأ عام ١٩٣٣م ، وإلى تاريخ اليوم فقد تم للشركة اكتشاف - فى ثلاثة مواقع - ماقدر بـ٧٥٠ مليون برميل من احتياطيات البترول الخام ، وهناك أيضا كثير من المواقع الأخرى التى تعطى احتمالات حقيقية فى هذا الامتياز. وأن شركة ستاندارد

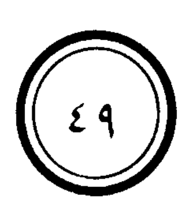
كاليفورنيا العربية للبترول قد أنفقت كثيرا حوالى ٢٧٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار فى هذا الاستثمار ۰ وبالاضافة إلى ذلك فقد قدمت الشركة للملك عبدالعزيز مقابل عوائد البترول المستقبلية ٦٫٨٠٠٫٠٠ دولار ، وقد وصلت الآن إلى نقطة حيث من المستحيل على الشركة الاستمرار فى تلبية الاحتياجات المتزايدة وتحمل مسئولية تمويل بلد مستقل ، وبصفة خاصة فى ظل الظروف غير العادية الحالية ۰ وعلى أى حال فإن الملك يشعر باليأس۰ ولقد أخبرنا بأنه مالم تقدم المعونة المالية الضرورية عاجلا فإنه يخاف بشدة على أوضاع البلاد ۰

كان هذا وصفا للظروف التى اضطرت المملكة العربية السعودية بسببها إلى طلب مساعدة مالية عاجلة بضمان بترولها وقد نقلها بأمانة إلى الرئيس روزفلت المستر موفيت فى مذكرة ألحقها بخطابه الذى أرسله للرئيس بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٤١م ، ولم يكتف موفيت بهذا التشخيص الكامل للظروف بل قدم فى مذكرته عدة اقتراحات للرئيس روزفلت كانت كما يلى:

١- نقترح أن تشترى حكومة الولايات المتحدة من حكومة المملكة العربية السعودية منتجات البترول المستخلص بقيمة ستة ملايين دولار سنويا لمدة خمس سنوات۰

٢- سوف تتعاقد الشركة مع الملك لإنتاج ، ولتكرير ونقل هذه الكميات المنتجة بقيمة المبلغ المقدم إلى ميناء على الخليج۰

٣- وسوف يتنازل الملك عن نصيبه فى كمية من البترول الخام المستخرج من الحساب الجارى قيمتها ٦ مليون دولار۰



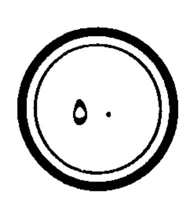
٤- والمنتجات الحاصلة فى إطار هذا التنظيم ، فيما عدا مايؤخذ لاستخدام الولايات المتحدة أو الاستخدام فى أى غرض تحدده حكومة الولايات المتحدة فى المنطقة ، يمكن نقلها خارج المنطقة ويتم تسويقها فى كل من : مصر والساحل الشرقى لأفريقيا وجنو ب أفريقيا واستراليا والهند وقواعد المضايق والصين واليابان ومن المحتمل كذلك الفلبين.

٥- ونحن نقترح من أجل تحديد كمية المنتجات طبقا لهذا التنظيم التوصل إلى اتفاق حول أثمان كل أنواع المنتجات التى تظل معمولا بها طوال فترة الاتفاق.

٦- كما نقترح أن تتصل وزارة الخارجية state Department بالبريطانيين ليس فقط لزيادة مقدار المبلغ الذى يقدمه البريطانيون للملك عبدالعزيز وقدره ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى كل عام ، ولكن أيضا لحث البريطانيين للاستمرار لتقديم مبالغ أكبر بكميات كافية ، والتى بإضافتها إلى تلك التى تقدم من حكومة الولايات المتحدة ، مع أى إيرادات أخرى للملك ، سوف تصل جميعها إلى حوالى ١٠ ملايين دولار فى السنة .

إن أى مساعدات بريطانية ستكون على أسس سياسية وعسكرية ولن يقابلها حصولهم على البترول من هذا الامتياز ، فالبريطانيون حاليا لديهم إمداداتهم البترولية الكافية من إيران والعراق والبحرين.

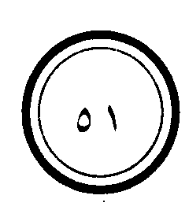
تلك كانت وجهة نظر شركات البترول الأمريكية صاحبة امتيازات البترول فى المملكة العربية السعودية كما عبر عنها رئيس هيئة مديريها مستر «موفيت» ، ومنها يمكن وبعد تحليلها ، استخلاص الحقائق التالية :



أولا : لم يكن ماطلبه الملك عبدالعزيز آل سعود منحة دون مقابل من الولايات المتحدة وإنما كان قرضا يضمن سداده الاحتياطى الضخم من البترول الموجود فى أراضى المملكة والتى تمارس الاستثمارات الأمريكية نشاطها فى استخراج البترول منذ بدأ يتفجر من حقوله أواخر الثلاثينات من هذا القرن.

ثانيا : لم يتقدم الملك عبدالعزيز آل سعود مباشرة إلى حكومة الولايات المتحدة بطلب القرض وإنما تقدم لممثلى الاستثمارات البترولية الأمريكية فى مملكته معتمدا على أن لديه من احتياطى البترول الذى سيتم استخراجه بمجرد زوال خطر الحرب مايسدد هذا القرض للشركات الأمريكية ، وفى الوقت نفسه فشركات البترول الأمريكية صاحبة مصلحة فى استقرار الأمور فى المملكة العربية السعودية حتى تستمر امتيازاتها البترولية دون منافس آخر ، ولم يتقدم الملك عبدالعزيز إلى حكومة الولايات المتحدة بطلب هذا القرض رغم العلاقات الطيبة بل والممتازة بين البلدين ، وهذا يؤكد ماذهبنا إليه من أن الملك كان يسعى لعمل اقتصادى بحت ، وليس له أدنى ظلال سياسية.

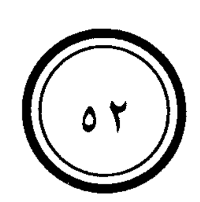
ثالثا : أن شركات البترول الأمريكية فى سعيها الدوب - وبجهود المستر موفيت - لكى تحصل المملكة العربية السعودية على القرض المطلوب - تشعر بالامتنان للمملكة التى فضلت التعامل مع هذه الشركات واستبعدت الشركات الأخرى وخاصة الشركات البريطانية ، ثم الشركات اليابانية فالاستثمار البترولى الألمانى حتى كادت الشركات البترولية الأمريكية تكون



هى المحتكر للنشاط البترولى فى أراضى المملكة العربية السعودية.

رابعا : أن القرض الذى طلبه الملك عبدالعزيز لم يكن مبالغا فيه بل كان يمثل الحد الأدنى لمبلغ يسد الاحتياجات الأساسية والضرورية فى بلد مستقل كالمملكة العربية السعودية كما أن هذا القرض يقابله حصة المملكة من الاستثمارات البترولية سواء من الجازولين أم الديزل أم البترول ، ومعنى هذا أن الملك عبدالعزيز لا يريد أموالا دون أن يكون لديه مايضمن سدادها وزيادة . وهو يخطو في بناء بلده لا يرغب أن يضع نفسه تحت رحمة الأجانب أيا كانت علاقته بهم ، فهو يسعى للمحافظة على استقلال وحياد بلده وإذا قبل التعاون مع الولايات المتحدة فذلك لفهمه أنها بعيدة عن الأطماع الاستعمارية فى الأقطار العربية وليس للعرب خبرة مؤلمة فى علاقاتهم بها كتلك التى لهم مع انجلترا وفرنسا وإيطاليا.

خامسا : أن الاستثمارات البترولية الأمريكية تشعر بالاطمئنان على نشاطها فى المملكة العربية السعودية نظرا لما يتمتع به الملك عبدالعزيز آل سعود - وكما جاء على لسان المستر موفيت نفسه - من مركز ومكانة مرموقة بين زعماء العالمين العربى والإسلامى ، واعتراف رجال الشركات البترلية الأمريكية بهذه الحقيقة استخدم للتأثير على حكومة الولايات المتحدة لتمويل القرض المطلوب انطلاقا من بديهية أنه مادامت الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول تتمتع بثقة تامة فى استقرار الأمور بالمملكة العربية السعودية مما يبعد أى خطر عن هذه الاستثمارات ومن ثم تتزايد فرص النشاط أمامها مما يعود بالربح الوفير على الشركات الأمريكية



البترولية فمن باب أولى تطمئن حكومة الولايات المتحدة إلى أن القرض الذى تتقدم به مضمون تسديده ليس فقط من ناحية توفر احتياطى البترول فى أراضى المملكة العربية السعودية بكميات هائلة ، ولكن لأن الحكم فى المملكة بإدارة الملك عبدالعزيز آل سعود حكم قوى ويسيطر على كل أنحاء المملكة ويضمن بذلك استقرار الأمور وعدم التعرض للتقلبات أو الاضطرابات.

سادسا : استند المستر «موفيت» فى مذكرته للرئيس روزفلت على حقائق على جانب كبير من الأهمية فى إبراز تفاصيل الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول فى المملكة العربية السعودية ، من الحقائق : أن مساحة الأراضى التى يشملها الامتياز للشركات الأمريكية فى المملكة مساحة ضخمة توازى مساحة ولايتين من أكبر الولايات المتحدة الأمريكية وهما ولايتا كاليفورنيا وأوريجن اللتان تقعان فى الغرب من الولايات المتحدة ، وأن مدة الامتياز ستون سنة تبدأ فى عام ١٩٣٣م /١٩٩٣م ومن ١٩٣٩ وتنتهى فى عام ١٩٩٩م بالنسبة للامتياز الثانى ، وأن الشركات الأمريكية العاملة فى هذا الامتياز تمتلك ١٠٠٪ من رأس المال المستثمر فيه وتقاسمه شركة ستاندارد أويل أوف كاليفونيا بواقع ٥٠٪ من رأس المال ، وبالنسبة الباقية (أى الـ٥٠٪ الأخرى) من نصيب شركة تكساس كوربوريشن. وهذه الحقائق التى أكدها المسر موفيت للرئيس الأمريكى تعنى أن النشاط المتسع جدا للشركات البترولية الأمريكية فى أراضى المملكة العربية السعودية نشاط أمريكى مائة فى المائة ، فلا خوف إذن من تقديم القرض المطلوب ، لأن الأمريكيين لن يضيعوا أموال الأمريكيين من أجل العرب.

سابعا : أثبت المستر موفيت فى مذكرته للرئيس روزفلت أن الحكومة البريطانية تقدم للملك عبدالعزيز سنويا ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى كمساعدة ويسعى الملك لرفع هذا المبلغ إلى ٩٠٠ ألف جنيه استرلينى ريثما تنتهى ظروف الحرب وتتحسن الأحوال الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وأن هذه المساعدة البريطانية – كما اعترف المستر موفيت – تستند إلى أسس سياسية ولا تستند إلى أسس اقتصادية ، باعتبار أن الشركات الأمريكية تسيطر تماما على النشاط البترولى فى المملكة ، والحكومة البريطانية تسد حاجاتها من البترول من العراق وإيران والبحرين ، ومن ثم فإنه يطلب من الإدارة الأمريكية استخدام نفوذها لحمل الحكومة البريطانية على الاستجابة لمطلب الملك عبدالعزيز بزيادة المساعدة السنوية ٠٠ مع العلم بأن ذلك لن يغنى عن القرض المطلوب من الحكومة الأمريكية٠

كانت رسالة المستر موفيت والمرفق بها مذكرة تفصيلية تفسيرية إلى الرئيس روزفلت مثار جدل وتعليقات كثيرة بين الدوائر الأمريكية على كل المستويات ، وأثارت ردود فعل بين مؤيد ومتحفظ ومقدم حلولا واقتراحات بديلة ، شارك فى هذه التعليقات كل من المستر ولاس موارى Wallace Murray رئيس شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، ومساعده المستر ألنج Alling ، ووزير الخارجية الأمريكية المستر كورديل هل Cordell Hull ، ووزير البحرية المستر كنوكس Knox ، والوزير الأمريكى المفوض فى مصر مستر كيرك kirk ، والمستر جيسى جونز Jesse Jones ، المدير الاتحادى للقروض ، جون د٠جيرنيجان John D. Jernegan من قسم شئون

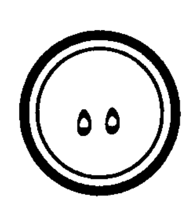
الشرق الأدنى بوزارة الخارجية ، والمستر سمنرويليس Sumner Welles وكيل وزارة الخارجية الأمريكية.

أما المستر والاس موارى رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية (٣)، فقد ذكر أن معلوماتنا ليست واضحة عن حقيقة الموقف المالى للمملكة العربية السعودية ، حيث إنه ليس لنا ممثل مقيم فى المملكة ، وهذا يعنى عدم الثقة فيما ذكره المستر موفيت - وإن كنا نعلم أن مالية الملك عبدالعزيز تعانى اضطرابا حادا . ولكن الملك على علاقة وثيقة بالبريطانيين حتى على الرغم من أن الحكومة البريطانية ساندت الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى ، وعلى الرغم من أن الملك عبدالعزيز أبدى تبرما من الوعد البريطانى بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وهو الموضوع نفسه الذى يثير احتجاجات للملك علينا لتأييدنا هذا الموقف ، مما دعا الملك عام ١٩٣٨م إلى أن يكتب للرئيس روزفلت بهذا الخصوص ، ومع هذا فنحن نعتقد أن الملك عبدالعزيز ضد دول المحور ، ويجب ألا ننسى أنه منذ ثلاث سنوات - ١٩٣٨م - رفض الملك عبدالعزيز منح امتيازات بترولية للمصالح الألمانية واليابنية ، وقبل إعطاء شركة مستر موفيت الامتياز بعطاء أقل.

واستخلص المستر والاس مورای من مذكرة موفيت آراءه التى أبداها على النحو التالى :

---

(3) Memorandum by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) to the Secretary of State, Washington April 1, 1941, No.890 F. 51, 48 1/2.



١- ليس هناك اعتراض من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على فتح باب المناقشة مع البريطانيين من أجل زيادة المساعدة السنوية لعام ١٩٤١م لتصبح ٩٠٠ ألف جنيه استرلينى بدلا من ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى ، وألمح المستر موراى إلى أن هذه الزيادة المطلوبة إنما هى فى الواقع ثمن بخس يقدمه البريطانيون نظير تأييد الملك عبدالعزيز للإنجليز.

٢- وأما مسألة استخدام البحرية الأمريكية للبترول السعودى فهي غير عملية ، ومع ذلك يجب استشارة إدارة البحرية فى ذلك.

٣- وبخصوص تسويق مايزيد من إنتاج بترول السعودية فهذا أمر تثور ضده تحفظات كثيرة ، حول من يقوم بالتسويق الحكومة أم الشركات؟ وأين يتم التسويق ؟ إذا كان فى المحيط الهادى فاليابان أكبر بلد هناك ومن الطبيعي ألا يحدث تسويق معها . وأبدى موراى ملحوظة مفادها أن اقتراح المستر موفيت يعنى تحقيق فائدة مباشرة لشركته California Arabian Standard Oil وهو يهدف إلى مساعدة الشركة من الموقف الصعب الذى تقف فيه.

٤- إذا كان هناك شىء يجب عمله بمساعدة الملك عبدالعزيز فأنما يتم طبقا لبرنامج الإعارة والتأجير.

٥- من المفيد تقديم مساعدة ما للملك عبدالعزيز مقابل تعهد منه.

٦- من الضرورى تكليف المستر كيرك الوزير المفوض الأمريكى بمصر والذى له علاقات طيبة مع الملك عبدالعزيز بزيارة جدة وبحث الأمر وإفادتنا.

وفى الوقت نفسه أعد المستر ألنج مساعد رئيس قسم شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية مذكرة مطولة حول الموضوع نفسه(٤).

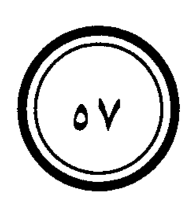
وتلا ذلك أن انهمك المسئولون فى الإدارة الأمريكية لعدة شهور من سنة ١٩٤١ فى مناقشات ، كما تبادلوا المذكرات التى تحمل وجهات نظرهم ، ومن خلال هذه المذكرات يتضح لنا أن وجهات النظر حول مسألة القرض قد انقسمت إلى ثلاثة اتجاهات ، اتجاه متحمس لتقديم القرض للمملكة العربية السعودية بضمان احتياطى البترول ، واتجاه متحفظ ، وثالث يحاول أن يقدم بدائل وحلولا توفيقية.

وفى النهاية ، وبعد عدة شهور من الجدل والمناقشات الكتابية أخفقت الجهود التى كانت متعاطفة مع فكرة تقديم القرض للمملكة العربية السعودية ، وفى الوقت نفسه رأت الحكومة الأمريكية أن تلقى بمهمة الاستجابة لطلب القرض المذكور على عاتق الحكومة البريطانية ، فكانت النتيجة أن الملك عبدالعزيز لم يتمكن من الحصول على القرض الذى كان يريده من الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الفترة.

لم تنته قضية تقديم مساعدة مالية أمريكية للمملكة العربية السعودية عند إلقاء المسئولية على الحكومة البريطانية لتقوم هى بتقديم المساعدة المطلوبة ، ذلك أن المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية بصفة عامة والمملكة العربية

---

(4) Memorandum of Conversation, by the Assistant Chief of the Division of Near Eastern Affairs Alling, Washington, April 29, 1941. No. 890 f. 6363 Standard Oil Co. / 129.



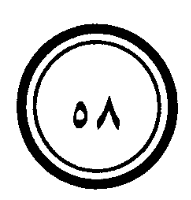
السعودية بصفة خاصة دفعت حكومة الولايات المتحدة أوائل عام ١٩٤٣م إلى التفكير ثانية فى تقديم مساعدة مالية للمملكة العربية السعودية.

جاء تفكير الولايات المتحدة بإعادة فتح قضية تقديم مساعدة مالية للمملكة العربية السعودية إذن من منطلق المصالح الأمريكية فى أرض المملكة باعتبار أن المملكة تقع فى منطقة حيوية من الشرق الأوسط حيث تمتد أراضيها من البحر الأحمر إلى الخليج العربى وعبرها وحولها تمر خطوط المواصلات البحرية والجوية إلى الهند والشرق الأقصى كما أن حكومة المملكة العربية السعودية متعاطفة تماما مع فكرة الأمم المتحدة ، وسمحت لسلاح الطيران الأمريكى بالطيران فوق مناطق محددة غير مأهولة من أرض المملكة.

وإذا كانت المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية تتزايد فى المملكة العربية السعودية ومن ثم وجب على الولايات المتحدة - كما جاء فى مذكرة وزير الخارجية الأمريكية[٥] - أن تقدم مساعدة مالية محددة ومباشرة للمملكة العربية السعودية إذا أريد للمصالح الأمريكية أن تسير فى تطورها ونموها.

وإذا كانت أحوال المملكة الاقتصادية لم تصب بالشلل بفضل المساعدات البريطانية المالية والدفعات المقدمة من شركة كاليفورنيا العربية ستاندارد أويل وإذا كان المعتقد أنه من المحتمل أن البريطانيين وشـــركة البتـــرول

(5) The Secretary of State to the Lend-Lease Administrator (Stettinius), For the Secretary of State: Dean Acheson, Assistant Secretary, Washington.



الأمريكية ستستمران فى إمداد حكومة المملكة العربية السعودية بالمساعدات المالية ، فإنه سيكون مفيدا إذا كان فى الإمكان للمملكة العربية السعودية أن تحصل على مساعدات إضافية فى شكل إمدادات مدنية Civilian Supplies من الولايات المتحدة. وأن الاستثناء من القاعدة العامة للدفع النقدى للامدادات المدنية التى تقدم لأقطار الشرق الأدنى يجب أن يحدث فى مثل حالة المملكة العربية السعودية . وعلى أى حال فالاعتقاد السائد بأن مثل هذه المساعدة تبلغ قدرا صغيراً.

إن جملة الصادرات من الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية فى السنوات القريبة تقدر بما لا يقل عن ٥ مليون دولار سنويا ، وفى الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٤٢م بلغت ٤٦٦ ألف دولار ، وجملة الواردات إلى الولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية فى الفترة نفسها قدرت بما لايقل عن ١/٣ قيمة الصادرات إلى المملكة.

كما أن تعاطف الملك عبدالعزيز آل سعود وإخلاصه للأمم المتحدة ، لا يمكن تقديره إلى جانب أن نفوذه كبير بين العالم العربى والإسلامى. وأن مساعدته سوف تظهر اعترافا بالجميل مقابل إخلاصه وشجاعته التى سوف تسهل جهود الحرب.

وتبعا لذلك ، فإن وزارة الخارجية الأمريكية تأمل حدوث إجراء من شأنه أن يجعل المملكة العربية السعودية مهيأة لكى تحصل على مساعدة عن طريق قانون التأجير والإعارة.

وقد رد المستر ستيتينوس Stettinius على المستر أتشيسون Acheson[٦] بقوله إنه فى ١١ يناير ١٩٤٣م بعث مذكرة للرئيس الأمريكى يوصى فيها بأنه قدم توضيحا بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوى للدفاع عن الولايات المتحدة وذلك تمهيدا لجعل المملكة العربية السعودية مهيأة للحصول على مساعدة فى نطاق قانون التأجير والإعارة.

ومعنى هذا أن المسئولين الأمريكيين بدأوا فى الربط بين حاجة المملكة العربية السعودية إلى قرض ومساعدة مالية والمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة بصفة عامة والأراضى السعودية بصفة خاصة ، وكان ذلك مدخلا لتحقيق الهدفين بأسلوب واحد أو وسيلة واحدة.

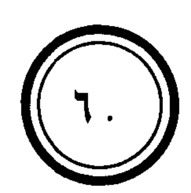
وفى هذا المقام بعث الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة كيرك برقية[٧] إلى وزير الخارجية الأمريكية ، وكان إلى ذلك الوقت هو الوزير المفوض الأمريكى المكلف بالعلاقات مع المملكة العربية السعودية ، أشار فيه إلى رسالة المستر جارى أوين Garry Owen الممثل المقيم بجدة لشركة California Arabian Standard Oil Company المعروفة باسم «كاسكو» Casco التى بعث بها إلى موظف بالشركة فى سان فرانسيسكو[٨] بخصوص المفاوضات التى

---

(6) The Lend-Lease Administrator (Stettinius) to the Assistant Secreatary of State (Acheson), Washington January 12, 1943, No. 890 F. 24/30.

(7) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo January 18, 1943-noon, (Received January 19-3:05 P.M) No.890 F.515/2: Telegram.

(8) Mr. Garryu Owen, Jedda representative of the California Arabian Sandard Oil Company (Casco), to an Officer of the Company at San Francisco, No.890 F. 515/1.



جرت بين الشركة والبريطانيين لإمداد الملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بالمال اللازم. وأن وزارة الخارجية البريطانية قد أوضحت أثناء المفاوضات بأن المشكلة المالية للمملكة العربية السعودية يجب أن تعرض فى إطار الإجراءات الداخلية لهيئة الإدارة المالية .Currency Control Board

وأضاف أوين أن الخطة الأصلية قدمت فى نوفمبر من قبل الوزير المفوض البريطانى بجدة المستر فرنسيس بيرد Francis H.W.Stonehewer Bird إلى وزير المالية بحكومة السودان روجمان Rugman وطلبا تقديم مبلغ نقدى من الريالات ومن الأعيان والمعدات اللازمة بما تصل قيمته كاملة ٤ مليون جنيه استرلينى أو يزيد قليلا.

وأوضح كيرك أن هذه المقترحات رفضتها لندن التى قدمت خطة بديلة ، وأن الخطة المقدمة لإنشاء بنك مشترك أيضا ليست بعد واضحة ، ومن المحتمل أنها تستند بدرجة كبيرة فى هذه المرحلة على توصيات روجمان ، وأضاف كيرك فى التقرير حول الموضوع أنه يبدو له أن اقتراح إنشاء البنك يقابل بموافقة من جانب حكومة المملكة العربية السعودية. كفرصة لحدوث مشاركة أمريكية فيها كخطوة ليست فقط كرمز لتقدير وتأييد الاتجاه الودى للمملكة العربية السعودية فى الحرب ، ولكن أيضا مساهمة لمدى أطول فى استقرار ذلك البلد. كما أن أوجه المشاركة الأخرى يمكن أن تسهل وتحمى المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، وتوازى النفوذ المرتبط بتزايد الاتجاه الودى الواضح نحو الاقتصاد البريطانى الذى تزايد فى المنطقة أثناء ظروف الحرب.

وأكد كيرك أنه بمناقشة هذا الموضوع فى ضوء ملاحظات الإدارة الأمريكية اتضح أن هناك وجهة نظر مقترحة توضح بأن البريطانيين غير قادرين على المساهمة بالفضة أو الذهب ، ومن ثم فإن مساهمتنا فى مشروع البنك يجب أن تأخذ شكل دعم كل أو بعض أموال البنك من الذهب أو الفضة والمشاركة فى إدارة البنك من أجل تأمين الأحكام المضمون.

وخاتمة القول فقد أوضح المستر كيرك أنه يجد نفسه مضطراً أن يحدد الأمور بخصوص تقديم المساعدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية عن طريق البريطانيين ، تلك الأمور التى تركت تأثيرا يوحى بفقدان النفوذ والتقدير الأمريكى فى عيون السعوديين الذين منحوا تدريجيا شعورا بأن البريطانيين هم وحدهم الأصدقاء عند الحاجة. ومن ثم فإنه من أجل المصالح الأمريكية وأمام الاعتبارات الحالية والمستقبلية فإن الحل الأمثل يكون بتعاون مع البريطانيين على أساس المساواة ، وأن اقتراح البنك يمكن أن يقدم فرصة مناسبة لتحقيق مثل هذه السياسة قبل أن يصل الموقف إلى درجة يصبح معها التعاون المنشود أمرا صعبا للغاية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أوصى المستر كيرك بالإسراع فى تقديم ماتحتاجه المملكة العربية السعودية ، وذلك بالتعاون مع البريطانيين ، وألا ترتفع آمال المملكة العربية السعودية لمساعدة متزايدة أكثر مما تستعد له الولايات المتحدة من حيث الضرورة وماتحتمله أى التزامات متعاقد عليها.

وحيث إن الإدارة الأمريكية تفضل تقديم قرض من خلال التأجير والإعارة إلى المملكة العربية السعودية ، فإن كيرك اقترح أنه من وجهة نظر

الاعتبارات السياسية المقررة ومن حيث احتياجات الملك عبدالعزيز ، فإن هناك فرصة يمكن أن تعطى له لكى يوافق على مثل هذه الخطوة بإعلان الإدارة.

وأجاب وزير الخارجية الأمريكية على برقية المستر كيرك ببرقية[٩] ، جاء فيها أنه سعيد بما ورد من توضيحات فى برقية كيرك وسوف تتدارسها الوزارة بعناية وأضاف أن كلا من الوزارة ومكتب إدارة الإعارة والتأجير Office of Lend Adinistration المعروف باسم OLLA يفضلان تقديم مساعدة من خلال التأجير والإعارة للمملكة العربية السعودية ، وأن الـ OLLAقد اقترحت ذلك وأوصت به للرئيس الأمريكى الذى يأخذ الموضوع الآن محل عنايته . كما أن الـ OLLA قد أخبرت أنه فيما يتصل بقرار أفضل ، فإنه من المرغوب فيه تماما إبلاغ الملك عبدالعزيز آل سعود بالموضوع ومعرفة مدى استجابته قبل إعلانه رسميا. كما أن الإدارة الأمريكية توافق على القول بأنه من الخطأ تشجيع السعوديين على أن تكون عندهم آمال واسعة للحصول على مساعدات من التأجير والإعارة أكبر مما تستطيع أو ترغب الولايات المتحدة تقديمها.

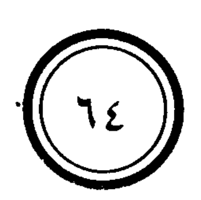
---

(9) The Secretary of State to the Mininster in Egypt (Kirk) Washington, January 27, 1943-P.M., 890- F 515/2: Telegram

وأبرق الممثل الدبلوماسى فى المملكة العربية السعودية المستر شـــالو(١٠) Shullaw إلى وزير الخارجية الأمريكية وأبرق صورة منها إلى القــاهــرة بأن الحكومة البريطانيـة قد أبلغت ويكيلى Wikeley الممثل الدبلوماسى البريطانى بجدة بأن شخصا أو اثنين من خبراء الإدارة المالية فى الطريق إلى جدة لمناقشة دراسة المشكلة المشار إليها وأن الخمسة ملايين ريال الجديدة التى غادرت بومباى على ظهر سفينة فى ٢١ يناير وصلت إلى جدة فى ٤ فبراير وقد استهلكت على الفور بواسطة حكومة المملكة العربية السعودية فى دفع المرتبات المتأخرة منذ عدة شهور مما جعل الخزانة خاوية. كما أن هذه الحكومة تعمل لشراء روبيات بواقع ٦٦ روبية لكل جنيه ذهب من أجل الذهب الذى بواسطته يتم شراء الريالات. وأن الخطة الأصلية لمساعدة المملكة العربية السعودية ، والمقترحة فى شهر نوفمبر من قبل الوزير المفوض البريطانى بجدة توضح بأن الـ CASOC سوف تدعم المملكة العربية السعودية بمبلغ ٣ ملايين ريال خلال عام ١٩٤٣م. وبمعارضة لندن لهذه الخطة فإن الواجب يقتضى أن تزيد قيمة المساعدة الواردة فى الاقتراح البديل لـ CASOC . وعلى هذا فيمكن القول بأنه لم يتقرر بعد قيمة ولا شكل المساعدة.

---

(10) The Charge in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secertary of State Jedda, February 10, 1943-11 P.m. (Received February 11-10 : 50 P.m.) No. 890 F. 515 : 4 Telegram.

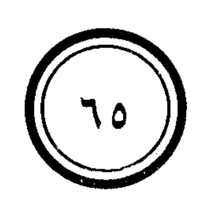


وعاد المستر Shullaw فأبرق بعد خمسة أيام من برقيته السابقة إلى وزير الخارجية أرسل صورة منها للقاهرة(١١) يقول إنه فى ١٣ فبراير أحضرت سفينة حربية بريطانية إلى جدة مائة ألف جنيه انجليزى ذهب من أجل حكومة المملكة العربية السعودية ، وهذا المبلغ يساوى ٥ مليون ريال ، ومن المتوقع أن يساعد الحكومة السعودية على تخطى فترة الصعوبات المالية ، ويعتقد ويكيلى Wikeley أن تقديم مزيد من الذهب أمر مرغوب خلال شهرين. كما أن موقف الإمداد مع الهند لن يكون قادراً لفترة طويلة للتصدير مما سيجبر حكومة المملكة العربية السعودية للتحول إلى منطقة إمداد الشرق الأوسط Middle East Supply Coropration وسوف يقاسى السكان فى مناطق المملكة داخليا خلال ثلاثة شهور ومن ثم فإن المساعدة ستظل فى حاجة إليها حتى تعطى الأمطار آمالا فى إنتاج طيب.

وفى نفس المقام كتب الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Rooseveltإلى المستر ستيتينيوس Stettinius مدير إدارة التأجير والإعارة(١٢) يذكر أنه من أجل تحقيق الضغط الواقع عليك بصفتك مديرا لإدارة التأجير والإعارة بموجب الأمر التنفيذى رقم ٨٩٢٦ المؤرخ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤١م ، ومـــن

(11) The Charge in Saudi Arabia (Shulaw) to the Secretary of State, Jedda, February 15, 1943-8 P.M (February 17-12 : P.M) No. 890 F. 515 / 5 : Telegram.

(12) President Roosevelt to the Lend-Lease Aministrator (Stettinius) Washington, February 18, 1943, No. 890 F.24 / 32.



أجل مساعدتك لتنظيم مساعدة المملكة العربية السعودية فإنى أجد لزاما أن أذكر بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة نفسها ٠

كانت إشارة الرئيس الأمريكى هذه ضرورية لكى تبدأ ترتيبات لتقديم المساعدة المطلوبة للمملكة العربية السعودية ، تلك الإشارة التى نصها أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوى للدفاع عن الولايات المتحدة ، وهى إشارة تأخرت كثيرا عن بداية الطلب السعودى عام ١٩٤١م٠ وجاءت بعد أن بدأ أثر المساعدات المالية البريطانية واضحا عند السعوديين بينما تقف الولايات المتحدة موقف التردد والمراقبة٠

وفى مذكرة من المستر فيز Feis مستشار الشئون الاقتصادية الدولية(١٣) بالخصوص جاء فيها أنه طبقا للاتفاق مع لجنة السياسة البترولية الخارجية Foreign Oil Policy Committee فقد أحضر أمام السير فريدريك فيلبس Sir Frederick Philips الممثل المالى البريطانى فى واشنطن ، ورئيس المجلس الأعلى للمساعدات بأمريكا الشمالية جميع التقارير الخاصة بالمشروعات المحددة فى مجال البنوك والمالية فى المملكة العربية السعودية ، وأنه أوضح أن ميزانية المملكة العربية السعودية أثناء السنوات القليلة الماضية كانت غير كافية بصفة مستمرة ٠ ولقد طلب من كلا الحكومتين البريطانية والأمريكية

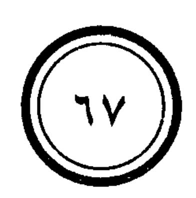
---

(13) Memorandum of Conversatikon, by the Adviser on International Economic Affairs (Feis), Washington, February 19, 1943, No. 890 F. 516 / 1.

المساهمة فى تغطية العجز فى تلك الميزانية ٠ وجاءت المبالغ التى قدمتها الحكومة البريطانية لتصبح ٢٠ مليون دولار٠ كما أن شركات البترول الأمريكية قد تقدمت بحوالى ١٠ ملايين دولار ، والآن فإن الحكومة الأمريكية على وشك تقديم قرض بمقدار متواضع جدا إلى المملكة العربية السعودية ٠ وأن مشاركتنا فى برنامج المساعدات هذا من الطبيعى أن تعطينا اهتماما فى كل مسائل التنمية الاقتصادية هناك٠

وأضاف المستر فيز أنه أبلغ السير فيليبس إلى جانب ذلك أنه - أى سير فيلبس - يدرك دون شك أن المصالح البترولية الأمريكية لها ممتلكات واسعة فى المملكة العربية السعودية من أجل الاستقرار والتقدم مما يعطى الحكومة الأمريكية اهتماما واسعا ، وأن التقارير التى وردت من الممثلين الأمريكيين فى جدة وغيرها بأن الممثلين البريطانيين يعملون على تقديم مشروعات وربما يناقشونها مع ممثلى حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود التى حسب معلوماتنا تدور حول فكرة تأسيس بنك للإصدار (سك العملة) فى المملكة العربية السعودية ، وبرنامج للإصدار المالى وأوضح المستر فيز أننا لا نعرف على وجه الدقة طبيعة المشروع وعلى أية أسس سيقوم ، أو كيف سيبدأ أو إلى أى مدى وصل فى التنفيذ ٠ وأننا نرغب فى معرفة مزيد من التفاصيل عن هذه الاستفسارات٠

واختتم المستر فيز مذكرته بأنه يود لو كان هناك تعاون بين الحكومتين البريطانية والأمريكية بهذا الخصوص لتحقيق المصالح المشتركة ولكن فى



إطار التفاهم مع الملك عبدالعزيز ، وأن السير فيلبس قد استمع لوجهات النظر هذه وأبدى استعداده لإعطاء التفاصيل المطلوبة بعد أن يحيط بها تماما ، وأنه يمكنه العمل مباشرة بصفته مسئولا ماليا ، ولكن أبعد من النواحي المالية فإنه يجب الرجوع للسفارة وجعل أية مناقشات في المستقبل حول الموضوع ترد عن طريق وزارة الخارجية البريطانية.

ثم أبرق وزير الخارجية المستر Hull إلى المستر كيرك(١٤) يقول بأن الرئيس الأمريكي أعلن في ١٨ فبراير ١٩٤٣م بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوي بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة وهذا يجعل المملكة العربية السعوديةمؤهلة لتلقي مساعدة منها.

وأن على المستر كيرك أن يبلغ جدة على الفور بهذه المعلومات ووضعها أمام الملك عبدالعزيز والتأكد من أن هذا القرار من الرئيس لقي ترحيبا من الملك وأن يعرض على جدة التقرير المفصل والمباشر لوزارة الخارجية ، بكل ردود الأفعال واضعا في الاعتبار إخطار الملك بأن الموضوع مازال قيد البحث.

وجاء رد المستر كيرك في برقية على وزير الخارجية(١٥) موضحا أنه بعد التشاور مع جدة استقر الرأي على أن الملك عبدالعزيز ســــوف يرحب دون

---

(14) The Secretary olf State to the Minister in Egypt (Kirk), whashington, February 20, 1043-c5 P.M, 890 F 24/23 a: Telegram.

(15) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo February 26, 1943-9 a.m.) No. 890 F. 24/23 Telegram0



شك بصدور إعلان بأحقية المملكة العربية السعودية لهذا القرض - مدار البحث - ولكن من المستحسن حالياً إثارة مسألة احتياجات المملكة العربية السعودية الفعلية وطبيعة سد هذه الاحتياجات والفائدة الحقيقية التى تتحقق منها. كما أنه قد اقترح أن يقوم شخص بتوضيح مباشر للموضوع إلى الملك يتضمن كلا من الفعالية والمجاملة وإلى جانب ذلك يمكن أن يؤكد استعداد كل من المستر[١٦] Jamss.moose والمستر كيرك نفسه للذهاب هناك لهذا الغرض.

وأضاف المستر كيرك أنه يفترض تقديم مساعدة مباشرة أفضل من اعتماد طريقة إعادة التقديم عن طريق البريطانيين. وبالتأكيد فإنه عن طريق المساعدة المباشرة فسوف تنال جهود الولايات المتحدة التقدير حيث إنها فى صورة مساعدات ، وأن كيرك ينصح بشدة باستخدام هذه الطريقة.

واقترح كيرك بهذا الخصوص اتباع الأسلوب المعتاد بتقديم البضائع من خلال خطة تسوية ما بعد الحرب بالنظر للموقف المالى للمملكة العربية السعودية . وفى أقطار الشرق الأوسط الأخرى تباع بضائع التأجير والإعارة نقدا كوسائل لمحاربة اتجاهات التضخم المالى الناتج عن نفقات الحرب الكثيرة ، ولكن الموقف يختلف تماما بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

---

(16) James S.Moose, Jr., Charge in Saudi Arabia Except during such periods as the Minister might be present at Jedda.

واستمر المستر كيرك فى برقيته يقول ، إنه بالنسبة لطبيعة مساعدة التأجير والاعارة التى تقدم فقد كان هناك اقتراح من مركز إمداد الشرق الأوسط Middle East Supply Center (MESC) بتقديم ٦٠ عربة نقل إلى المملكة العربية السعودية . وهذه السيارات يجب أن تقدم فورا حيث ستمثل اتجاها طيبا للمساعدة الأمريكية ، وأن التسليم على أية حال يجب أن يتم حالا بسبب الحاجة إلى سيارات نقل لتنقلات هيئات المواد الغذائية فى المملكة العربية السعودية.

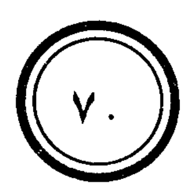
كما أن المستر كيرك ذكر أن هناك إمكانية تقديم مساعدة عاجلة أخرى للمملكة العربية السعودية تتمثل فى ماكينات لمشروع الرى المطلوب للسعوديين من جانب شركة كاليفورنيا العربية ستاندارد للبترول. وتسليم هذه الماكينات سيدعم من جانب مركز إمداد الشرق الأوسط (MESC) ، وعلى درجة من الأهمية الحيوية وهى الآن خاضعة لقرار تجارى فى الولايات المتحدة.

وأنهى برقيته بأنه يرى تقديم مساعدة للمملكة العربية السعودية على أن تتخذ الترتيبات الخاصة بالدفع فيما بعد ، وأن تتخذ خطوات لوضع ذلك موضع التنفيذ لإعطاء تأثير فورى بالإعلان بتقديم سيارات النقل وإجراءات مماثلة فيما يختص بالطلبات مع إدراك بأن التوصيات الأخرى سوف تقدم مع تطور الموقف.

وكتب وزير الخارجية الأمريكية إلى المستر ماثيوس Matthews [١٧]

---

(17) The Secretary of State to the Charge in the United Kingdon (Matthews), Washington, March 6, 1943, No. 890 F. 515/15 a.



يقول : إن وزارة الخارجية تحيط المستر ماثيوس علما بنسخة من المذكرة حـــــول المحـادثة التى دارت فى ١٩ فـبـرايـر ١٩٤٣م بين أحـد مـوظفى الوزارة والسـيـر فـريدريك فـيلبس من لجنة الإمـداد البـريطانى بـأمـريكا الشمالية. وقد طلب من السير فريدريك فيلبس أثناء المحادثات أن يطلب من حكومته معلومات أكثر تفصيلا تتعلق بالمشروعات المحددة التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى مجالات البنوك والمالية فى المملكة العربية السعودية.

وكان من المرغوب فيه أن تحصل السفارة على استفسارات مشابهة بهذا الخصوص من السلطات البريطانية بطريقة لا تتعارض مع استفسارات السيرفريدريك فيلبس ، وقد فهم على أية حال ، أن السير فريدريك فيليبس قد نقل الموضـوع إلى السـفـارة البـريطانيـة فـى واشنطن ، التى طلبت الاستيضاحات من وزارة الخارجية فى لندن.

كما أن المستر ويليس Welles القائم بعمل وزير الخارجية بعث برقية إلى المستر كيرك الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة[18] يذكر له فـيـهـا : أنك مفوض بالذهاب إلى المملكة العربية السعودية لمناقشة تفصيلات القرض مع الملك عبدالعزيز شخصيا. ولقد تقرر مبدئيا بالتعاون بين الوزارة وإدارة مكتب الاعـارة والتـأجيـر ، بعـد التـشاور مـع المسئولين فى السـفـارة البـريطانيـة بواشنطن ، تقديم مبالغ نقدية مباشرة عن طريق البريطانيين للمملكة العربية السعودية انطلاقا من الظروف الطبيعية غير العادية التى مرت بها المملكة.

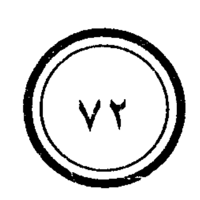
---

(18) The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk) Washington, March 11, 1943-4 P.M. No. 890F. 24/23: Telegram.

ويمكنك إبلاغ الملك بهذا القرار ، ولكن يجب عليك ، كما اقترحت ، تجنب المبالغة الزائدة فى التوقعات بهذا الخصوص ، مؤكدا على المشكلات المرتبطة بالإمداد والنقل ولكن التأكيد له بأن احتياجات بلاده سوف تلقى عناية وتعاطفا كبيرا ، وأن هذا سوف يراعى فى تقديم إمدادات كلما سمحت الظروف.

وتضمنت برقية وزير الخارجية كذلك معلومات من المستر ستيتنيوس بأنه إذا كانت عربات النقل المخصصة بواسطة MESC للتسليم الفورى للمملكة العربية السعودية فإنه إذا لم يكن العدد المطلوب رسميا متوفرا أو غير ذلك ، فيمكن تسليم الأعداد المطلوبة من سيارات النقل المخصصة لإدارة الإعارة والتأجير لى OLLA وأنت مخول لإبلاغ الملك عبدالعزيز أن سيارات النقل هذه مخصصة للمملكة العربية السعودية كما أنك مخول بأن يقوم ممثلو حكومة المملكة العربية السعودية بالتوقيع على الطلب الرسمى المناسب والذى سوف يقدم إلى واشنطن.

ومن زاوية الصعوبات الناشئة عن الحصول على ماكينات جديدة لمشروع الرى بالمملكة العربية السعودية فقد أرسل المستر واثن Wathen رئيس فرع الهندسة بمكتب شئون الهند بوزارة الداخلية ، وعضو البعثة الزراعية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية فى عامى ١٩٤٢م - ١٩٤٣م فى مهمة خاصة من جانب الوزارة - وزارة الخارجية - إلى المنطقة الغربية من الولايات المتحدة لمعاينة تلك الماكينات الخاصة بالحكومة فى المخازن الهندسية ويمكن أخذها لهذا الغرض وإذا وجد كمية كافية فسوف تتخذ



الإجراءات من أجل حصول المملكة العربية السعودية عليها ، وإذا لم يمكن فسوف تبذل الجهود من أجل تأمين الكمية من مصادر أخرى لكى يتم تسليمها عن طريق الإعارة والتأجير. وفى حديثك مع الملك عليك تأكيد أن حكومة الولايات المتحدة تبذل كل الجهود من أجل إمداده بهذه الكمية.

وبينما الأمور تسير على هذا النحو اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات مالية لمساعدة المملكة العربية السعودية أبلغ عنها المستر شالو Shullaw الوزير المفوض الأمريكى بالمملكة العربية السعودية إلى وزير الخارجية الأمريكية فى برقية(١٩) جاء فيها أن ممثل هيئة إدارة النقد المسئول فى جدة قد أوضح مقترحات الحكومة البريطانية بخصوص المطلب السعودى على النحو التالى:

١- يتحدد مكان هيئة إدارة نقد المملكة العربية السعودية فى لندن وتتشكل من كل من وزير المملكة العربية السعودية المختص ، وممثل الحكومة البريطانية ، وممثل بنك انجلترا.

٢- سوف تمد الحكومة البريطانية الهيئة بكمية من الجنيهات الاسترلينية مساوية لعدد الريالات الجديدة المطلوبة لاحتياجات المملكة الداخلية ، أو بمقدار ٢٥ مليون ريال.

---

(19) The Charge in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State, Jedda March 22, 1943-noon. (Received 6:35 P.M)No. 890 F. 515/6 : Telegram.

٣- تصدر الهيئة أوراق نقدية بالريال من واقع الإصدار فى المملكة العربية السعودية والمسلم بالتعاون من قبل المسئول السعودى ووكيل هيئة النقد. ويجب أن يكون معلوما أن الخطة الحالية لم تعن بمشاركة من أى بنك.

٤- احتياج العملة تتطلب زيادة مقدار الجنيهات الاسترلينية المقدمة من الحكومة البريطانية والتى يجب أن تدعم من جانب إدارة الإمدادات برأس مال إضافى من حكومة المملكة العربية السعودية من مصادر دخل أخرى.

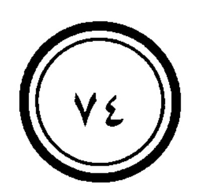
٥- أن مبادلة الجنيهات الاسترلينية يتم كما يحدث مع الروبيات.

٦- تقترح الخطة البدء بالتنفيذ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٤م.

وأن الاعتراضات الاجتماعية نحو أوراق النقد (العملة الورقية) مازالت تجد لها أصواتا وإن كان الاعتقاد بأن ذلك بالنسبة إلى نوع أو شكل الورق. وأن الخطة المقترحة معروضة الآن للمناقشة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية.

استمرار لمقترحات القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكية بخصوص ماكينات الرى فقد بعث وزير الخارجية المستر «هل» ببرقية[٢٠] أوضح فيها

(20) The Secretary of State to the Minister in Egypt (Mirk) Washington, March 26, 1943-8 P.M. No. 890 F.24:23: Telegram.



أنه رغم أنه من المتعذر أن نجد ظروفا مناسبة لإرسال ماكينات الرى ، فإن واثن قد تأكد أن الكمية الجديدة يمكن الحصول عليها إذا حصلنا على الأولوية للسماح بنقلها إلى حكومة المملكة العربية السعودية كما فهم أن الماكينات يجب إنجازها بحيث تكون معدة للعمل فى نوفمبر القادم من أجل تهيئة الأرض لزراعة المحصول التالى ، ثم يطلب من مستر كيرك أن يبين طبيعة خططه من أجل اتخاذ الإجراءات لإرسال ماكينات الرى للمملكة العربية السعودية لاهدائها للملك عبدالعزيز آل سعود .

وردا على برقية المستر هل وزير الخارجية الأمريكى بعث المستر كيرك ببرقية[٢١] قال فيها : إنه تلقى البرقية ، وقد علم أن الملك عبدالعزيز آل سعود خارج الرياض ، واقترح السماح لى بالذهاب إلى المملكة العربية السعودية عن طريق البحرين فى بحر أسبوع وسوف يصحبنى كل من المستر هـــير Raymond A. Hare السكرتير الثانى فى البعثة الدبلوماسية الأمريكية ، والمستر رونترى Rountree وآمل أن نتمكن من الحصول على ماكينات الرى لصالح المملكة العربية السعودية وسوف يكون ذلك طيبا .

وردا على تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص المعلومات عن مشروعات البنك والنقد بعث المستر وينات Winat السفير الأمريكى بلنـــدن

---

(21) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, March 27, 1943, No, 890 F. 24/24 : Telegram.

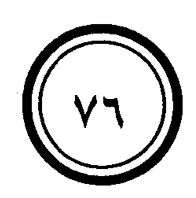
رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكى يقول فيها[٢٢] : تبين أنه بينما لم يتم التفكير فى مسألة تأسيس بنك إصدار فى المملكة العربية السعودية فإنه اقترح تشكيل إدارة للنقد التى ستصدر الريالات الورقية قابلة للتحويل إلى الجنيهات الاسترلينية. وأن الملك عبدالعزيز ، كما أشار المسئولون البريطانيون ، قد منح إعانة مالية من جانب الحكومة البريطانية عن السنتين الماضيتين التى تعوض نقص الدخل القومى وقد أعطيت الإعانة المالية فى شكل بضائع وفى جزء منها فى شكل ريالات فضية مسكوكة فى الهند. وحيث أصبح من المتعذر الحصول على الريالات الفضية فإن المشروع اخترع فكرة التعامل بالريالات الورقية من خلال إدارة النقد.

وعندما سافر المستر كيرك إلى المملكة العربية السعودية وعقد عدة محادثات مع الملك عبدالعزيز آل سعود ومستشاريه ، أبرق بمحتوياتها إلى وزير الخارجية الأمريكية[٢٣] ، وكان مما جاء فيها : أن الملك أعرب عن امتنانه لطلب الرئيس الأمريكى بأن تكون المملكة العربية السعودية مهيأة قانونيا لقرض إعارة وتأجير ، وهو ينتظر إعلان الرئيس بهذا الخصوص. إن ثمانين سيارة نقل فى طريقها إلى المملكة العربية السعودية ستؤسس أول

---

(22) The Ambassador in the United Kingdom (Winat) to the Secretary of STate, London, April 12, 1943. No.8599-890F. 515/10.

(23) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, April 13, 1943. No 890 F. 24/27: Telegram.



رحلة بحرية فى شكل قرض مباشر ، وأن وزير المالية السعودية الشيخ عبدالله السليمان قد وقع أوراق إتمام هذه الرحلة البحرية. كما أنه - الشيخ عبدالله بن سليمان - عبر عن اهتمام كبير بالحصول على ماكينات الرى وتبعا لذلك فإننى أدرك أهمية النصائح فى أسرع فرصة ممكنة حول إمكانية الحصول المباشر على الطلبات المشار إليها فى برقية الوزارة - وزارة الخارجية الأمريكية - من خلال الإشارة إلى المواصفات التى أفهم أنها مجرد وسيلة وقتية تنتظر البت فيها لتركيب الأجهزة الكاملة والدائمة.

كما بعث الدبلوماسى الأمريكى المفوض فى جدة شالو ببرقية(٢٤) إلى وزير الخارجية الأمريكى حول النقد السعودى المدعوم من جانب البريطانيين ، فذكر أنه يبدو أن الحكومة السعودية قد وافقت على خطة البنك بإصدار النقد ، ولكنها تطلب تغطية كاملة بالذهب والفضة خلال العام الأول من العمل من أجل أن يتم السحب الكامل.

كان السبب الذى ذكر أن هذه التغطية ضرورية لإكساب العملة الورقية الثقة وأن الحكومة البريطانية قررت أن تأخذ موقفا حذرا من هذا الطلب، وأبدت اهتماما فى ذلك الوقت بمسألة تحديد التناسب بين الجنيه الاسترلينى الذهب وأوراق النقد بالريالات ، والخوف يتمثل فى أن القيمة العالية للذهب فيما يتصل بالجنيهات الاسترلينية فى الأقطار المجاورة ربما ينعكس بارتفاع الذهب السعودى فى وقت قصير.

---

(24) The Charge in Saudi Arabia (Shulaw) to the Secretary of State, Jedda, April 21, 1943. No. 890 F.515/7 : Telegram.

وفى موضوع الذهب والريالات أبرق المستر شالو إلى وزير الخارجية الأمريكى [٢٥] يذكر له أن سفينة حراسة بريطانية أحضرت (١٠٠) مائة ألف جنيه انجليزى من الذهب لحكومة المملكة العربية السعودية إلى جدة يوم ٩ أبريل. ولأن هناك نقصاً فى الريالات فقد قامت الحكومة السعودية بدفع مرتبات موظفيها بالذهب ولقد تدعمت الريالات بوجود الجنيهات الانجليزية.

وعاد المستر شالو فأبرق إلى وزير الخارجية بعد ثلاثة أيام[٢٦] بأن ويكلى أخبره اليوم (٢٤ أبريل سنة ١٩٤٣م) أن حكومة المملكة العربية السعودية طلبت موافقة بريطانية على خطة طلب أسلحة بمقتضى الإعارة والتأجير من الولايات المتحدة وبناء على طلب السعودية فقد أرسل الموضوع إلى لندن.

وفى نفس الوقت عاد المستر شالس فأبرق إلى وزير الخارجية الأمريكى[٢٧] بأن الممثل الدبلوماسى البريطانى أخبره أن حكومة المملكة العربية السعودية قد أبلغته بعزمها على طلب ذهب من الولايات المتحدة لمواجهة الموقف المالى الحرج الحالى. وأضاف قائلا «نحن نعتقد فى الرأى القائل بأننا إذا أمددنا السعودية بالذهب فسوف تظهر المشكلة نفسها التى واجهت البريطانيين قريبا فى خطة إصدار النقد. وبالتحديد تعويم الذهـــب

(25) The Charge in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of Shate, Jedda, April 21, 1943. No. 890 F. 515/7: Telegram.

(26) The Charge in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State, Jeddam April 24, 1943. No. 890 F, 24/31: Telegram.

(27) The Charge in Saudi Arabia (Shullaw) to the Secretary of State Jedda, April 24/1943, No. 890 F. 515/9 Telegram



بالنسبة للأقطار المجاورة ، وبصفة خاصة العراق وتركيا حيث إن الذهب بالنسبة للاسترلينى أكثر قيمة. وأضاف الممثل الدبلوماسى البريطانى بأنه يقدر المبلغ المطلوب بستمائة ألف من الجنيهات الانجليزية لتغطية إصدار الريالات الورقية خلال العام الأول حى تتأكد الثقة. وأن المبلغ الكامل ليس مطلوبا فى حالة ازدياد إصدار الأوراق النقدية ، وعدم إمكانية تعويم الذهب بالنسبة للعراق وتركيا ناتج بسبب صعوبة السيطرة والحراسة غير الكافية للحدود. والاعتبارات الخطيرة بالنسبة للحلفاء أن الذهب قد يصل حالا إلى دول المحور خلال هذه القنوات. وختم برقيته بأن لندن - كما ذكر ويكيلى - تدرس طرق تأمين وصول الذهب المطلوب ولتغطية إصدار النقد المقترح.

واستمرت برقيات المستر شالو حيث أبرق إلى وزير الخارجية الأمريكى(٢٨) بأن الحكومة البريطانية ردت على الاستفسار السعودى بإيضاح مشاركة الأمريكان والبريطانيين فى الأعتدة الحربية ، وأكد أن طلبات السعودية للأسلحة يجب أن يأخذ طريقه من خلال البعثة الدبلوماسية السعودية فى لندن / أو البعثة الدبلوماسية البريطانية فى جدة وأن الطلب من المحتمل أن يسلم بواسطة الوزير السعودى فى لندن.

وفيما يتصل بالريالات السعودية أبرق المستر كيرك إلى وزير خارجية الولايات المتحدة(٢٩) يقول : إن المسئولين البريطانيين هنا فى القاهـــرة وفى

(28) The Chgarge in Saudi Arabia (Shulaw) to the Secretary of state (Hull), Jedda, May 6, 1943. No 890 F. 24/35 : Telegram. Repeated to Cairo.

(29) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State (Hull) Cairo, May 11, 1943. No. 890 F. 515/11. Telegram.



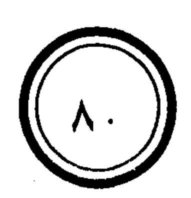
جدة يبحثون الخطة المقترحة لإصدار أوراق النقد السعودية على أساس أن كثيرا من العرب خاصة الذين يسكنون داخل الجزيرة العربية ربما يرفضون التعامل بها . وظهر اقتراح بأنه يمكن الإبدال بمزيد من الريالات الفضية فى التعامل لعلاج النقص الشديد فى النقد بالمملكة العربية السعودية. وباستطلاع إمكانية سك مزيد من العملات الفضية ، فقد علم أن الخزانة البريطانية من المحتمل ألا تكون قادرة أن توفى بالكمية المطلوبة من الفضة ولا السماح باستعمال مطالب الدفع للحساب الجارى لتسهيلات دار سك النقودالبريطانية.

ومن أجل اتخاذ أية خطط أخرى لإنقاذ مصاعب السعودية المالية دون تحمل مسئولية أية أعباء أو التزامات فإنه من المهم إذا استطاعت الوزارة أن تدرك أن كانت التشريعات القائمة تسمح أولا لحكومة الولايات المتحدة بإباحة تصدير الفضة ، فإنه من المفيد أن تتمكن دار سك النقود بالولايات المتحدة من تقديم ٥٠ مليون ريال فى النصف الأخير لعام ١٩٤٣م. من السبائك المصبوبة التى يمكن نقلها من الهند.

وقد بعث وزير الخارجية الأمريكية «هل» برسالة إلى الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة «كيرك» فى ١٧ مايو ١٩٤٣م(٣٠) يبلغه أن الوزارة لديها

---

(30) The Secretary of State to the Minister in Egypt, Washington May 17, 1943, Telegram.



معلومات عن قرب عقد اجتماع بالقاهرة لبحث المشكلات المالية للسعودية، وأن على كيرك أو من يختاره أن يحضر هذا الاجتماع إذا تم عقده ، وأضاف «هل» فى رسالة أخرى بتاريخ ٣ يونيو من العام نفسه (٣١) بأن وزارة الخارجية الأمريكية مهتمة بمسألة القضايا المالية للمملكة العربية السعودية وأنها على اتصال ببعض الإدارات الحكومية الأخرى فى واشنطن لمناقشة إلى أى مدى وبأى طريقة يمكن للحكومة الأمريكية أن تسهم فى حل هذه المشكلات.

وفى ٧ يونيو أبرق «هل» إلى «موسى» Moose الوزير المفوض الأمريكى في جدة يخبره بأن يطلب من المسئولين السعوديين أن يتقدموا باحتياجاتهم مباشرة إلى الحكومة الأمريكية التى سوف تستجيب لها فى ضوء الإمكانيات العسكرية ، وأن هذه الاحتياجات سوف تسلم لها طالما كان ذلك ممكنا وطلب منه إبلاغ الوزير المفوض البريطانى فى جدة بذلك(٣٢).

وقد تقدم الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودية إلى المفوضية الأمريكية بجدة فى ٩ يوليو ١٩٤٣م بقائمة باحتياجات المملكة من المساعدات العسكرية وأعطى صورة من القائمة للمفوضية البريطانية ، وهذه القائمة – والتى بعثها المستر «موسى» إلى وزارة الخارجية الأمريكية(٣٣) – تتكون من ثمانية بنود كانت على النحو الآتى:

(31) Ibid.
(32) The Secretary of State to Minister in Jedda, Washington, June 3, 1943.
(33) The Appointed Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jedda, July 9, 1943 Telegram.



١- أجهزة من أجل صناعة الخرطوش والأسلحة.

٢- أجهزة تستخدم لإصلاح الأسلحة.

٣- بنادق وخرطوش.

٤- حاملات خزانات ، وسيارات لاستخدامها فى السهول وفى المرتفعات وفى الصحراء الرملية.

٥- بنادق ضوء لاستخدامها فى التحذير والطوارئ.

٦- بنادق مضادة للطائرات.

٧- طائرات لنقل الرسائل داخل المملكة ولاستخدامات أخرى.

٨- فنيين لتقديم خبراتهم فى كيفية تشغيل هذه الأجهزة.

وقد بعث الشيخ يوسف ياسين ممثل وزير الخارجية السعودية فى ٣١ يوليو ١٩٤٣م برسالة إلى الرئيس الأمريكى «روزفلت» ، أكد فيها موقف المملكة المتمثل فى السماح للطائرات الأمريكية باستخدام الأجواء السعودية، وفى هذه الرسالة أيضا تعهدت المملكة بألا تستخدم المعدات العسكرية التى تقدم لها فى أغراض منافية لمصلحة الولايات المتحدة ، إضافة إلى التعهد بتوفير الحماية لأى مواطن أمريكى على ارض المملكة.

وكانت مسألة حصول المملكة العربية السعودية على كمية من الفضة لاستخدامها فى سك الريالات السعودية من المسائل التى أثيرت بين المسئولين السعوديين والمسئولين الأمريكيين خلال الشهور الماضية قد انتهت بموافقة الحكومة الأمريكية على تقديم كمية من الفضة للسعودية ، وجاءت موافقة الحكومة الأمريكية فى برقية بعث بها المستر «هل» وزير الخارجية



الأمريكية إلى المستر كيرك الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣م ، جاء فيها مايلى[٣٤] :

١- أن وزارة الخزانة الأمريكية مستعدة الآن لتمنح السعودية حوالى ٥ملايين أوقية من الفضة ، التى يمكن أن تكون كافية لاحتياجات العملة حتى نهاية هذا العام ١٩٤٣م.

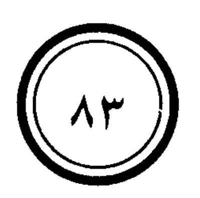
٢- أنه من المأمول أن تتمكن الحكومة الأمريكية من وضع ترتيبات سك ٨ ملايين ريال بالهند على الأقل.

٣- أن طلب منحة الفضة يجب أن يجهز بواسطة المفوض الأمريكى بالقاهرة ثم يقدم إلى الملك عبدالعزيز لتوقيعه فى قصره بالمملكة العربية السعودية ، كما أنه يجب أن يقدم أيضا له عقد إعارة وتأجير الأسلحة ليقوم بتوقيعه بعد توقيعه للطلب مباشرة.

٤- أن على المملكة العربية السعودية أن تتحمل نفقات سك الريالات ، وعلى الملك عبدالعزيز أن يعرف ذلك.

ثم دارت المراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية من ناحية وبين ممثليها في كل من القاهرة وجدة حول استعداد الملك عبدالعزيز للتوقيع على طلبات وعقود الإعارة والتأجير المشار إليها سابقا ، وأن كلا الرجلين أكدا أن الملك لن يوقع وأنه لم يسبق له ذلك وسوف يحيل التوقيع إلى وزير المالية السعودى

(34) The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, August 26, 1943.



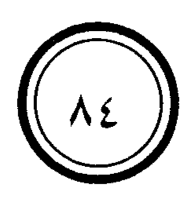
وأن الملك يمكنه التصديق إذا لزم الأمر على العقود. وانتهى الأمر بأن أوكل إلى بنك بريطاني تقديم الريالات إلى الحجاج(٣٥).

وفى إطار العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تبنت الحكومة الأمريكية قضية تقديم مساعدة منتظمة للملك عبدالعزيز خاصة بعد أن أنبأت معارك الحرب العالمية الثانية عن هزيمة ساحقة لدول المحور مع بداية عام ١٩٤٥م.

وفى هذا الإطار قدم وزير الخارجية الأمريكية المستر ستيتنيوس Stettinius مذكرة للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت مؤرخة فى ٨ يناير ١٩٤٥ ، أشار فيها إلى ضرورة تقديم مساعدة اقتصادية مباشرة للملك عبدالعزيز آل سعود وضرورة البحث عن وسائل للحصول على موافقة الكونجرس على تقديم مثل تلك المساعدة للسعودية.

وأضافت مذكرة وزير الخارجية الأمريكية بأن المساعدة الأمريكية التى تقدم للسعودية بموجب قانون الإعارة والتأجير لن تكون متاحة بعد هذا العام وأن تقديم المساعدة الأمريكية المنتظمة سيمنع الملك عبدالعزيز من الاتجاه إلى دولة كبرى أخرى للحصول على المساعدة الاقتصادية ، وأن تحول الملك عبدالعزيز بعيدا عن الولايات المتحدة سيضر كثيرا بالولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها فى المملكة العربية السعودية.

(35) The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jedda, November 8, 1943.



واستمرت مذكرة وزير الخارجية الأمريكية الموجهة للرئيس الأمريكي في القول بأن وزارتي الحربية والأسطول (أو البحرية) توافق على تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود ، وأن القيمة المقترحة لتلك المساعدة تتراوح بين ٢٨ مليون و٥٧ مليون دولار خلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠م. كما أن الرئيس الأمريكي متعاطف مع هذه المقترحات[٣٦].

ولكن إلى أن يوافق الكونجرس الأمريكي على ماجاء بمذكرة وزير الخارجية الأمريكية ماذا يكون الموقف الاقتصادي بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، هنا تتقدم وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة تطلب فيها استمرار الحكومة البريطانية في تقديم برنامج الأمداد للمملكة العربية السعودية خلال الستة شهور التالية الأولى من عام ١٩٤٥م على الأسس نفسها السارية خلال عام ١٩٤٤.

وأضافت مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية بأن استمرار تقديم برنامج الامداد للملك عبدالعزيز شيء متفق عليه بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وأن برنامج الامداد يغطي احتياجات الملك خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٤٥م ، حتى يتم البت في احتياجات

(36) Momorandum by the Sectetary of State to the President Roosevelt, Washington, January 8,1945.



المملكة العربية السعودية الاقتصادية اعتبارا من أول يوليو ١٩٤٥ ولمدة خمس سنوات تالية[٣٧].

وكانت مسألة تقديم مساعدات اقتصادية أمريكية للمملكة العربية السعودية مثار اهتمام المسئولين الأمريكيين ، ومن ثم تشكلت لجنة تضم وزارات الخارجية والحربية والأسطول (البحرية) استندت على أهمية المملكة للولايات المتحدة من الجوانب العسكرية كمعبر إلى الشرق الأقصى ومن الجوانب الاقتصادية بوجود شركات البترول الأمريكية العاملة فى مجال النفط بالمملكة.

وقد تقدمت اللجنة بعدة مقترحات وبدائل يمكن أن تحوز موافقة الكونجرس وتمثلت فيما يلى :

١- مبالغ مالية لحكومة المملكة العربية السعودية تسترد من العائدات البترولية فى المستقبل.

٢- قروض تقدم لحكومة المملكة العربية السعودية بضمان احتياطى البترول.

٣- صفقات بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سواء من حكومة المملكة العربية السعودية أم من الشركات الخاصة المعنية مباشرة باحتياطى البترول فى باطن الأرض.

---

(37) the Acting Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy) Washington, January 27, 1945.

٤- صفقات مقدمة من الشركات الخاصة بالبترول المستخرج الذى يتم تسليمه فى المستقبل.

٥- اختبارات لصفقات بترولية فوق أو تحت الأرض.

٦- قروض تقدم للشركات الخاصة ليكون ممكنا تقديم دفعات من العائدات أو توفير التسهيلات اللازمة لزيادة الإنتاج.

٧- تحقيق التسهيلات من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يكون من شأنها العمل على زيادة الإنتاج.

٨- معونات دفعة واحدة تقدم لحكومة المملكة العربية السعودية تمثل المبالغ المطلوبة لجعل الميزانية المالية متوازنة.

وانتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية وأهمها:

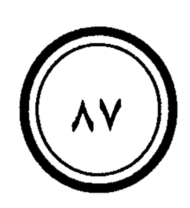
أ- ربط المساعدات المالية المطلوبة للمملكة العربية السعودية مع متطلبات وزارة الحربية الأمريكية المشار إليها سابقا باكتشافات البترول في المملكة العربية السعودية.

ب - أن تحدد وزارة الخارجية عن طريق ممثليها الدبلوماسيين احتياجات المملكة العربية السعودية المالية خلال السنوات القادمة ، وأن تحدد الطرق أو الوسائل التى عن طريقها تقدم هذه الاحتياجات المالية.

جـ - أن تناقش هذه الوسائل بين رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ والمستر أتشيمون مساعد وزير الخارجية الأمريكية(٣٨).

---

(38) Report by the Ad Hoc Committee of the Stat-war-Navy coordinating committee. Dated December 22, 1944 Foreign Relations, 1944, vol, V. P. 757.



ونتيجة للمراسلات بين الحكومتين البريطانية والأمريكية والتى أسفرت عن اعتذار الحكومة البريطانية عن إمكان زيادة المساعدات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية فان المستر «كرولى» مدير الإدارة الاقتصادية الخارجية أخطر وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٠ أبريل ١٩٤٥م بأن الإدارة قد رصدت ١٨ مليون دولار لتمويل برنامج المساعدات الأمريكية للمملكة العربية السعودية عن عام ١٩٤٥م فى حالة ما إذا قررت الحكومة البريطانية عدم المساهمة فى تقديم احتياجات برنامج المعونة للمملكة العربية السعودية عن عام ١٩٤٥م.

وأضاف المستر «كرولى» أن الإدارة قد تقدمت باقتراح للكونجرس بأن تقدم الحكومة الأمريكية مساعدة للمملكة العربية السعودية عن عام ١٩٤٦م بمبلغ ١٦ مليون وستين ألف دولار بشرط أن تؤيد وزارات الخارجية والحربية والبحرية هذا الاقتراح فى الكونجرس(٣٩).

وانتهى الموقف بتقديم برنامج إمدادات وتمويل بمبلغ عشرة ملايين دولار إلى وزارة الخارجية السعودية فى ٢٩ يوليو ١٩٤٥ ، منها خمسة ملايين دولار كهدية بريطانية وخمسة ملايين ضمان إعارة وتأجير من الولايات المتحدة. وفى الوقت نفسه فقد أكدت مذكرة بريطانية منفصلة بتقديم ستة ملايين دولار مساعدة إضافية تشمل عشرة ملايين ريال معدنى سعودى

---

(39) The Foreign Economic Administrator, (Crowley) to the Secretary of state. Washington, April 29, 1945.



قيمة كل ريال ٣٠ سنت ، وثلاثة ملايين دولار قيمة سلع وحوالى مليون وستمائة ألف دولار التى طلبت فى ذلك الوقت كطلب فورى ، مع حجز مبلغ مليون وأربعمائة ألف دولارلتمويل بضائع إضافية قد تطلب فى المستقبل ومعظم هذه البضائع تتمثل فى القمح والأدوية.

وكانت الريالات التى قدمت إضافة لمبلغ آخر قدره سبعة عشر ألف ريال تم إعدادها وشحنها بالبحر هذا الشهر للصرف منها على المصالح الأمريكية فى السعودية هناك إلى جانب المفوضية الأمريكية فى جدة.

وقد تم إبلاغ سمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودى فى ٣١ يوليو ١٩٤٥م أثناء وجوده فى واشنطن بشأن برامج الدعم والإمدادات للمملكة عن عام ١٩٤٥م ، وقد أبدى سموه الارتياح دون تعليق وإن كان قد أبدى وجهة نظر حكومته بشأن احتياجات المملكة العربية السعودية للمعونة الأمريكية لمدة خمس سنوات بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية.

وكانت شروط الولايات المتحدة لإتمام هذه المعونة للمملكة العربية السعودية هى :

١- تعيين خبير أمريكى فى الشؤون المالية يكون مسئولا عن توضيح احتياجات المملكة للكونجرس الأمريكى ويقدم النصائح بشأن أحدث المشروعات الحيوية للمملكة .

٢- على المملكة العربية السعودية أن تتعهد بأن تقدم لأسطول وجيش الولايات المتحدة مقدار بليون برميل بترول من الاحتياطى المخزون فى باطن



الأرض على أساس سعر متفق عليه.

٣- سوف يقدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكى قرضا للمملكة العربية السعودية بناء على توصية الخبير المالى الأمريكى على أن يبدأ سداد الأقساط بعد فترة سماح قدرها عشر سنوات ، ويتم السداد خلال عشر سنوات(٤٠).

وقد أكد الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» Harry Truman للملك عبدالعزيز ماجاء برسالة وزير خارجية الولايات المتحدة بأن رغبة الولايات المتحدة فى مساعدة المملكة العربية السعودية على تجاوز الأزمة الاقتصادية التى تمر بها عن طريق تقديم مساعدة قدرها عشرة ملايين دولار مناصفة مع حكومة المملكة المتحدة (بريطانيا) هى عبارة عن إمدادات تقدمها حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا مناصفة ، ولأن حكومة الولايات المتحدة تشعر بأن هذا المبلغ غير كاف لتجاوز الأزمة الاقتصادية التى تتعرض لها المملكة العربية السعودية خاصة فى هذه الفترة الحرجة فقد قررت تقديم معونة إضافية للمملكة بمبلغ ستة ملايين دولار ثلاثة منها ثمنا لسلع يطلبها الملك عبدالعزيز والثلاثة ملايين الأخرى ثمنا للريالات الفضة السعودية. كما أن الأمير فيصل قد عرف أثناء زيارته لواشنطن فى آخر يوليو وأول أغسطس أن بنك التصدير والاستيراد الأمريكى وافق على تقديم قرض بشروط ميسرة إذا وافقتم عليها(٤١).

(40) The Secretary of state to the Ambassador in the United Kngdom, Winant, Washington, August 8, 1945.

(41) President Truman to King Abdul Aziz Ibn Saud of Saudi Arabia, Washington, September 12, 1945.

ولكن الملك عبدالعزيز اعترض على شروط بنك التصدير والاستيراد الأمريكى للحصول على قرض ، وجاءت اعتراضات الملك على النحو التالى:

١- عدم قبول الرهن الشامل لجميع انتاج البترول فى الحاضر أو فى المستقبل ، لأن ذلك يضع الملك شخصيا والمملكة تحت الحراسة القضائية التى تؤثر على الجدارة بالثقة ، وهو أمر لا يمكن قبوله.

٢- التحفظ إزاء فكرة الخبير الأمريكى فى الشئون المالية لما قد تؤدى إليه من فرض نوع من الوصاية على الشعب السعودى فيما يتصل بضروريات حياته.

٣- فائدة الدين المطلوب تسديدها على أقساط وفى أوقات محددة من البداية نوع من الربا والدين الإسلامى الذى يعتنقه الملك عبدالعزيز يحرم الربا.

وتتجلى فى موقف الملك عبدالعزير حقيقتان ، الأولى معارضته لكل من يشتم منه ممارسة أى نوع من أنواع الضغط على المملكة ، والأخرى شدة التزامه بأحكام الدين الإسلامى الذى يحرم التعامل بالربا.

ومع ذلك استمرت الاتصالات بين الحكومتين الأمريكية والسعودية من أجل إقرار قرض للحكومة السعودية بشروط تتضمن تجنب أية علامات تجعل بنك التصدير والاستيراد الأمريكى يفرض شروطا ، ولذلك ترك للحكومة السعودية تحديد متطلباتها ، وقد تقدمت الحكومة السعودية بهذه المتطلبات التى تمثلت فى ضمان البنك لصفقات سعودية من المنتجات

الأمـريكيـة بمبلغ عـشـرة مـلايين دولار وأن يظل الضـمـان حـتى ١٥ يونيـو ١٩٤٨م ، وأن بكون خـمـسـة مـلايين دولار للأعـمـال العـامـة والمشـروعـات التنموية.

وعلى هذا فقد خاطبت وزارة الخارجيـة الأمـريكيـة المسـئولين بوزارة الاقتصاد الأمريكية بشأن احتياج المملكة العربية السعودية لقرض أمريكى تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار عن طريق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى ، وجاء ذلك الاهتمام بالقرض انطلاقا من اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بدعم المملكة العربية السعودية وتقوية سلطة الملك عبدالعزيز لإقرار الأمور بالداخل وتجنب أية اضطرابات تهدد الأمن الداخلى للمملكة.

ومن العـوامل التـى تساعـد على ضـمـان الأمن والاستـقـرار فى المملكة العربية السعودية - من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية وهى متفقة فى ذلك مع وجهة نظر الملك عبدالعزيز - تشييد الطرق وبناء خط سكة حديد يربط مـدن المملكة خـاصـة العـاصـمـة الرياض بالأحـسـاء على الخليج العربى[٤٢].

وكان الملك عبدالعزيز آل سعود قد بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكى ترومان يذكر فيها أنه وعد شعبه ببناء خط سكة حديد من الساحل الشرقى للملكة العربية السعودية إلى الرياض ، ذلك الخط الذى يخدم فى جـــــلب

---

(42) Momorandum buy the Deputy Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Villard) to the under Secretary of state for Economic Affairs (Clayton) Washington, septmber 1987 , 1945.



البترول ومشتقاته والإمدادات من الساحل إلى الداخل إلى جانب تنمية المناطق الداخلية. وأنه يتطلع إلى الرئيس الأمريكى والشعب الأمريكى كأصدقاء للاستجابة لهذا الطلب بتقديم المساعدات المالية والعينية اللازمة للتنفيذ(٤٣).

وقد أبدى الرئيس ترومان اهتماما ملحوظا بطلب الملك عبدالعزيز لبناء خط السكة الحديد ، بحيث دارت المفاوضات فورا بين وزير المالية السعودى وبين المسئولين بوزارة الاقتصاد الأمريكية وشارك فيها مدير بنك التصدير والاستيراد الأمريكى ، وأن هذا الموضوع يلقى العناية الكاملة من الرئيس ترومان حتى يكتمل بالصورة التى ترضى الملك عبدالعزيز. وقد أجاب الملك عبدالعزيز على رسالة الرئيس ترومان بالشكر - وجاءت رسالة الملك للرئيس ترومان يوم ٦ أكتوبر أى بعد رسالة الرئيس ترومان بثلاثة أيام(٤٤).

وعندما بعث الملك عبدالعزيز بولى عهده الأمير سعود على رأس وفد من المسئولين بالحكومة السعودية فى فبراير ١٩٤٧م ، دارت مناقشات بين الوفد السعودى والمسئولين الأمريكيين تناولت طلب الملك عبدالعزيز لقرض طويل الأجل من الحكومة الأمريكية لتمويل بناء خط السكة الحديد بين الظهران والرياض.

---

(43) The Ambassador in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, Cairo, october, 1946.

(44) President Truman to the King of Saudi Arabia, Washington, October 3, 1946.



ودارت المناقشات بين الطرفين حول هذا الموضوع فى ضوء رغبة الملك عبدالعزيز بأن لا يكون مدينا لأية قوة أخرى ولو كان البنك الدولى التابع لهيئة الأمم المتحدة بأية قروض ، ولكنه يثق فى الولايات المتحدة ويرغب أن يأتى القرض منها وأن يكون مدينا لها فقط.

ومن الفقرة الأخيرة يتضح أن تعليمات الملك عبدالعزيز للوفد السعودى كانت صارمة وحاسمة بألا يأخذ القرض الاقتصادى أى بعد سياسى ، بل يجب أن يظل محصورا داخل دائرته الاقتصادية البحتة.

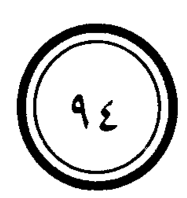
وكان موقف الولايات المتحدة من الطلب السعودى يتسم بالتعاطف ، وإن علقوا موافقتهم على القرض على مناقشات ودراسات متعمقة للموضوع فى ضوء تصور بنك التصدير والاستيراد الأمريكى عن تقديم قروض طويلة الأجل ، وبعد المناقشات والدراسات تقرر الحكومة الأمريكية تقديم القرض المطلوب للسعودية سواء بواسطة البنك الدولى التابع لهيئة الأمم المتحدة أو بواسطة بنك التصدير والاستيراد الأمريكى(٤٥).

وكان الملك عبدالعزيز قد طلب من الوزير المفوض بجدة «شيلدز» Childs أن ينقل للرئيس الأمريكى ترومان طلبا ملحا بتقديم المساعدة الأمريكية لبناء الخط الحديدى بين الظهران والرياض من أجل تعمير صحارى بلاده ، وقد أبلغ الرئيس ترومان وزير خارجيته اهتمامه بطلب الملك وأن يبلغ الملك رعاية الرئيس لبناء الخط الحديدى المطلوب(٤٦) .

---

(45) Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State (Acheson) Washington, Pebruary 7, 1947.

(46) The Actin Secertary of State (Acheson) to the Minster childs, Washington 13,, 1947.



وعندما تعين فؤاد حمزة مستشارا فى ديوان جلالة الملك عبدالعزيز تقدم بطلب إلى الحكومة الأمريكية بأن يمد بنك التصدير والاستيراد الأمريكى ضمانه الحالى لتقديم قرض بمبلغ ٥٢٫١٩٠٫٠٠٠ دولار زيادة عن مبلغ العشرة ملايين الموافق عليها فعلا ، بحيث يخصص مبلغ ٣٢٫١٩٠٫٠٠٠ دولار لبناء خط سكة حديد بين الرياض والظهران الميناء المتفق على إنشائه ، ومبلغ ٢٠ مليون دولار لمشروع جديد لبناء ميناء فى جدة وخط سكة حديد من جدة إلى مكة المكرمة ثم المدينة المنورة.

وأكد فؤاد حمزة رغبة المملكة العربية السعودية فى الحصول على القرض بواسطة بنك التصدير والاستيراد الأمريكى لأسباب سياسية ، وإذا حصلت السعودية على القرض لتمويل بناء خطوط السكة الحديد والموانى ، فإن موارد المملكة يمكنها تمويل المشروعات التنموية الأخرى كبناء المستشفيات والمدارس(٤٧).

ولكن الحكومة الأمريكية لم تستجب لطلب فؤاد حمزة انطلاقا من حقيقة أن سياسة بنك التصدير والاستيراد الأمريكى لا يمول مشروعات يمكن تمويلها عن طريق شركات مختصة أو رأس مال خاص ، كما يمكن لإنتاج البترول السعودى أن يمول هذه المشروعات.

---

(47) Memorandum by the Associate Chief of the Division of Financial Affairs to the Director of the office of Financial and Development policy, Washington, April 16, 1947.

وفيما عدا العشرة ملايين المقررة لتمويل بناء خط سكة حديد بين الرياض والدمام أو الظهران ، فإن تمويل بناء خط سكة حديد بين جدة إلى مكة المكرمة فالمدينة المنورة أمر جديد بالنسبة لبنك التصدير والاستيراد الأمريكى[٤٨].

وفى أوائل عام ١٩٤٨م طلبت الحكومة السعودية قرضا أمريكيا بمبلغ ٢٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكى خاصة أن المستر مارشال سبق أن وعد الأمير سعود بن عبدالعزيز فى أوائل عام ١٩٤٧م بأنه يمكن منح الحكومة السعودية قرضا يتراوح بين ٢٠ و ٢٢ مليون دولار ، خاصة أن تمويل بناء خط سكة حديد من الدمام عبر الظهران إلى أبقيق قد مولته شركة أرامكو ، وأن المبلغ المطلوب سيوجه لإقامة مشروعات تنمية جديدة وقد طلب من الحكومة السعودية أن تتقدم بطلبها للقرض من البنك الأمريكى للتصدير والاستيراد على أن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوضيح هذا الموضوع للمسئولين عن إدارة البنك [٤٩].

---

(48) The Secertary of State to the legation in Saudi Arabia, Whshington, May 2, 1947.

(49) Memorandoum of conversation by Mr. Richard M. Sanger of the Divistion of Near Eastern Affairs, Washington, March 1, 1948.

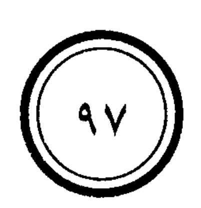
وقد تمت مناقشة موضوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة عندما حضر المستر «جدبولك» Judd Polk مندوب وزارة الخزانة الأمريكية الملحق بالسفارة الأمريكية بالقاهرة إلى جدة فى ٢٠ أبريل وبقى حتى ٢ مايو ١٩٤٨م ، واجتمع مع الشيخ عبدالله السليمان وزير المالية السعودى ، وبمراجعة دخل المملكة العربية السعودية من البترول للسنوات الأربع القادمة تبين للمستر «بولك» أنه يبلغ ٥٦ مليون دولار عام ١٩٤٨م ، ومبلغ ٧٠ مليون دولار لعام ١٩٤٩م. واقترح المستر بولك تعيين مستشار مالى أمريكى لمساعدة الحكومة السعودية فى معالجة مشكلاتها الاقتصادية(٥٠).

وقد أجاب وزير الخارجية الأمريكية على رسالة الوزير المفوض الأمريكى فى جدة برسالة كتب عليها أنها سرية للغاية جاء فيها مايلى :

١- أن الجزء المتبقى من قرض الحكومة السعودية مع بنك التصدير والاستيراد الأمريكى والذى لم يستخدم يصل إلى ١٥ مليون ينقضى فى ٣٠ يونيو وبناء على رجاء من وزارة الخارجية فإن هيئة مديرى البنك وافقت على مد المهلة لأسبوعين على أن تقرر الحكومة السعودية عما إذا كانت ستطلب امتداداً أكثر.

٢- أن الحكومة السعودية لن تطلب امتدادا بسبب الامتعاض السائد من تأييدنا لإسرائيل ، وإذا سمحت الحكومة الأمريكية بانقضاء القرض بدون امتداد فإن هذا سوف يظهرنا بصورة غير ودية أمام السعوديين.

(50)The Minister in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of STate, Jedda, May 6, 1948.



٣- أن بنك التصدير والاستيراد الأمريكى يمتنع عن منح الامتداد للضمان بدون طلب من المقترض ، ولكن مع ضغط قوى من وزارة الخارجية الأمريكية يمكن التغلب على هذه الممانعة.

٤- إذا طلبت الحكومة السعودية امتدادا قبل ١٤ يوليو فإن الفرصة جيدة لكى يوافق البنك.

٥- وبدون امتداد للضمان فإن البنك على استعداد للنظر فى طلبات قرض لتمويل مشروعات أخرى(٥١).

ولكن الحكومة السعودية قررت عدم سحب المبلغ المتبقى من القرض والذى طلبت وزارة الخارجية الأمريكية امتداد مدته لما بعد ١٤ يوليو ١٩٤٨م ، بل وعدم طلب امتداده ، وجاء هذا القرار السعودى بسبب سياسة الولايات المتحدة نحو قضية فلسطين وإن لم يذكر هذا صراحة ولكنه كان واضحا من القرار السعودى(٥٢).

ومن هذا الموقف تتضح إحدى المرتكزات الأساسية فى السياسة الخارجية للمملكة فى عهد الملك عبدالعزيز ، إذ أن المملكة ، ومع ظروفها القاسية التى كانت تتطلب المبلغ المتبقى من القرض الأمريكى ، رأت فى موقف الحكومة الأمريكية من القضية الفلسطينية مجافاة لروح الصداقة

---

(51) The Secretary of state to legation in Saudi Arabia Washington, July 3, 1948.

(52) The minister in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of state, Jedda, July 6, 1948.



التى يلزم أن تكون متوافرة فى العلاقات بينها وبين المملكة ، وانطلاقا من هذه الرؤية حرص الملك عبدالعزيز على أن يبتعد بالمملكة عن أى موقف يعكس نوعا من التهاون بشأن القضية الفلسطينية ومع ذلك فقد أكدت الولايات المتحدة على عدة مبادىء فى مساعدة المملكة العربية السعودية اقتصاديا كانت على النحو الآتى :

١- رغم أن الولايات المتحدة لم تتلق من الحكومة السعودية طلبا بإرسال بعثة استشارية مالية أمريكية فإن الحكومة السعودية عبرت عن رغبتها فى أكثر من موقف فى الحصول على المشورة الفنية الأمريكية.

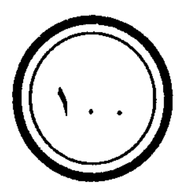
٢- أن حكومة المملكة العربية السعودية تقدمت أيضا للحكومة البريطانية بطلب المساعدة والمشورة المالية باقتراح إيجاد رابطة بين العملة السعودية والجنيه الاسترلينى ، ولكن الحكومة البريطانية رأت أن تحاول الحكومة السعودية التعاون مع الحكومة الأمريكية.

٣- وفى غيبة المشورة والمساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة قد تلجأ الحكومة السعودية للحصول عليها من فرع جدة لبنك الهند الصينية(٥٣).

(53) Memorandum by Mr, Paul H. Nitze, Deputy to the Assistant Secretary of state for Economic Affairs (Thorp) to the under secretary of state (loyet), Washington, October 13, 1948.

وفى ضوء هذه المبادىء حصلت المملكة العربية السعودية على المساعدات الاقتصادية اللازمة لها من الولايات المتحدة الأمريكية . حصلت المملكة على المساعدات الاقتصادية التى أرادتها ، مع أنها ظلت متمسكة بسياستها التى استهدفت الحفاظ على استقلالها وتأييد مواقفها المساندة لقضية فلسطين.

*****



الفصـــل الثـالــث

العـــلاقات العســكــرية

الأول : التسهيلات الجوية

دارت اتصالات فى المدة بين شهرى مارس وسبتمبر ١٩٤٢م بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية والمملكة العربية السعودية بقصد الحصول على تسهيلات جوية لعبور الطائرات الأمريكية فى سماء بعض مناطق المملكة ، وكان ذلك راجعا إلى حاجة الحلفاء ، إلى هذه التسهيلات وذلك بمرور الطائرات فى أجواء الأقطار الواقعة فى طريق الوصول إلى الشرق الأقصى ، فوقع اختيار الأمريكيين على الظهران قرب آبار البترول السعودية(١).

وقد شارك فى هذه الاتصالات كل من المستر «ويلس» Welles القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكية ، والوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة المستر «كيرك» والدبلوماسى الأمريكى فى القائمقامية الأمريكية بجدة المستر «موسى» Moose وقد بدأت برسالة من المستر «ويليس» إلى المستر «كيرك» بصفته مسئولا عن العلاقات الأمريكية السعودية ، وأن طلب هذه التسهيلات يجيء بعد زيارة المستر «كيرك» للمملكة العربية السعودية وتسليم رسالة ودية من الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز آل سعود فى فبراير ١٩٤٢م ، وبعد وصول بعثة زراعية أمريكية إلى المملكة ، وإنشاء قائمقامية أمريكية فى جدة فى الشهر نفسه أيضا(٢).

---

(١) د.صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٣٧٧.
(٢) د. رأفت غنيمى الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر ص ٣٢٥.



وأضافت رسالة «ويليس» بأن وزارة الحربية الأمريكية ترى أن استخدام المجال الجوى وأراضى المملكة العربية السعودية مناسب لنزول الطائرات قصيرة المدى بين الخرطوم وكراتشى ، بل وأيضا أكثر أمانا من الطريق عبر القاهرة.

وبناء على هذا يقترح حث القيادة العسكرية البريطانية لتأخذ على عاتقها القيام بإجراءات ضرورية وإجرائية من أجل التسهيلات العسكرية بالمملكة ، وأن وزارة الحربية الأمريكية لن توصى بتقديم مساعدة للمملكة العربية السعودية بمقتضى قانون الإعارة والتأجير ، فى شكل مواد حربية ، ولكن ليس لديها مايمنع من تقديم أى مساعدات مالية كما تقرها وزارة الخارجية وتراها ضرورية ومطلوبة(٣).

وجاء رد المستر «كيرك» ليوضح بأن زيارته للمملكة العربية السعودية كانت زيارة تقليدية لتقديم رسالة ودية ، وحيث إنه لم تصل من وزارة الحربية تفصيلات محددة عن الاقتراحات الخاصة بخطوط الطيران الجوية فى سماء العربية السعودية ، فقد تجنب إثارة هذه الموضوعات أثناء لقائه بالملك عبدالعزيز وحديثه معه ، كما علم «كيرك» قبل مغادرته القاهرة فى طريقه إلى جدة أن الوزير المفوض البريطانى فى جدة قد تقدم لوزير المالية السعودية عبدالله السليمان بمذكرة حول موضوع خطوط الطيران فى تلك المنطقــــة،

(3) The Acting Secretary of State (Welles) to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, April 15, 1942.



كما سمع «كيرك» أيضا أن «كاسوك» أى شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول قد بعثت برسالة إلى الملك عبدالعزيز ترجو السماح لشركة طيران «بان إير» Pan Air بالتحليق فوق الأراضى السعودية بما يحقق المصالح البترولية للطرفين.

وأضاف «كيرك» فى رسالته أنه بينما كان يتحدث مع وزير المالية السعودية أدهشه وزير المالية حيث تطوع من تلقاء نفسه بالقول بأنه ليس لدى المملكة العربية السعودية مايمنع من تحليق طائرات الولايات المتحدة فى سماء المملكة ، وقدم مناطق معينة باعتبارها صالحة لهذا الغرض ، وقد أشار بصفة خاصة إلى «البركة» فى الجنوب وضبا فى الشمال ، والأولى فى طريق الخط المباشر بين الخرطوم إلى البحرين ، والأخرى تساهم فى تقصير الطريق إلى العراق وإيران والهند(٤).

وأجاب وزير الخارجية الأمريكية المستر «هل» Hull على رسالة المستر «كيرك» بأن وزارة الحربية الأمريكية تقترح بذل الجهود الدبلوماسية للحصول على موافقة المملكة العربية السعودية على عبور خطوط طيران محددة دون توقف عبر وسط شبه الجزيرة العربية من الخرطوم إلى البحرين ، ومن الخرطوم إلى البصرة وكلا الطريقين يتجنبان المناطق المحرمة ، كما يجب أن

---

(4) The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, May, 19, 1942.

تشمل موافقة السعودية على إعطاء الحق فى الهبوط الاضطرارى ، كما
تشمل موافقة السعودية على إعطاء الحق فى الهبوط الا ضطرارى ، كما
تقترح وزارة الحربية الأمريكية أن توافق المملكة العربية السعودية على منح طائرات الاستطلاع الأمريكية قصيرة المدى حق الهبوط بالمطارات السعودية(٥).

وعندما وصلت رسالة المستر «هل» إلى المستر «كيرك» ، بادر الأخير باستطلاع رأى المستر «موسى» القائم بالأعمال الأمريكى فى السعودية ، ثم بعث بالرد إلى المستر «هل» مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية لا تمانع فى إعطاء تسهيلات لمرور الطائرات الأمريكية فى سماء الجزيرة العربية دون توقف وأما بالنسبة لتأمين مطارات فى السعودية من أجل الهبوط الاضطرارى فإنه مع صعوبة تحقيقه إلا أنه غير مستحيل. وفى هذا المقام أفاد المستر «كيرك» بأن الحكومة البريطانية تقدم للمملكةالعربية السعودية هذا العام ١٩٤٢ مساعدة مالية قدرها ٣ مليون جنيه ، بينما من المفهوم أن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول لن تتقدم بأية مساعدة إضافية للسعودية ، ومن ثم يجب على الحكومة الأمريكية أن تساهم مع البريطانيين فى تقديم المساعدات اللازمة للمملكة العربية السعودية.

وأضاف المستر «كيرك» فى رسالته لوزير الخارجية الأمريكية ، بأنه يقترح أن يقوم المستر «موسى» بإجراء اتصالات مع المسئولين السعوديين

(5) The Secretary of State (Hull) to Minister in Egypt, Washington, July 7, 1942.

لاستطلاع الرأى الرسمى والنهائى للسعودية حول مايتعلق بالطرق الجوية المحددة والتسهيلات التى تحتاجها وزارة الحربية ، وأن تكون مباحثات المستر «موسى » مع الشيخ عبدالله سليمان وزير المالية السعودية بحيث تتناول التوصل إلى اتفاق للسماح لنزول الطائرات الأمريكية ، فى الأراضى السعودية وليس فقط مجرد السماح لها بالطيران فى سماء المملكة(٦).

وبالنسبة لمسألة المساعدات المالية العربية السعودية ، فقد بعث المستر «هل» برسالة إلى المستر «كيرك» يخبره بأن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول تقدر مبلغ المساعدة البريطانيةللمملكةالعربية السعودية هذا العام بما يقرب من أربعة ملايين جنيه ، وأن الشركة رصدت لهذا الغرض مبلغ ثلاثة ملايين دولار على أقساط كل قسط قيمته ٥٠٠ ألف دولار تدفع لحكومة المملكة العربية السعودية كل شهرين(٧).

واقترح المستر «كيرك» فى رسالة أخرى ، بأن يقوم المستر «موسى» بالتعاون مع المستر ««بيرد» بإجراء مفاوضات مع المسئولين السعوديين حول خطوط الطيران فى سماء المملكة العربية السعودية والهبوط فى أراضيها وأن أى إجراء غير هذا سوف يؤدى إلى الاضطراب والتأخير(٨).

---

(6) The Minsiter in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, Cairo, July 14, 1942.

(7) The Secreatry of state (hul) to the Minister in Egypt (Kirk) Washington, July 18, 1942.

(8) the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State (Hul) Cairo, July 24, 1942.



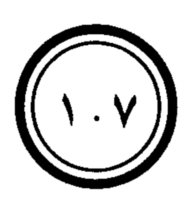
وعندما قام المستر «موسى» بما طلب منه بادر المستر «كيرك» بإرسال برقية إلى وزير الخارجية الأمريكية يبلغه بأنه فى ٢٨ يوليو ١٩٤٢ تسلم الوزير المفوض البريطانى فى جدة رد الملك عبدالعزيز بواسطة وزير ماليته الشيخ عبدالله سليمان مع إبلاغ رد الملك إلى المستر موسى بأن الملك يسمح للطائرات البريطانية باستخدام الخطوط الجوية فى سماء المملكة دون توقف من الخرطوم إلى البحرين مارة بشمال الخط المباشر من «البركة» إلى البحرين ، ومن الخرطوم إلى البصرة ، ومارة إلى الشمال من الخط المباشر من ضبا إلى البصرة ، وأنه – أى الملك – لن يعترض على استخدام الطائرات الأمريكية التسهيلات نفسها الممنوحة للبريطانيين(٩).

وقد حسم الأمر فى برقية المستر «موسى» إلى وزير الخارجية الأمريكية والتى حملت رد الحكومة السعودية النهائى على المطالب الأمريكية ، وقد حمل الرد الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودى الذى عبر عن رغبة الملك فى التعاون مع الحكومة الأمريكية ، وأن الملك وافق على الطيران دون توقف فى سماء المملكة العربية السعودية فى الخطوط التالية :

أولا : من بلدة البركة على البحر الأحمر مقابل المدينة المنورة مرورا بجنوب كل من «البرك» «وبيشة» وشمال «السليل» «والأفلاج» ثم إلى «بحرة» فالحوطة والهفوف والعقير.

---

(9) Ibid, July 31, 1942.



ثانيا : من العقبة مارا بمدينة ضبا على ساحل البحر الأحمر ثم فوق «وادى السرحان» فشمال «الجوف» وجنوب «القريات» الواقعة فى طرف وادى السرحان قرب الحدود الأردنية الحالية إلى البصرة.

واقترح الملك أن تطير الطائرات الأمريكية فرادى أو فى جماعات صغيرة وأن تطير على ارتفاعات عالية كلما أمكن ذلك ، وأعلن الشيخ يوسف ياسين أنه يمكن للطائرات الأمريكية البدء فورا فى استخدام هذه الطرق ، وقد علق المستر «موسى» على هذا الموقف السعودى بأنه جعل البريطانيين والأمريكيين يعاملون معاملة واحدة(١٠)، وبالفعل فقد استخدمت الطائرات الأمريكية خطوط الطيران التى حددتها حكومة المملكة العربية السعودية بالطيران فوق أراضيها.

(10) The Charge in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State (Hull), Jedda, August 29, 1942.



الثـــانـــى : التعاون العسكرى

بالنسبة للتعاون العسكرى ، فإنه كان هناك اتفاق بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة لتحقيق نوع من التعاون مع المملكة العربية السعودية ، وقد أكد هذه الحقيقة ماجاء فى برقية القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكية مستر «ستيتنيوس» التى جاء فيها أن بريطانيا قد أمدت السعودية حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣م بما يلى :

١- عدد ٢٥٠٠ بندقية

٢- عدد ٢٢٥ مدفع ماكينة

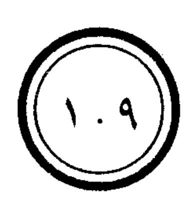
٣- عدد ٥٠ عربة استطلاع مستعملة.

وأن هذه المعدات ومايمكن طلبه من معدات فى المستقبل تتحمل نفقاتها بالتساوى حكومتا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن البعثة العسكرية الأمريكية المصاحبة للمعدات العسكرية يجب أن يكون ضمن أفرادها خبير فى الراديو ليبدى رأيه حول الأجزاء الجديدة اللازمة لجعل محطات الراديو السعودية صالحة للعمل. وأن الأمير فيصل بن عبدالعزيز وعد أثناء زيارته لواشنطن بأن الحكومة السعودية سوف تتعاون إلى أقصى مدى مع هذا الخبير[11].

وهذه المعدات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية ، قد طلبها الوزير المفوض السعودى فى لندن من المسئولين البريطانيين قبل أن تتقدم السعودية

---

(11) The Acting Secretary of STate to the Minister in Egytp (Kirk) Washington, November 9, 1943.



بأى طلب مماثل للحكومة الأمريكية ، وأما الطلب السعودى الذى قدم للبريطانيين فقد احتوى على ٣٠ أو ٤٠ ألف بندقية ، و١٠ عربة مسلحة ، وحوالى ١٠٠ مدفع ميدان ، وحوالى ١٠٠ مدفع ماكينة ، وإمدادات من الذخيرة(١٢).

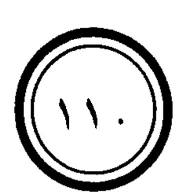
وبناء على هذا فإن وزارة الخارجية الأمريكية أكدت على أهمية حصول المملكة العربية السعودية على المعدات العسكرية اللازمة لها والكافية بما يساعد على استقرار الأمور فى منطقة الشرق الأدنى والأوسط ، والاستقرار الداخلى فى المملكة وأن المعدات العسكرية التى تقدم إلى السعودية يجب أن تحدد كميتها ونوعيتها بالتعاون بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية . وأنه تقرر أن تسافر بعثة عسكرية أمريكية إلى السعودية برئاسة الجنرال «رويس» Royce لتقرر الكميات والنوعيات المطلوبة من المعدات العسكرية اللازمة للمملكة ، وقد أعرب الملك عبدالعزيز آل سعود عن سعادته فى أن يستقبل الجنرال «رويس» وبعثته عند وصولها إلى جدة فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٣(١٣).

وقد عقد اجتماع بوزارة الخارجية الأمريكية فى ٣ ديسمبر ١٩٤٣م بين كل من السكرتير الأول للسفارة البريطانية بواشنطن مستر هايتر Hayter ورئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية المستر «ألنج» ، وذلك

---

(12) The Minister Resident in Saudi Arabia (Mosse) to the Secretary of State, Jedda, 19, 1943.

(13) The Assistant Secertary of State (Berle) to Brigadier General Boykin C. Waight. (Director of Intenational Aid Division, War Department). Washington, November 25, 1943.



من أجل الاتفاق حول كيفية الاستجابة لطلبات السعودية من الأسلحة ، وقد توصل الطرفان إلى اتفاق نص على مايلى :

١- سوف يتحمل كل طرف - الحكومة البريطانية ، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مناصفة إمدادات السعودية بالأسلحة اللازمة.

٢- هناك حد أعلى لما يمكن إعطاؤه للمملكة العربية السعودية من الأسلحة ومرشدنا فى ذلك أن تكون كافية من أجل المحافظة على استقرار الأمن فى الداخل.

٣- أنه من الضرورى الإصرار على هذا الحد الأعلى ، ولكن ذلك لن يمكن الوصول إليه إلا بعد معرفة نتيجة بعثة «رويس» إلى جدة.

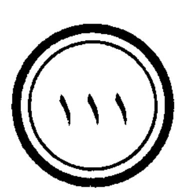
٤- أنه سوف يبلغ الجنرال «رويس» بوجهة نظر الحكومة البريطانية بأن تسليم الأسلحة للمملكة العربية السعودية لعام ١٩٤٣م سوف لن يتعدى مايلى:

أ - عدد ٥٠ خمسون عربة استطلاع.

ب - عدد ٥٠٠ خمسمائة مدفع ماكينة.

حـ - عدد ١٠٫٠٠٠ عشرة آلاف بندقية.

٥- أن على الجنرال «رويس» أن يستشير هيئة أركان حرب البريطانية فى الشرق الأوسط فقبل إعداد تقريره النهائى وتسليمه للمسئولين الأمريكيين فى واشنطن ، وذلك من أجل أن يكون هناك اتفاق فى الرأى.



٦- ومع ذلك فإنه سوف يكون هناك تأجيل فى تسليم أو تقديم الأسلحة للمملكة العربية السعودية(١٤).

وقد بعث وزير الخارجية الأمريكية بتعليمات إلى سفير الولايات المتحدة بالمملكة المتحدة المستر «وينانت» Winant أكد فيها الاتفاق السابق الإشارة إليه ، بأن تتحمل كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مناصفة تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة الضرورية التى تحتاجها .

وقد استجابت وزارة الخارجية البريطانية للاتفاق المشار إليه بشأن الإمدادات العسكرية للمملكة العربية السعودية ، والتى تتحملها مناصفة كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبالكميات والشروط التى يوافق عليها الطرفان(١٥).

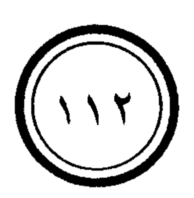
وقد استمر هذا الاتفاق ساريا حتى انتهت الحرب العالمية الثانية ثم انفردت الولايات المتحدة بتزويد المملكة العربية السعودية بحاجة الجيش السعودى من الأسلحة الضرورية.

*****

---

(14) The First Secretary of the Biritish Embassy (Hayter) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs/Alling/ Washington, December 4, 1943.

(15) The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, London, February 7, 1944.



الفصل الرابع

العلاقات السياسية

الأول : العلاقات الدبلوماسية

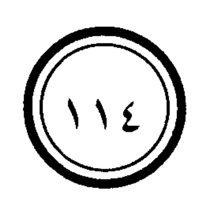
بدأت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية فى المجالات الاقتصادية وخاصة البترول منها ، ولم تسع الحكومة الأمريكية منذ إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م إلى الدخول معها فى علاقات سياسية ولكن امتيازات البترول التى حصلت عليها الشركات البترولية الأمريكية جرت وراءها مواقف سياسية للحكومة الأمريكية ، كان أولها اعتراف الحكومة الأمريكية بقيام المملكة العربية السعودية.

وكان التفكير فى إقامة تمثيل دبلوماسى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية الموقف التالى للولايات المتحدة بهدف رعاية المصالح الأمريكية فى المملكة. وقد جاء هذا التفكير فى أوائل عام ١٩٤٢م ، عندما قررت وزارة الخارجية الأمريكية تعيين المستر «كيرك» الوزير المفوض فى مصر ممثلا للحكومة الأمريكية فى المملكة العربية السعودية إلى جانب وظيفته فى القاهرة وذلك فى ١٢ فبراير ١٩٤٢م.

وكان موضوع إنشاء مفوضية دائمة أمريكية فى المملكة العربية السعودية مثار اهتمام الرئيس الأمريكى روزفلت الذى اقترح أن تكون جدة مقر هذه المفوضية ، وأنه إذا كان المستر كيرك يرغب فى تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية فى كل من مصر والمملكة العربية السعودية ، فلابد من تعيين قائم بالأعمال أمريكى في جدة ومعه عدد قليل من الموظفين(١).

---

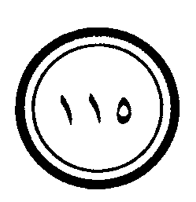
(1) Memorandum by the under Secretary of State (Welles) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs.



وبناء على هذا فقد أخطرت وزارة الخارجية الأمريكية المستر «كيرك» فى القاهرة بقرارها بإنشاء مفوضية فى جدة تكون بمثابة سفارة وقنصلية ، أى تقوم بالعملين معا الدبلوماسى والقنصلى وسوف يظل المستر كيرك وزيرا مفوضا فى السعودية إلى جانب وظيفته فى القاهرة . وقد تم تعيين المستر «موسى» الذى هو الآن (١٩٤٢م) فى سفارة الولايات المتحدة بطهران فى وظيفة السكرتير الثانى والقنصل فى جدة . والذى طلب منه أن يمر على القاهرة لمقابلة المستر «كيرك» ليحصل على التعليمات لمهمات وظيفته الجديدة فى جدة ، تلك التعليمات التى أرسلت بالبريد الجوى إلى القاهرة . وطلبت وزارة الخارجية من المستر «كيرك» الحصول على موافقة الحكومة السعودية على إنشاء المفوضية الأمريكية ذات الوظيفتين الدبلوماسية والقنصلية فى جدة وباختيار المستر «موسى» قنصلا هناك(٢).

وعندما وصل المستر «موسى» إلى جدة بعد ظهر الأربعاء ٢٢ أبريل ١٩٤٢م اتصل بكل من الشيخ يوسف ياسين مستشار الملك عبدالعزيز الذى كان موجودا فى جدة آنذاك ، ومع وزير المالية السعودى الشيخ عبدالله السليمان الذى كان بجدة هو الآخر ، كما أخبره الشيخ إبراهيم المعمر قائمقام جدة والذى كان يمثل وزارة الخارجية فى جدة من وقت لآخر أن الحكومة السعودية ترحب بافتتاح مفوضية أمريكية بجدة لتدعيم العلاقات

(2) The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk) Washington, March, 3, 1942.



الـودية بين البلديـن ، كمـا ترحـب بالمسـتر «موسى» قنصلا ودبلوماسيا للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية ، كما بعث الشيخ حامد سليمان القائم بعمل وزير الخارجية السعودية برسالة إلى المستر كيرك فى القاهرة يبلغه بالترحيب السعودى بافتتاح المفوضية الأمريكية بجدة والموافقة على وجود قائم بالأعمال هو المستر «موسى» فى الوقت الذى لا يتواجد فيه المستر كيرك بجدة. هذا وقد بدأ العمل فى المفوضية الأمريكية رسميا فى جدة فى الأول من شهر مايو ١٩٤٢ وأرسلت بهذا معلومات إلى وزارة الخارجية السعودية والسفارات الدبلوماسية فى جدة(٣).

وبعد أقل من عام أدت تطورات الأمور على مسرح العمليات العسكرية وازدياد اشتراك الولايات المتحدة فى معارك الحرب العالمية الثانية فى أكثر من ميدان فى ميادينها ، وخاصة ميدان الشرق الأقصى ، إلى جانب ازدياد المصالح البترولية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، .. أدى ذلك إلى تفكير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى رفع درجة التمثيل الدبلوماسى والقنصلى للمملكة العربية السعودية من قائمقامية إلى مستوى مفوضية على رأسها وزير مفوض بدل قائم بالأعمال.

وفى هذا الإطار فقد طلب المستر «هل» وزير الخارجية الأمريكية من الرئيس الأمريكى روزفلت فى ٣٠ مارس ١٩٤٣م رفع مستوى القائمقامية الأمريكية بجدة إلى مفوضية ، وذلك نظرا لأن المملكة العربية السعودية إحدى الدول التى تمتلك أكبر احتياطى للبترول فى العالم ، ولأن إحـــــدى

(3) The Charge in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jedda, May 1, 1942.

الشركات البترولية الأمريكية قد حصلت على امتياز للبحث عن البترول واستخراجه[٤].

وعندما عرض موضوع تعيين المستر «موسى» وزيرا مفوضا فى العربية السعودية على الملك عبدالعزيز رحب بهذا التعيين ، كما أخطرت وزارة الخارجية الأمريكية المستر «كيرك» الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة بهذا التعيين الذى كان بأمر من الرئيس يشكر المستر كيرك على خدماته التى قام بها قبل هذا التعيين بصفته وزيرا مفوضا أمريكيا فى جدة إلى جانب عمله فى القاهرة [٥].

ثم جاءت مسألة إنشاء قنصلية أمريكية فى الظهران ولم تمض شهور قليلة على رفع القائمقامية الأمريكية فى جدة إلى مستوى مفوضية ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية :

أولا : وجود المصالح البترولية الأمريكية فى شرق المملكة العربية السعودية ومركز هذه المصالح الدمام القريبة من الظهران ، مما يستدعى وجود أمريكيين كثيرين يعملون فى مجال البترول فى تلك المنطقة مما يتطلب وجود قنصلية ترعى مصالحهم.

---

(4) The Secretary of State to President Roosvelt, Washington, March 30, 1943.

(5) The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, May 3, 1943.

ثانيــا : أن منطقة الخليج العربى تمثل مصدر اهتمام بالنسبة للولايـــات المتحدة الأمريكية منذ شاركت فى شركة بترول العراق عقب الحرب العالمية الأولى ، ومنذ أن وضحت أطماع الاتحاد السوفيتى تتجه إلى الامتداد جنوبا من «باطوم» و«باكو» إلى الخليج العربى عبر إيران(٦) ، والظهران تمثل مركزا متقدما لمواجهة مثل هذه الأطماع السوفيتية ، ومن ثم كان إنشاء القنصلية الأمريكية هناك مطلبا استراتيجيا اقتصاديا أمريكيا .

وعندما تقرر فى واشنطن فتح قنصلية أمريكية فى الظهران طلب وزير الخارجية الأمريكية من المستر «موسى» الوزير المقيم الأمريكى فى جدة أن يطلب الإذن من الحكومة السعودية بافتتاح هذه القنصلية ، وأنه إذا كان الرد السعودى إيجابيا على المستر «موسى» أن يستطلع رأى الحكومة البريطانية إن كانت ثمة اعتراضات فى البحرين على افتتاح قنصلية أمريكية فى الظهران(٧) .

إلا أن الملك عبدالعزيز تخوف من أن تطلب دولة أخرى افتتاح قنصلية فى الظهران أسوة بالولايات المتحدة ، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية طلبت من المستر «موسى» أن يلح على الملك عبدالعزيز فى الطلب مرة أخرى مستندا إلى أنه ليست هناك دولة أخرى لها مصالح تماثل المصالح الأمريكية فى الظهران(٨) .

---

(٦) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٧ .

(7) The Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose), Washington, August 19, 1943.

(8) Ibid Saudi Arabia (Moose), Washington, september 3, 1943.



وقد قام المستر «موسى» بما طلب منه وتناقش مع المسئولين السعوديين أمثال الشيخ يوسف ياسين القائم بعمل وزير الخارجية السعودية وخالد القرقنى (أبوالوليد) وبشير بك السعداوى من مستشارى الملك عبدالعزيز ، وردد السعوديون تخوفهم من أن تطلب دولة أخرى نفس الطلب خاصة أن العربية السعودية سبق وأن رفضت طلبا للعراق بافتتاح قنصليات عراقية فى مدن القطيف والرياض - كما رفضت طلبات مماثلة أخرى من بريطانيا وإيران - كما أن السلطات البريطانية رفضت طلبا للمملكة العربية السعودية بافتتاح قنصلية سعودية فى البحرين(٩).

ونتيجة لهذا الموقف السعودى اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية تجنبا للرفض السعودى حلا آخر يقضى بطلب موافقة الحكومة السعودية على تعيين موظف مسئول من المفوضية بجدة ليقيم فى الظهران وتكون وظيفته هى القيام بعمل القنصل دون أن يكون له نفس الاسم ، وهذا الاقتراح يستند إلى ماقاله الملك عبدالعزيز آل سعود بأن تخوفه من إقامة قنصلية أمريكية فى الظهران لا يعنى الرفض التام ، ولكنه مستعد لإجابة الطلب الأمريكى بطريقة أخرى(١٠).

(9) The Mnister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secertary of State, Jedda, October 25, 1943.

(10) The Secretary of State to the Minister Resident in Saudi Arabia, Washington, November 30, 1943.

وقد انتهى الأمر فى مارس ١٩٤٤ بإقامة قنصلية أمريكية فى الظهران خاصة بعد أن عاد التفكير فى تنفيذ خط أنابيب لنقل البترول السعودى من «أبقيق» إلى صيدا فى لبنان.

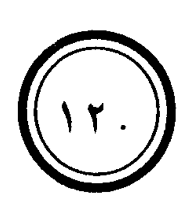
الثانى : زيارة الأمير فيصل والأمير خالد والشيخ حافظ وهبه للولايات المتحدة الأمريكية

فى إطار العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية أشار الملك عبدالعزيز فى أحاديث له مع الوزير الأمريكى المقيم فى جدة ومع بعض المسئولين الأمريكيين عن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول . بأنه ينوى أن يبعث بأحد أبنائه لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب وترددت الشائعات بأن الأمير سعود ولى العهد هو المرشح للقيام بهذه الزيارة خاصة أن الأمير سعود نفسه صرح أكثر من مرة برغبته فى القيام بهذه الزيارة.

وعندما رحبت حكومة الولايات المتحدة بزيارة أحد أمراء الأسرة الحاكمة فى المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة وفى ذلك العام ١٩٤٣ - دون انتظار لانتهاء الحرب ، أصدر الملك عبدالعزيز قرارا بأن يقوم بالزيارة كل من :

١- الأمير فيصل بن عبدالعزيز   وزير الخارجية السعودية

٢- الأمير خـــالد بن عبدالعزيز



٣- الشيخ حافظ وهبه الوزير المفوض السعودى فى لندن.

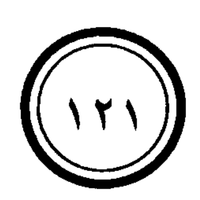
وأوضح الملك بأنه فى وقت الحرب وعدم الاستقرار يتعين على الملك وعلى ولى عهده ألا يغادرا البلاد ، وكان هذا القرار إنهاء للجدل حول من يقوم بزيارة الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد صرح الأمير سعود بأنه ينوى القيام بزيارة الولايات المتحدة عندما يصبح فى الإمكان القيام بمثل هذه الزيارة(١١).

وعندما وصل الوفد السعودى إلى واشنطن برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز عقدت عدة اجتماعات بمكتب قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ضم الاجتماع الأول منها عن الجانب السعودى الشيخ حافظ وهبه فقط ، وعن الجانب الأمريكى المستر «أوستين» Austin مدير إدارة الشؤون الاقتصادية الخارجية والمستر «وارد» Ward زميله ، والمستر «فريد وينانت» Fred Winant عن مركز تموين الشرق الأوسط Center (MESC) Middle East supply والمستر باركر Parker عن قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية.

وفى هذا الاجتماع حدد الشيخ حافظ وهبه مطالب السعودية ورد المسئولون الأمريكيون عليها ، فمثلا طالب الشيخ حافظ وهبه بأن يكون تعامل المملكة العربية السعودية تعاملا مباشرا دون وسيط ، حيث إنه من المفهوم أن مركز تموين الشرق الأوسط مؤسسة أمريكية بريطانية تقتسم

---

(11) The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jedda, October, 25, 1943.

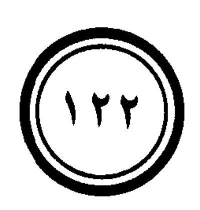


الدولتان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المسئولية فى تنفيذ برنامج هذا المركز فإن المملكة العربية السعودية ترى أن تقدم احتياجاتها للمستر «موسى» الوزير الأمريكى المقيم فى جدة على أن يتولى هو رفعها إلى المستر «لانديس» Landis المدير الأمريكى للعمليات الاقتصادية بالشرق الأوسط ومقره مدينة القاهرة ، وقد وافق الجانب الأمريكى على هذا الحل.

وأثار الشيخ حافظ وهبه موضوع عدم وصول الحافلات اللازمة لنقل الحجاج إلى المملكة العربية السعودية حتى ذلك الوقت ، وذلك بناء على برقية بعث بها الملك عبدالعزيز وقد رد المستر «وينانت» بأنه سيبعث ببرقية إلى المركز - مركز تموين الشرق الأوسط - بالقاهرة بهذا الخصوص.

ثم أثار الشيخ حافظ وهبه أن الأمير فيصل وبقية أعضاء الوفد الموجود آنذاك فى واشنطن يرغبون فى شحن عدد ١٤ سيارة ركوب إلى المملكة العربية السعودية ، ورد المستر «وينانت» ثانية موضحا صعوبة الشحن ، وبالتالى فقد اقترح شحن سيارتين فقط واحدة للأمير فيصل والأخرى للأمير خالد.

وتقدم الشيخ حافظ وهبه بقائمة بأدوية طبية لازمة للمملكة العربية السعودية ، وجاء الرد الأمريكى بأن يقوم الشيخ حاظ وهبه بإرسال برقية إلى الرياض ليتم تقديم الاحتياجات الطبية إلى المستر «موسى» الوزير الأمريكى المقيم فى جدة ليقوم بدوره بطلب هذه الاحتياجات من مركز تموين الشرق الأوسط بالقاهرة الذى تتوفر لديه كميات كبيرة من هذه الاحتياجات الطبية ، ومن ثم يمكن شحن هذه الاحتياجات من القاهرة إلى المملكة



العربية السعودية ، وقد وافق الشيخ حافظ على هذا الرأى.

وأعاد الشيخ حافظ وهبه الحديث فى قضية الاتصالات اللاسلكية التى تحتاجها المملكة العربية السعودية من أجل تحقيق الاتصال السريع بما يكفل مواجهة أية تهديدات للنظام والقانون داخل المملكة ، ولكن المسئولين الأمريكيين أوضحوا له صعوبة شحن وحدة اتصالات كاملة ، ولكن يمكن إرسال أجزاء لإصلاح المعدات والأجهزة القائمة بالعمل فعلا ، مع توفير خبير فنى فى إدارة وإصلاح هذه المعدات وقد عبر الشيخ حافظ وهبه عن رضائه عن كل ماتمت مناقشته وعن إدراكه لوجهة النظر الأمريكية(١٢).

وضم الاجتماع الثانى كلا من الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودية وشقيقه الأمير خالد بن عبدالعزيز والشيخ حافظ وهبه الوزير المفوض السعودى فى لندن عن الجانب السعودى ، وكلا من المستر ستيتنيوس Stattinius القائم بعمل وزير الخارجية الأمريكية ، والمستر بيرل Berle مساعد وزير الخارجية ، والمستر «موراى» Murray والمستر ألنج Alling مدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية ، عن الجانب الأمريكى.

وفى هذا الاجتماع الذى استقبل فيه مرحبا المستر ستيتنيوس القائم بعمل وزير الخارجية أعضاء الوفد السعودى ، قدم باسم الرئيس روزفلت هدية إلى الملك عبدالعزيز يحملها ولداه عند عودتهما ، وهدايا للأميرين فيصل وخالد ، واستفسر عما يمكن أن يقدمه لمساعدة الوفد السعودى وهنا أخذ الأمير

---

(12) Memorandum of Conversation by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, November, 1943.

فيصل بن عبدالعزيز المبادرة وأثار عدة قضايا سعودية وعربية هامة.

كانت القضية الأولى التى أثارها الأمير فيصل خاصة باستقلال الأقطار العربية والسياسة الأمريكية فى المنطقة ، وتساءل ماهى أسس السياسة الأمريكية نحو رغبة شعوب الشرق الأوسط فى الاستقلال؟ وماهى الإجابة التى يحملها إلى والده الملك عبدالعزيز عن هذا التساؤل؟ علما بأن الملك عبدالعزيز يعتبر الولايات المتحدة صديقا ولن يقف منها ومن سياستها موقفا معاديا.

وأضاف الأمير فيصل أنه فى مناسبات سابقة حاول الأتراك محاصرة أراضى المملكة العربية السعودية ، ولكن بفضل معونة الله فشلت محاولاتهم، وأن سياسة والده الملك عبدالعزيز أن يكون صديقا لكل جيرانه ، منذ أن اتخذ موقفا يدعو إلى الاهتمام بكل القضايا العربية.

وأجاب عن القضايا التى أثارها الأمير فيصل المستر «بيرل» بعد أن اعتذر المستر ستيتنيوس عن مواصلة حضور الاجتماع بسبب ارتباط مسبق ، فقال إن الولايات المتحدة لا تدخل فى تحالفات ضد والده أو ضد أى شخص آخر كما أنه ليس لديها خطط عدوانية ، وليست طرفا فى أية محاولة لتطويق المملكة العربية السعودية ، وكل ماتسعى إليه الولايات المتحدة قلبيا هو إشاعة سياسة حسن الجوار ليس فقط بين الولايات المتحدة وأقطار الشرق الأوسط بل وأيضا أقطار الشرق الأوسط فيما بينها.

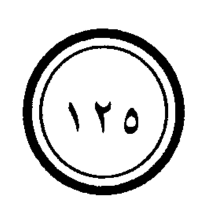


واستمر المستر «بيرل» فى توضيح السياسة الأمريكية بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبالنسبة للأقطار العربية الأخرى ، فذكر أن الولايات المتحدة من سياستها معارضة تكوين أى تحالف ضد أى قطر سواء بمنطقة الشرق الأوسط أم غيرها من مناطق العالم الأخرى.

وأمسك الأمير فيصل بالحديث مرة أخرى فأوضح أن والده الملك عبدالعزيز وهو شخصيا لا يعتقد أن حكومة الولايات المتحدة من سياستها تكوين تحالفات مضادة لبلاده خاصة أن المملكة العربية السعودية صديقة لبريطانيا العظمى وحلفائها ومعادية للنازية صاحبة السياسة المعارضة للإسلام كدين وللحياة الاجتماعية الإسلامية. وفوق كل ذلك فإن الملك عبدالعزيز يسعى إلى المحافظة على السلم مع جيرانه ويأمل أن يسعى جيرانه إلى المحافظة على السلم معه.

كما أوضح الأمير فيصل بأن والده يشك بصفة خاصة فى نورى السعيد رئيس وزراء العراق . وأشار الأمير فيصل إلى أنه إذا تخلى الحلفاء عن تأييدهم لنورى السعيد لن يمضى وقت طويل حتى يتضح ما إذا كان الشعب العراقى يؤيده أم لا؟.

ورد المستر «بيرل» بالقول إن سياسة الولايات المتحدة تقوم على أساس مبادىء ميثاق الأطلنطى الداعية إلى أن لكل شعب الحق فى اختيار نوع الحكومة التى يقتنع بأنها تمثله. وإذا كانت هناك فكرة لإقامة اتحاد بين الأقطار العربية سواء فى الجوانب الاجتماعية ، والثقافية ، أم السياسة، فإن وجهة نظر الحكومة الأمريكية نحو مثل هذا الاتحاد أنه يمكن أن يتحقق فقط



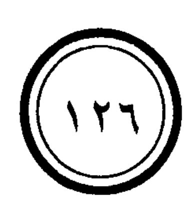
بالاتفاق الكامل بين الشعوب المعنية وطبقا لميثاق الأطلنطى.

وقد أجاب الأمير فيصل على ذلك مرحبا بهذه السياسة الأمريكية الواعية والمسئولة.

وانتقل الأمير فيصل إلى قضية أخرى تخص العالم العربى ، إذ أوضح أنه ووالده الملك عبدالعزيز يعرفان جيدا أن أقطار العالم العربى تواجه تغييرات كثيرة ، وأنهم يسعون للحصول على مساعدتنا وتعاوننا وأيضا مساعدة وتعاون حلفائنا. وزيادة على ذلك فإن الشعوب العربية وبخاصة السعودية ترغب فى الحصول على قصب السبق فى هذا المجال ، أى مجال المساعدة من الحلفاء . وأضاف الأمير إلى ذلك أنه قد أدرك الآن وجهات النظر الأمريكية ويأمل أن يحاط هو ووالده علما بأى تغيرات تحدث فى السياسة الأمريكية ، وهنا طلب منه المستر «بيرل» أن يكون على اتصال دائم بالمستر «موسى» الوزير الأمريكى المقيم فى جدة(١٣).

واستمر الاجتماع منعقدا وإن كانت الموضوعات التى أثيرت قد تناولت الجوانب الاقتصادية المختلفة فى المملكة العربية السعودية مثل مسألة الفضة اللازمة لسك الريالات السعودية ، ومثل مسألة الحافلات اللازمة لنقل الحجاج بالمملكة العربية السعودية.

(13) Memorandum of Conversation, by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) Washington, November 1, 1943.



عندما أثار الأمير فيصل هذه المسائل رد عليه المستر «بيرل» بالآتى :

أولا : بالنسبة لمسألة الفضة ، فإنه قد تم توقيع اتفاق فى ٣ أكتوبر ١٩٤٣م بين الحكومتين الأمريكية والسعودية ، ونص الاتفاق على إقراض ٥ر١٦٧ر٠٠٠ أوقية من الفضة من الخزانة الأمريكية إلى حكومة المملكة العربية السعودية . وقد تعهد الملك عبدالعزيز عن طريق بشير بك السعداوى المخول من الملك للتوقيع على الاتفاق برد هذه الكمية من الفضة أوقية بأوقية خلال خمس سنوات من انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية. وأن هذه الكمية من الفضة كافية لسك ١٥ مليون ريال لازمة لمواجهة احتياجات الخزانة السعودية خلال الشهور المتبقية من عام ١٩٤٣م.

وأضاف المستر «بيرل» أن الحكومة الأمريكية تحاول الحصول على ٨ مليون ريال للمملكة العربية السعودية فى هذا الوقت لمواجهة المطالب المتزايدة على النقد فى فترة الحج إلى مكة المكرمة والتى تبدأ حوالى ١٥ نوفمبر القادم وتصل إلى ذروتها فى أوائل شهر ديسمبر. ومن أجل الإسراع فى التسليم فقد اتخذت الإجراءات من أجل سك ٤ ملايين ريال فى الهند وسك ٤ الملايين الثانية فى لندن من الفضة المتاحة آنذاك فى الهند ولندن إلى حين شحن الفضة من الولايات المتحدة ونأمل أن يتم شحن أول شحنة من الريالات من الهند فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٣م.

ثانيا : وبالنسبة للحافلات المطلوبة للسعودية ، فقد أشار المستر «بيرل» إلى أنه سبق مناقشة هذه المسألة فى الاجتماع الأول وتبين صعوبة الشحن ، ولكن حيث إن الحافلات التى تقرر شحنها من مصر لم تصل بعد إلى



المملكة العربية السعودية حيث أوضح الأمير فيصل أنه تلقى برقية من والده تفيد ذلك - فقد قرر المستر «بيرل» متابعة الموضوع حتى تصل الحافلات إلى المملكة العربية السعودية من مصر(١٤).

وعندما عقد الاجتماع فى مساء اليوم ذاته - ١ نوفمبر ١٩٤٣ - أثار المستر «موراى» قضية إنشاء قنصلية أمريكية فى الظهران من جديد ، انطلاقا من أن هناك مشروعا أمريكيا ضخما لإقامة معمل تكرير للبترول فى شرق المملكة ومن الطبيعى أن يوجد خبراء ومهندسون أمريكيون هناك بعائلاتهم مما يستلزم وجود قنصل أمريكى ، ولم يجد الأمير فيصل لديه مايقوله سوى أنه سيبحث هذا الموضوع مع والده عند عودته إلى الرياض(١٥).

وفى هذا الاجتماع أشار المستر «بيرل» إلى أنه بالنسبة لمسألة التنمية فى مجال البترول فإن الملك عبدالعزيز قال مانصه : إننى أعتبر مايوافق عليه الرئيس روزفلت أنا موافق عليه ، فابتسم الأمير فيصل وقال إننى على ثقة بأن هذه فعلا إجابة والدى.

وهنا عرضت مسألة زيادة إنتاج البترول السعودى ، وهذا يستدعى بناء معمل لتكرير البترول فى السعودية ، وبالتالى يتطلب مساهمة أكبر من الحكومة الأميريكية إلى جانب شركة ستاندارد كاليفورنيا للبترول بالمال ، وهذا معناه دخول الحكومة الأمريكية فى اتفاق مع الشركة وقد تم إخطار

(14) Ibid.
(15) Ibid



الوزير الأمريكى المقيم فى جدة المستر «موسى» لعرض موضوع هذه التطورات على الملك عبدالعزيز(١٦).

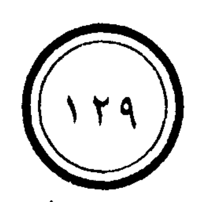
وعندما عاد الوفد السعودى من زيارته للولايات المتحدة الأمريكية مكث بالقاهرة ١٠ أيام من ١٣ - ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣م وقد صرح فيصل لوكالة الأنباء العربية بما نصه : أنه لم يرتبط بأية ارتباطات سياسية تخص أقطار الشرق الأوسط أو مستقبل الأقطار العربية ، ولكنه لاحظ الاهتمام الكبير الذى تبديه الولايات المتحدة نحو المنطقة العربية ، كما أن الشرق الأوسط يمثل موقعا هاما للغاية فى الحرب . إن مستقبل هذه المنطقة بيد أبنائها ، ولذلك يجب أن نشغل أنفسنا بأمورنا الخاصة وبأنفسنا ، ولن تظل أوروبا تعمل كحارس لنا طويلا.

ونفى الأمير فيصل فى تصريحه أنه ناقش أية مسائل تخص البترول فى المملكة العربية السعودية ، وأكد أن الملك عبدالعزيز يعمل كل مافى وسعه من أجل تقدم وسعادة شعبه. وبالنسبة لوحدة العرب قال إن العرب أمة واحدة ، وأن الوحدة يمكن أن تحدث تدريجيا ويجب أن يكون القرآن الكريم مصدر التشريع للنواحى الدينية والاجتماعية والاقتصادية وحتى النواحى السياسية وقد يعترض البعض بحجة وجود أقلية مسيحية ، والرد على المعترض أن المسيحيين عرب وهم مواطنون طيبون وأصدقاء مخلصون ، والقرآن أعطى لكل إنسان الحق فى أن يعبد الله بالطريقة السليمة(١٧).

---

(16) Ibid.

(17) The Minister in Egypt (Krk) to the secretary of State, Cairo December 31, 1943.



كان رد الأمير فيصل بالنسبة لقضية افتتاح قنصلية أمريكية فى الظهران مشجعا للحكومة الأمريكية حيث لم يرفض الأمير الفكرة ، ولكنه وعد ببحثها مع والده الملك عبدالعزيز وفى النهاية وبعد أربعة شهور وافقت الحكومة السعودية فى مارس ١٩٤٤م على إنشاء قنصلية أمريكية فى الظهران تدخل فى اختصاصها منطقة البحرين فى الخليج العربى(١٨).

وقد وصلت العلاقات السعودية الأمريكية فى عام ١٩٤٥م إلى درجة كبيرة من الثقة والمتانة ، مما أدى إلى وضع ترتيب عقد اجتماع بين الملك عبدالعزيز والرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، بينما كان الرئيس روزفلت فى طريقه عائدا من «يالتسا» حيث استقبل الملك عبدالعزيز فى فبراير ١٩٤٥م على ظهر سفينة حربية أمريكية فى البحيرات المرة وسط قناة السويس بمصر.

وفى هذا اللقاء الذى كان يمثل أول رحلة للملك عبدالعزيز خارج بلاده تحدث الملك مع الرئيس الأمريكى مطالبا بموقف أمريكى عادل نحو قضية شعب فلسطين ، وتذكر المصادر أن الرئيس روزفلت وعد الملك خيرا.

وقد برزت فى هذا اللقاء التاريخى حقيقتان محددتان فى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية كما رسمها الملك عبدالعزيز ، أول هذه الحقائق تتمثل فى تبنى المملكة لحقوق الشعب الفلسطينى ، وهى الحقوق التى تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم فيها بدور رئيسى وحاسم.

---

(18) The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State, Jedda, March 4, 1944.



أما الحقيقة الثانية فإنها تعكس تحلى الملك عبدالعزيز بموهبة الرؤية المستقبلية والقدرة على الإفادة من اتجاه الأحداث ، وقد برزت هذه الحقيقة بكل أبعادها فى إعلان المملكة الحرب ضد ألمانيا ، إذ أن هذا الإعلان وفى هذا التاريخ المتأخر ، والذى بدت فيه هزيمة ألمانيا أمرا محققا - هذا الإعلان يعنى أن المملكة يمكنها مستقبلا أن تحصل على العديد من المكاسب بوصفها واحدة من الدول المنتصرة ، وفى الوقت نفسه فإنها لم تتحمل شيئا من الأعباء الحقيقية للحرب.

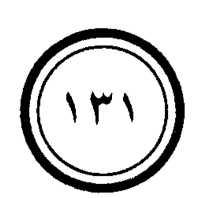
ونتيجة لهذا اللقاء أعلنت المملكة العربية السعودية الحرب ضد ألمانيا.

على أية حال فإنه فى إطار العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية دخل أسطول الولايات المتحدة الحربى فى عام ١٩٤٨م لأول مرة إلى مياه الخليج العربى وزار ميناء الدمام السعودى زيارة مجاملة. وفى العام التالي - ١٩٤٩م - ارتفع العلم الأمريكى فى جدة على مبنى أول سفارة أمريكية فى المملكة العربية السعودية ، بعد أن تم رفع التمثيل الدبلوماسى بين البلدين من مفوضية إلى درجة سفارة(١٩).

وقد تم هذا التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فى إطار التغير الذى طرأ على السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حلت فكرة زعامة العالم الرأسمالى محل سياسة العزلة

---

(19) Lenczomski, G: The Middle East in World Affairs, P. 553-554.



وانعكست نتائج هذه السياسة على الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية[٢٠].

وكان الملك عبدالعزيز لا يتوانى فى إبداء شعوره بالصداقة التى تربط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة فى الوقت الذى كان أقل إحساسا بصداقة بريطانيا للمملكة ، وكانت كلماته : أننى أجد دائما الخير والشرف لدى أصدقائى الأمريكيين.

وأضاف الملك عبدالعزيز بأنه على ثقة من أن المصالح المشتركة والعلاقات الطيبة سوف تنمو بأسرع مما نمت به فى الشهور الماضية بين كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية[٢١].

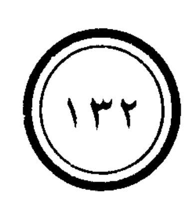
واستمرت المراسلات بين الملك عبدالعزيز والرئيس الأمريكى حيث عبر فى رسالة له إلى الرئيس هارى ترومان عن شعوره بالامتنان لمشاعر الصداقة التى أبداها الرئيس الأمريكى وحملها الأمير فيصل بن عبدالعزيز أثناء زيارته لواشنطن.

وكان الأمير فيصل قد جاء إلى الولايات المتحدة رئيسا لوفد المملكة العربية السعودية لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لتأسيس منظمة عالمية ، والذى عقد بمدينة سان فرانسيسكو من ٢٥ أبريل إلى ٢٦ يونيو ١٩٤٥م ، وقد زار الأمير فيصل واشنطن فى المدة من ٣١ يوليو حتى أول أغسطس من العام نفسه لإجراء مباحثات مع المسئولين الأمريكيين.

---

(٢٠) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص ٥١٠.

(21) The Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jedda, January 1, 1945.



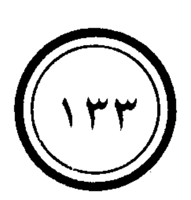
وذكر الملك عبدالعزيز فى رسالته للرئيس ترومان أنه يتمسك بالصداقة التقليدية والقوية التى تربط المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على مستوى الشعبين السعودى والأمريكي وبين الملك والرئيس الأمريكى الراحل فرانكلين روزفلت والتى امتدت ليتمسك بها الرئيس الأمريكى هارى ترومان ، وقدم الملك الشكر على المساعدات الأمريكية للمملكة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب ويأمل من الرئيس الأمريكى أن يستخدم نفوذه حتى يوافق الكونجرس على مزيد من المساعدات للمملكة واستمرارها(٢٢).

وقد رد الرئيس ترومان على الملك عبدالعزيز برسالة جاء فيها أنه يؤكد استمرار الصداقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية التى تدعمت باجتماع الملك عبدالعزيز بالرئيس الأمريكى الراحل فرانكلين روزفلت وأن الرئيس ترومان يدرك أهمية تقديم مساعدات اقتصادية وفنية أمريكية كافية للمملكة.

وأضاف الرئيس ترومان فى رسالته للملك عبدالعزيز أن الكونجرس الأمريكى قد ناقش موضوع المساعدات اللازمة للمملكة العربية السعودية واتخذ فيها موقفا إيجابيا فى صالح المملكة ، وقد سبق إبلاغ الأمير فيصل ابن عبدالعزيز بموافقة الحكومة الأمريكية على تقديم مساعدات إضافية

---

(22) King Abdul Aziz Ibn Saud of Saudi Arabia to Presdent Truman (translation), Riad, July 1945.



للمملكة لمعاونتهـــا فى تجاوز الأزمة الاقتصادية(٢٣).

ولأهمية زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود لواشطن يومى ٣١ يوليـو وأول أغسطس ١٩٤٥ فى تدعيم العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية أردنا هنا أن نفصل المحادثات التى دارت فى واشنطن بين وفد المملكة برئاسة الأمير فيصل وبين المسئولين الأمريكيين.

فقد عقد الاجتماع الأول فى يوم ٣١ يوليو ١٩٤٥ وحضره من الجانب السعودى كل من الأمير فيصل بن عبدالعزيز والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ على إليرزا ، ومن الجانب الأمريكى المستر جوزيف جرو Joseph C. Grew القائم بعمل وزير الخارجية والمستر هندرسون Handerson مدير مكتب شئون الشرق الأوسط والشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية.

وقد أكد الأمير فيصل في هذا الاجتماع على تمسك والده الملك عبدالعزيز بالصداقة الحميمة التى تربط بين المملكة والولايات المتحدة ورغبته فى مقابلة الرئيس الأمريكى هارى ترومان لضمان استمرار الصداقات والتعاون والمساعدات التى ازدهرت فى عهد الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت ، وفى الوقت نفسه ذكر المستر «جرو أن الرئيس ترومان يشعر بالأسف لعدم استطاعته استقبال الأمير فيصل بسبب وجوده خارج واشنطن.

---

(23) President Truman to King Abdul Aziz Ibn Saud of Saudi Arabia Washington, September 12, 1945.



وقد عبر المستر «جرو» عن مشاعر التقدير للمملكة العربية السعودية بسبب موافقتها المعتدلة والمؤيدة للديموقراطية والذى ظهر بوضوح من أقوال الوفد السعودى فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وقد رد عليه الأمير فيصل بأن الوفد السعودى لم يفعل إلا ماشعر بأنه واجب عليه القيام به ، وأضاف قائلا أنه لم يكلف من والده الملك عبدالعزيز بالدخول فى مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقيات بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية ولكنه مكلف بتأكيد الصداقة الحميمة السعودية الأمريكية وشكر والده على مايقدمه المواطنون الأمريكيون فى المجالات الإنتاجية والاقتصادية والخدمية المختلفة وخاصة فى مجال البترول من خبرات ومشورة وجهد مشكور.

كما أكد الأمير فيصل أن شعب المملكة العربية السعودية رغم أن له حضارة قديمة فإن خبرته بالشؤون الدولية متواضعة ويجب تدريبهم على القيام بدور عالمى وحتى يتم ذلك فإن هناك تأثيرات مغرضة من أعداء المملكة تذكر أن الملك عبدالعزيز يبتدع عادات وأساليب جديدة تبعد شعبه عن التقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد.

واختتم الاجتماع الأول للأمير فيصل بالمسئولين الأمريكيين بإعراب الأمير عن شكر الملك عبدالعزيز على قيام البعثة العسكرية الأمريكية بتدريب الجيش السعودى وعدم الاستماع إلى الدعايات المغرضة القائلة بأن البعثة العسكرية الأمريكية هى احتلال أمريكى للأراضى السعودية ، وتأكيد الملك عبدالعزيز بأنه يقبل النصائح الأمريكية بصدر رحب ، وقد رد عليه المستر «جرو» بأن الولايات المتحدة لا تفرض نصائح وتترك للحكومة السعودية اقتراح ماتريد

وعليها أن تدرك أننا لا نتخذ قرارا إلا بعد الرجوع إلى الكونجرس(٢٤).

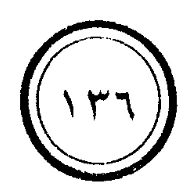
وعقد الاجتماع الثانى فى أول أغسطس ١٩٤٥ أى فى اليوم التالى للاجتماع الأول وكان مكان الاجتماع فى وزارة الخارجية الأمريكية أيضا وحضره من الجانب السعودى كل من الأمير فيصل بن عبدالعزيز والشيخ ابراهيم السليمان والشيخ على آليرزا ، ومن الجانب الأمريكى كل من المستر «هنردسون» والمستر جرو وقد عقد الاجتماع فى الساعة الخامسة مساء قبل ساعات من مغادرة الوفد السعودى واشنطن عائدا إلى الرياض.

وفى هذا الاجتماع أكد الأمير فيصل بن عبدالعزيز سعادته بتفهم الحكومة الأمريكية للمشكلات التى تواجه بلاده ، وأنه تفهم وجهة النظر الأمريكية عن قرب وبوضوح ولكنه يريد أن يوضح للحكومة الأمريكية أن حكومة المملكة العربية السعودية تستجيب ببطء للمقترحات الأمريكية وهذا راجع لظروف شعب المملكة وكيفية التعامل معه.

وأضاف الأمير بأن والده الملك عبدالعزيز يرغب أن يكون اهتمام الولايات المتحدة بمشكلات الأقطار العربية الأخرى على نفس المستوى من الاهتمام بمشكلات المملكة العربية السعودية من حيث مساعدة تلك الأقطار للحصول على استقلالها وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية الأمريكية ، خاصة أن شعوب الأقطار العربية ترتبط مع شعب المملكة بروابط الدم والتاريخ ، ومساعدتها لتأكيد استقلالها أمر حيوى لها وللمملكة.

---

(24) Memorandum of Conversation, by Drector of the office of Near Eastern and African Affairs (Henderson), July 31, 1945.



وتشدنا هذه النقطة إلى واحدة من حقائق السياسة الخارجية ، للمملكة وأعنى بها حرص المملكة على المصالح الخاصة بالأقطار العربية ، وذلك على المستوى نفسه فى حرصها على مصالحها ، وأن هذا الحرص نابع من الروابط المشتركة ، روابط الدين واللسان والدم والتاريخ.

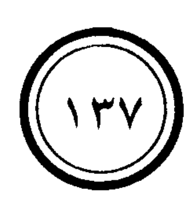
كما أكد الأمير فيصل على اهتمام والده الملك عبدالعزيز بالقضية الفلسطينية وحث الحكومة الأمريكية على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى والتوازن بين العرب واليهود فى العلاقة وفى الحصول على الحقوق المشروعة للعرب فى فلسطين انطلاقا من الإيمان بأن الحكومة الأمريكية تؤمن بالعدالة.

وهنا تتأكد حقيقة هامة فى السياسة الخارجية للمملكة سبق أن أكدتها فى أكثر من مناسبة ، تلك هى سياسة التضامن مع الشعب الفلسطينى ، وقد انعكس هذا التضامن فى حث الحكومة الأمريكية على مساندة حقوق الشعب الفلسطينى ، وذلك من خلال انتهاج سياسة متوازنة بين العرب واليهود.

واختتم الاجتماع بتأكيد المستر «جرو» بأن حكومته تهتم باحتياجات الشعوب العربية السياسية والاقتصادية ومنها الشعب الفلسطينى ، وطلب من الأمير فيصل حمل رسالة شفهية من الرئيس ترومان إلى الملك عبدالعزيز بالتمنيات الطيبة بالصحة والسعادة والخير والتقدم لشعب المملكة العربية السعودية(٢٥).

---

(25) Memorandm of Conversation, by the Driector of the Office of Near Eastern and African Affairs (Hendrson) Washington, August 1, 1945.



وقد غادر الأمير فيصل بن عبدالعزيز والوفد المرافق له أراضى الولايات المتحدة الأمريكية يوم ٥ أغسطس على ظهر الباخرة «الملكة مارى» Queen Mary إلى بريطانيا بعد أن قضى يومين من المباحثات المثمرة بواشنطن وقد شملت هذه المباحثات جميع جوانب العلاقات الأمريكية السعودية السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والطيران المدنى وخاصة شركة

"TWA" Transcontinental & Western Air

وقد تضمنت مباحثات الأمير فيصل بن عبدالعزيز فى واشنطن النقاط الآتية:

١- تقديم برنامج إمداد مشترك أمريكى بريطانى لعام ١٩٤٥م.

٢- تقديم برنامج إمداد خاص من الولايات المتحدة لعام ١٩٤٥م.

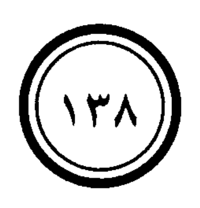
٣- مناقشة مشكلات برنامج الإعارة والتأجير.

٤- الرغبة من الولايات المتحدة لضمان قرض تنمية بمبلغ خمسة ملايين دولار من خلال بنك التصدير والاستيراد.

٥- تأكيد بأن الولايات المتحدة تعمل على حل مشكلة المساعدة المالية لتتمكن المملكة العربية السعودية من اجتياز الأزمة الاقتصادية حتى يعاد استخراج البترول بكميات كبيرة.

٦- المشكلات البترولية وخاصة مستقبل بترول المملكة العربية السعودية.

٧- مسائل الاتصالات وخاصة رغبة المملكة العربية السعودية فى بناء محطة إذاعة .



٨- دراسات سابقة حول اتفاقيات جوية عالمية عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار أخرى ، واقترح بأنه على حكومة المملكة العربية السعودية توقيع اتفاق مماثل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٩- مظاهر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التجارية وبصفة خاصة الاشارة إلى اتفاقية جديدة بشأن التجارة والملاحة البحرية.

١٠- اقتراح إنشاء مستشفى أمريكى فى جدة.

١١- خطط لإنشاء قنصلية أمريكية فى الظهران.

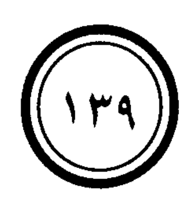
١٢- إمكانية استخدام مبالغ من قرض التنمية لتمويل استمرارية مشروع الخرج.

كما أن موضوع رفض وجود بعثة عسكرية أمريكية فى المملكة العربية السعودية كان وارداً فى ذهن الأمير فيصل الذى أكد أن والده الملك عبدالعزيز لم يرفض الخدمات المدنية الأمريكية(٢٦).

وفيما يتصل بالبند رقم ٧ الخاص بالمواصلات السلكية واللاسلكية وبناء محطة إذاعة فقد دارت مراسلات بين كل من واشنطن ولندن وجدة ، باعتبار أن هذا الموضوع يرتبط بمصالح كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة العربية السعودية وذلك فى المدة من أول يناير ١٩٤٥م إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥م.

---

(26) The Secretary of State to the Minister in Saudi Arabia (Eddy), Washington, August 8, 1945.



وقد انتهى الموضوع بعقد بروتوكول بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لإقامة دائرة اتصالات سلكية ولاسلكية.

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٤٦م اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية وشركة ماكاى Mackay للراديو والتلغراف ، على أن تقوم الشركة ببناء محطة راديو وتلغراف فى جدة لمصلحة حكومة المملكة العربية السعودية ، على أن يتم تشغيل المحطة لصالح الحكومة فى فترة لا تقل عن عامين[٢٧].

وفى ديسمبر ١٩٤٧م تحدث الملك عبدالعزيز بن سعود إلى المستر شيلدز Childs الوزير المفوض الأمريكى فى جدة بحضور فؤاد حمزة وزير الدولة السعودى وخالد أبى الوليد المستشار الخاص للملك فذكر أن المملكة مهتمة بقضية فلسطين ومع ذلك لم تفقد اهتمامها بقضاياها الخاصة.

ثم أثار عدة تساؤلات كانت على النحو الآتى :

١- إذا نحينا قضية فلسطين - التى تختلف فيها وجهات نظر كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية - جانبا فما موقف الولايات المتحدة الثابت من المملكة؟

٢- فى ضوء التفاهم الانجليزى الأمريكى بالاعتراف بالنفوذ البريطانى السائد فى منطقة الخليج العربى ، فهل اعترفت الولايات المتحدة بدخول المملكة العربية السعودية فى دائرة النفوذ البريطانى.

---

(27) Representatiions to Saudi Arabia and the United Kingdom regarding the proposed establishment of a direct Radio - Telegraph oirouit between th United States and Saudi Arabia Washington, London, Jedda, 1945 - 1946.



٣- أن الحدود السعودية مع الأردن والعراق فى حالة توتر بسبب عدم استقرار الأوضاع فيها ، وحيث سيمر عبر أراضيها خط أنابيب نقل البترول(التابلاين) ذو الأهمية لكل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ، فإن الملك يأمل أن تولى الحكومة الأمريكية اهتمامها بهذه القضية بأن تقدم الأسلحة الكافية ليستطيع جيش المملكة حماية هذه الحدود وبالتالى حماية خط التابلاين ، فهل ستقدم الولايات المتحدة الأسلحة والتدريب للجيش السعودى (٢٨).

وقد أجابت الحكومة الأمريكية على تساؤلات الملك عبدالعزيز آل سعود على النحو التالى :

١- تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بروح الصداقة العميقة التى تربطها بالمملكة العربية السعودية ، وفيما عدا قضية فلسطين فليست هناك نقاط اختلاف بين الطرفين.

٢- ليس هناك تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا بالاعتراف بدخول المملكة العربية السعودية أو غيرها من أقطار الشرق الأوسط ضمن النفوذ البريطانى السياسى أو الاقتصادى.

٣- بالنسبة لقضية الحدود السعودية فقد اتخذت إجراءات إمداد الجيش السعودى بالأسلحة اللازمة (٢٩).

---

(28) The Minister in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of state, Extracts, Jedda, December 4, 1947.

(29) The Acting Secretary of state to the Legation in Saudi Arabia, Washington, December 12, 1947.



وعندما تسلمت الحكومة السعودية رد الولايات المتحدة على تساؤلات الملك عبدالعزيز حضر ولى العهد الأمير سعود بن عبدالعزيز إلى دار المفوضية الأمريكية فى جدة لكى يسلم رد الملك على الرد الأمريكى ، وفى هذا اللقاء أكد الأمير سعود مايلى :

١- تشعر الحكومة السعودية بالامتنان نحو موقف الولايات المتحدة المؤيد لسلامة واستقلال المملكة العربية السعودية.

٢- تتفهم الحكومة السعودية تماما وجهة نظر الحكومة الأمريكية بشأن شحن الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط.

ثم تسلم الوزير المفوض الأمريكى فى السعودية رد الملك عبدالعزيز من الأمير سعود ، وجاء فى رد الملك أنه يشكر الحكومة الأمريكية ، وبالنسبة للسؤال الخاص بحظر توريد الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط فإن المملكة يهمها أن توضح أنها تختلف عن بقية أقطار الشرق الأوسط بسبب وجود حقول النفط الأمريكية وخطوط التابلانين فى أراضيها ، وهى مصالح أمريكية تحتاج للحماية.

وأضاف الملك فى رده أن تسليح جيشه وتدريبه سيكون للدفاع فقط وليس لمهاجمة أى قوة أو دولة أخرى ، كما أن تزويد جيشه الحديث بالأسلحة الأمريكية سيحمى خط التابلاين ، ومن ثم فإنه سيطلب مع الأسلحة بعثة تدريب أمريكية(٣٠).

---

(30) The Minsiter in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of state, Jedda, December 15, 1947.

ويبدو أن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع تقسيم فلسطين المعروض أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م فقد ألقى ظلالا من الفتور فى العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ، ذلك أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز شعر بخيبة أمل من موقف الوفد الأمريكى فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث ظهر وكأن الدول العربية فى جانب والولايات المتحدة فى جانب آخر.

وعندما عاد الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى بلاده قدم تقريرا لوالده الملك عبدالعزيز مقترحا تقوية علاقات المملكة بانجلترا طالما كان موقف الولايات المتحدة على هذا النحو من معارضة القضايا القومية للعرب ، وعندما قابل الوزير المفوض الأمريكى فى جدة قال له لو كان أمر السياسة الخارجية للمملكة بيده كاملا لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، ومن ثم رحبت بريطانيا باقتراح الحكومة السعودية برفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين الطرفين إلى درجة سفارة (٣١).

وقد انزعج الأمريكيون للتقارب السعودى البريطانى ، والذى جاء نتيجة رغبة المملكة العربية السعودية فى صداقة بريطانيا حتى تضمن على الأقل تحييد بريطانيا فى علاقاتها بالدول العربية ، وكوسيلة للضغط على الولايات المتحدة بسبب موقفها العدائى من القضايا العربية.

---

(31) The Minister in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of State, Jedda, Januar 13, 1948.



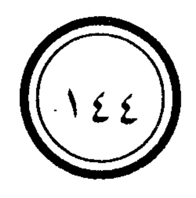
ونتيجة لهذا التقارب دعت الحكومة البريطانية الأمير فيصل بن عبدالعزيز لزيارة لندن لمناقشة العلاقات البريطانية السعودية فى جميع المجالات ، وفى الوقت نفسه عقدت بريطانيا اتفاقية مع العراق واقترحت عقد اتفاقية مماثلة مع السعودية ، وقد رحب الأمير فيصل بفكرة عقد الاتفاقية حتى لا يكون لحكومة العراق فضل السبق فى هذا المضمار (٣٢).

وقد وضعت مسودات للاتفاقية ثم عرضت على المسئولين فى المفوضية الأمريكية فى السعودية فى ٢١ يناير ١٩٤٨ ، ومن ثم وجه الأمريكيون نظر البريطانيين بأن لهم مصالح فى المملكة العربية السعودية ، فاعترفت بريطانيا بوجهة النظر الأمريكية ومن ثم فلن تكون الاتفاقية السعودية البريطانية المقترحة مشابهة للاتفاقية العراقية البريطانية.

وقد أوضح الملك عبدالعزيز فى مذكرة مقدمة منه إلى المفوضية الأمريكية فى جدة بأن الغرض من عقد هذه الاتفاقية هو إبعاد المملكة العربية السعودية عن الولايات المتحدة ووضعها فى المكان الذى تريده بريطانيا ، فهل تتحرك الولايات المتحدة لكى تقوم بما يساعد المملكة العربية السعودية فى الحفاظ على استقلالها وسيادتها؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن ترسل بعثة تدريب عسكرية أمريكية دون أن ترسل السلاح المطلوب للجيش السعودى (٣٣).

(32) Op.Cit. Jedda, January 20, 1948.

(33) The Acting Secreatary of state to the Legation in Saudi Arabia, Washington, January 23, 1948, Editorial Note.



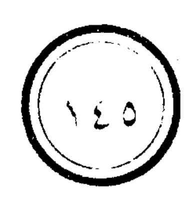
وعندما أرسلت نسخة من الاتفاقية السعودية البريطانية المقترحة إلى وزارة الخارجية الأمريكية حازت قبولها عدا بعض التحفظات البسيطة.

وفى الوقت نفسه حاولت الحكومة الأمريكية أن تظهر للحكومة السعودية وجود تفاهم بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية يقوم على ضمان الأمن والاستقرار لأقطار الشرق الأوسط ، بتأييد الاستقلال السياسى والتكامل الإقليمى لجميع دول المنطقة بما فيها المملكة العربية السعودية ومبدئيا فإن الولايات المتحدة تنظر بعين العطف إلى الإجراءات الأمنية التى تتخذ بين حكومة المملكة العربية السعودية وبريطانيا من أجل هذا الهدف. وأن الولايات المتحدة ترى أن أمن أقطار الشرق الأوسط وبصفة خاصة أمن المملكة العربية السعودية ومن هنا فإن تلبية طلبات الحكومة السعودية المالية والعسكرية كاملة حاليا صعبة(٣٤).

وعندما أثيرت مسألة عقد اتفاقيات تحالف بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط العربية أعضاء جامعة الدول العربية ، كان موقف كل من زعماء مصر ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية وأمين عام جامعة الدول العربية عبدالرحمن عزام باشا الرفض لفكرة التحالف ، هذا على الرغم من أن الولايات المتحدة رحبت بالمسألة وأعلنت أنها ترحب بالانضمام إلى مثل هذا التحالف فى إطار الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر

---

(34) The Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, Washington. Feb. 6, 1948.



الشيوعى وتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة (٣٥).

ونتيجة لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبلغ الحكومة السعودية أنها تثق تماما فى نوايا الحكومة البريطانية بالنسبة لعقد اتفاقية بريطانية سعودية حيث إن هدف كل من بريطانيا والولايات المتحدة هو ضمان أمن واستقرار أقطار منطقة الشرق الأوسط. وأن الولايات المتحدة سوف تشارك فى أية ترتيبات لمصلحة الشرق الأوسط وحبذا لو شاركت أقطار جامعة الدول العربية كاملة فى هذه الترتيبات (٣٦).

وطلبت الحكومة الأمريكية من الملك عبدالعزيز أن يستخدم نفوذه لدى أقطار الجامعة العربية من أجل التوصل إلى مثل هذه الترتيبات.

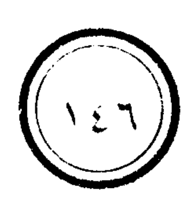
وقد أبدى الملك عبدالعزيز استعداده من أجل عقد اتفاقية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة معا مع التأكيد على العلاقات القوية والوطيدة جدا بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما أكد الشيخ يوسف ياسين مستشار الملك عبدالعزيز أن جلالته على استعداد لاستخدام نفوذه لإقناع الدول أعضاء الجامعة العربية بقبول عقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة وبريطانيا(٣٧).

---

(35) Memorandum by the Chief of the Divsion of Near Eastern Affairs (Merriam) to the Director ot the office of Near Easter and African Affairs (Hendderson), Washington, April 13, 1948.

(36) The Acting Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, Washington, April 14, 1948.

(37) The Minister in Saudi Arabia (Childs) to the Secretary of State, Jedda, April 17, 1948.



ثم أكد الملك عبدالعزيز مرة أخرى بأن مسألة عقد معاهدة منفردة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبريطانيا غير كافية.

إنه انطلاقا من العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فإن الملك عبدالعزيز يعتبر من الأمور الأكثر أهمية عقد معاهدة بين المملكة والولايات المتحدة من عقد معاهدة بين المملكة وبريطانيا(٣٨).

والله ولى التوفيق

---

(38) Op. Cit. Jedda, April 19. 1948.

مصادر الكتاب

أولا : الوثائـــــق :

1- Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers, 1941.

2- " " " " " " " " 1942.

3- " " " " " " " " 1943.

4- " " " " " " " " 1944.

5- " " " " " " " " 1945.

6- " " " " " " " " 1946.

7- " " " " " " " " 1947.

8- " " " " " " " " 1948.

٩- لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخى ٧ أجزاء.

ثانيا : المصادر الأجنبية :

1- De Nova, J. A.: American Interests and Polecies in the Middle East, 1900-1939, the University of Minnesota Press, 1968.

2- Hamilton Ch. W: Americans and Oil in the Middle East, New yourk, 1964.

3- Lenezowski, G.: The Middle East O, World Affaira, 3rd edition Cornell university Press, 1962.

4- Polk, W.S. : The U.S. and the Atab World, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1965.

5- Twitchell, K.S. : Saudi Arbaia, Princeton University Press, 2 nd edition.

6- The American Assembly, Columia University: The united states and the Middle Easts.

ثالثا : المصادر العربية :

١- د. أحمد عبدالرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى . سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٧٨م.

٢- بنو إميشان (ترجمة عبدالفتاح ياسين) : عبدالعزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة ، بيروت ١٩٦٥م.

٣- د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات ١٩١٤ - ١٩٤٥.

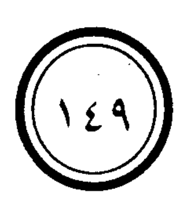
القاهرة - ١٩٧٠م.

٤- د.جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ١٩٤٥ ، ١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧٤م.

٥- د. حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين - القاهرة ١٩٤٦م.

٦- د. رأفت غنيمى الشيخ : العرب دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨٣م.

٧- د.سليم طه التكريتى : صراع البترول فى الخليج العربى ، بغداد ١٩٧٠م.



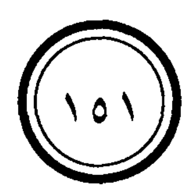
٨- د٠ صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ، القاهرة ١٩٧٩م٠

٩- د٠ صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، القاهرة ١٩٧٤م٠

١٠- د٠محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود ، القاهرة د٠ت٠



محتويات الكتاب



رقم الإيداع: ٤١٧٦/ ١٩٩٤م

I . S .B .N : 977 - 255 - 103 - 9

مطابع الوفاء - المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب : ٢٣٠

تلكس : ٢٤٠٠٤ DWFA UN